



أثر مخاطر الرقابة على إجراءات التدقيق الخارجي
دراسة تطبيقية

**The Effect Of Control Risk On External Audit Procedures
Practical Study**

إعداد

نبيل حكمت نبيل بليبله

401230003

إشراف الدكتور

علي عبد الغني عودة اللايد

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة والتمويل

كلية الأعمال


جامعة الشرق الأوسط

كانون ثاني 2015

تفويض

أنا الموقع أدناه " نبيل حكمت بلبيلة" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ
من رسالتي إلى المنظمات الجامعية, المؤسسات, الهيئات أو الأشخاص المعنيين
بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: نبيل حكمت بلبيلة

التوقيع: 

التاريخ: ٢٠١٥/١٠/١٥

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

أثر مخاطر الرقابة على إجراءات التدقيق الخارجي, دارسه تطبيقية على مجموعة من الشركات
الأردنية

وأجيزت بتاريخ: 28 / 1 / 2015

التوقيع	الجامعة	أعضاء لجنة المناقشة الكرام
	الشرق الأوسط	1- الأستاذ الدكتور محمد مطر
	اليرموك	2- الأستاذ الدكتور مubشيل سعيد سودان
	الشرق الأوسط	3- الدكتور علي الأليذ

الشكر والتقدير

انتهزت هذه المناسبة كي أتقدم بخالص الشكر والتقدير والإمتنان إلى الدكتور

علي عبد الغني اللايذ.

كما أنني أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء هيئة المناقشة الكرام, الأستاذ الدكتور

محمد مطر, والأستاذ الدكتور ميشيل سويدان

على ما تقدّم إليّ من نصائح خلال مرحلة إعداد هذه الدراسة

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى من أعانني على إعداد هذه الدراسة.

إهداء

إلى الذي بذل الغالي والرخيص في سبيل تعليمنا وإلى الذي يشاركني أفراح
الحياة وهمومها بكل عزم وثبات
الوالد الكريم

وإلى أمي صاحبة القلب الحنون التي سهرت الليالي تلو الليالي على راحتي
وهي تروينا بعطائها المستمر
الوالدة العزيزة

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	تفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
هـ	شكر والتقدير
و	الإهداء
ز	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ي	قائمة الأشكال
ي	قائمة الملاحق
ك	الملخص باللغة العربية
م	الملخص باللغة الانجليزية
الفصل الأول الإطار العام للدراسة	
2	1-1 تمهيد
3	2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها
4	3-1 أهداف الدراسة
4	4-1 أهمية الدراسة
5	5-1 فرضيات الدراسة
5	6-1 محددات الدراسة
6	7-1 منهجية الدراسة
6	8-1 نموذج الدراسة
7	9-1 المصطلحات الإجرائية
الفصل الثاني الإطار النظري الدراسات السابقة	
10	1-2 مقدمة
11	2-2 إجراءات قبل البدء بعملية التدقيق
12	3-2 الإجراءات المستخدمة في عمليات التدقيق (عمليا)
12	1-3-2 إجراءات التدقيق الخاصة بالرواتب

13	2-3-2 برامج التدقيق الرقابة على الإيرادات
13	3-3-2 الإجراءات الرقابة على المستودعات والمخزون
14	4-2 مخاطر التدقيق والأهمية النسبية
14	1-4-2 تعريف مخاطر التدقيق
15	2-4-2 أنواع مخاطر التدقيق
16	3-4-2 مخاطر التدقيق المقبولة
18	4-4-2 مخاطر التدقيق الملازمة
23	5-4-2 العوامل المستخدمة لتخفيض مخاطر الملازمة
25	6-4-2 مخاطر الرقابة
32	7-4-2 العوامل التي أدت إلى زيادة الرقابة على الشركات
36	8-4-2 أهداف الرقابة
37	9-4-2 مخاطر الاكتشاف
41	10-4-2 أنواع مخاطر الاكتشاف
41	5-2 مخاطر الأعمال
43	6-2 العلاقة بين مخاطر التدقيق وأدلة إثبات التدقيق
46	7-2 إدارة المخاطر ونظام الضبط والرقابة الداخلية
48	8-2 الأهمية النسبية
49	9-2 العلاقة بين الأهمية النسبية وخطر التدقيق
51	10-2 الدراسات السابقة
51	1-10-2 الدراسات باللغة العربية
55	2-10-2 الدراسات باللغة الانجليزية
59	3-10-2 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة
الفصل الثالث منهجية الدراسة الطرق والإجراءات	
61	1-3 المقدمة
61	2-3 منهج الدراسة
62	3-3 مجتمع العينة

63	4-3 المعالجة الإحصائية
63	5-3 أسلوب المعالجة الإحصائية وتحليل البيانات
64	6-3 مصادر جمع البيانات
66	7-3 اختبار التوزيع الطبيعي
67	8-3 صدق وثبات أداة الدراسة
الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات	
70	1-4 وصف خصائص العينة
73	2-4 عرض نتائج العينة
84	3-4 وصف وعرض أبعاد المتغير التابع إجراءات التدقيق الخارجي
89	4-4 اختبار فرضيات الدراسة
الفصل الخامس النتائج والتوصيات	
95	1-5 نتائج الدراسة
99	2-5 توصيات الباحث
101	قائمة المراجع
106	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1	العلاقة بين المخاطر التدقيق وإجراءات التدقيق	39
2	الوسائل والأدلة والقرائن المستخدمة في التدقيق	45
3	الإستبانات المستردة والصالح لغايات التحليل الإحصائي	62
4	مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في أداة الدراسة	65
5	معالجة مقياس ليكرت	65
6	اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات	66
7	ثبات أداة الدراسة للمتغيرات	68
8	وصف خصائص أفراد العينة	70
9	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن معرفة طبيعة عمل الشركة وحجم أعمالها	73
10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن دور المدقق الخارجي في مراجعة أنشطة التدقيق الخارجي في الشركات	75
11	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن فهم الإجراءات والسياسات المتبعة داخل الشركة	77
12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن معرفة المخاطر المالية التي تواجهها الشركة	79
13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن المخاطر الإدارية والتنظيمية التي تواجهها الشركة	80
14	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن معرفة مخاطر السوق التي تواجهها الشركة	81
15	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المتغير المستقل	82
16	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن إجراءات التدقيق الخاصة بالمخاطر المالية	84
17	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن	85

	إجراءات التدقيق الخاصة بالمخاطر الإدارية والتنظيمية	
87	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لل فقرات المعبرة عن إجراءات التدقيق الخاصة بالمخاطر سوق	18
88	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد لمتغير التابع إجراءات التدقيق الخارجي	19
89	نتائج اختبار قوة الارتباط بين أبعاد المتغيرات المستقلة	20
90	نتائج تحليل وإختبار الفرضيات	21

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
6	نموذج الدراسة	1
15	أنواع المخاطر	2
67	مراحل المعالجة الإحصائية	3

قائمة الملاحق

الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
107	نموذج الاستبانة	1
115	الجدول الإحصائية	2

الملخص باللغة العربية
أثر مخاطر الرقابة على إجراءات التدقيق الخارجي
دارسه تطبيقية
إعداد
نبيل حكمت بلييلة
إشراف الدكتور
علي عبد الغني اللايذ

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر مخاطر الرقابة في التدقيق على تحديد إجراءات التدقيق الخارجي على مجموعة من الشركات الأردنية، وبيان العوامل التي تؤثر على تحديد إجراءات تدقيق الحسابات، و تحديد كيفية إجراء مستوى اختبار الرقابة على الشركات المعنية على مستوى الإجراءات الرقابية.

وقد تكونت عينة الدراسة من عدد من الشركات الأردنية و البالغة 22 شركة حيث تم توزيع 68 استبانة، حيث استعين في هذه الدراسة تحلل الانحدار المتعدد لإيجاد أثر مخاطر الرقابة على إجراءات تدقيق الحسابات.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي أهمها ما يلي:

1- على مدقق الحسابات معرفة المخاطر التي تواجه الشركة بهدف تحديد الإجراءات التي تتناسب مع عملية التدقيق.

2- على مدقق الحسابات فهم إجراءات السياسات المتبعة داخل الشركات بغرض تحديد الأخطار التي يمكن مواجهتها.

3- دور المدقق الرئيسي في تدقيق أنشطة التدقيق الداخلي في الشركات, مع التأكيد على دور

المدقق الداخلي أو الخارجي الهام في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي.

4- أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر التي تواجهها الشركات على إجراءات التدقيق الخارجي.

كما يوصي الباحث على ضرورة الربط بشكل دقيق بين المخاطر الإدارية والتنظيمية

للشركات والتعامل معها بشكل شامل بغرض تحقيق أهداف الشركة ورفع كفاءة الإدارة

والقسم المسئول عن عملية التدقيق داخل الشركة. وتوصي هذه الدراسة إلى عقد دورات

تدريبية لطواقم العمل في الشركة بهدف زيادة كفاءة الأداء.

ABSTRACT

The Effect Of Control Risk On External Audit Procedures Practical Study

**Prepared by
Nabeel Hikmat Blebleh**

**Supervisor by
Dr. Ali Abdil Ghani Al-Laith**

This Study aims to demonstrate the impact of risk control in the audit to determine the external audit procedures on a group of Jordanian companies, in addition to influencing factors in determining the auditing procedures, and determines how to contact a test level of control in terms of the level of control over the companies studied.

The study sample consists of 22 Jordanian company where the necessary data was collected through distribution of 68 questionnaire to the respondents. Multiple regression analysis was used to find the effect of risk of control on auditing procedures.

The most important results of the study were as follows:

1. The auditor's should know the risks that face the company in order to determine the suitable audit process.
2. The auditor's should understand the policies applied by the company in order to determine the risks and the possibility of facing them.
3. the main role of auditor is to assess the activities of internal auditor company, so it becomes necessary emphasis on this role.
4. there is a statistically significant effect to risks facing the researcher recommend the Jordanian company on auditing procedures.

The researcher recommend the Jordanian Companies to the necessity of linking all kinds of risk whether managerial, or organizational, and to deal with these risks in a comprehensive way in order to achieving the company's goals, raising the management efficiency, and the internal audit deferment. Also, the study recommend to use training to the purpose of performance improving.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- 1-1 تمهيد
- 2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها
- 3-1 أهداف الدراسة
- 4-1 أهمية الدراسة
- 5-1 فرضيات الدراسة
- 6-1 محددات الدراسة
- 7-1 منهجية الدراسة
- 8-1 نموذج الدراسة
- 9-1 المصطلحات الإجرائية

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 تمهيد:

تمثل خدمة التدقيق سلعة اقتصادية، الهدف الأساسي من عملية التدقيق هو الخروج برأي فني محايد حول عدالة وصحة القوائم المالية حيث أن مدقق الحسابات عليه تحديد المخاطر التي تواجه الشركة قبل البدء بعملية التدقيق تفادياً لوقوع الخطأ أي، إصدار بيانات مالية تحتوي على أخطاء جوهرية قد تضلل المستثمر أو مستخدمي القوائم المالية وعلى أثرها يقوم المدقق بتحديد إجراءات التدقيق الخاصة به.

وتعد عملية تحديد إجراءات التدقيق من أعقد العمليات التي تواجه المدقق والعميل على حد سواء نظراً لارتباطها بعوامل عديدة متداخلة. ويقصد بالتدقيق على وجه التحديد تلك الإجراءات النظامية لفحص القوائم المالية، وعمل انتقادات للدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية والتحقق من أرصدة بنود قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، والحصول على الأدلة الكافية والملائمة لإبداء الرأي الفني المحايد على صدق وسلامة القوائم المالية، وهي بذلك تشتمل على ثلاث فقرات أساسية الفحص والتحقق وإبداء الرأي. (عبدالله، 2004)

تبعاً لهذا الدراسة، يتم التعرف على أهم الاختبارات التي يقوم بها المدقق الخارجي بهدف تحديد إجراءات التدقيق لذا، تصنف هذه الاختبارات باختبارات على مخاطر التدقيق التي يقوم بها المدقق قبل البدء بعملية التدقيق حيث يرى الإجراءات والعمليات التي تتبعها الشركة في إدارة عملياتها وعلى أثرها يتم تحديد إجراءات التدقيق.

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يتعرض مدقق الحسابات إلى مخاطر متعددة عند القيام بعملية التدقيق في الشركات المراد تدقيقها، حيث أن المدقق قد يتعرض لنوع من التضليل من قبل أصحاب الشركات أو العاملين بها، إلى جانب التلاعب في عدالة القوائم المالية مما يؤثر سلباً على رأي المدقق. (دحدوح والقاضي، 2009) لذا يتوجب على مدقق الحسابات أن يقوم باختبار مخاطر الرقابة وتحديد المخاطر التي يمكن أن تعترض طريق المدقق بهدف تحديد إجراءات التدقيق بما يضمن سلامة العمل وتجنب الشركة للمخاطر التي يمكن أن تواجهها مستقبلاً.

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

- 1- هل يؤثر إجراء مستوى اختبار الرقابة في الشركات قبل البدء بعملية التدقيق على إجراءات التدقيق المرتبطة بها؟
- 2- هل هنالك أثر لفهم للإجراءات والسياسات الداخلية المتبعة في الشركة على تحديد إجراءات التدقيق الخارجي؟
- 3- هل هنالك معرفة عن المخاطر المالية التي تواجهها الشركات من قبل مدقق الحسابات؟
- 4- هل هنالك معرفة عن المخاطر الإدارية والتنظيمية التي تواجهها الشركات من قبل مدقق الحسابات؟
- 5- هل هنالك معرفة عن المخاطر السوق التي تواجهها الشركات من قبل مدقق الحسابات؟

1-3 ثالثاً: أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق التالي:

- 1- بيان العوامل التي تؤثر على تحديد إجراءات تدقيق الحسابات في الشركات الأردنية.
- 2- تحديد كيفية إجراء مستوى اختبار الرقابة على الشركات المعنية على مستوى الإجراءات الرقابية.
- 3- الكشف عن مدى التزام المدقق الخارجي باعتبارات مخاطر الرقابة عند تحديد إجراءات التدقيق الخارجي.

1-4 رابعا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة بقيام المدقق بعدة إجراءات قبيل البدء بعملية التدقيق مثل، القيام بدراسة كاملة عن الشركة المراد تدقيقها وتقييم الشركة وذلك بغرض اكتشاف وتقييم المخاطر التي تواجهها الشركة أو توقع المخاطر التي قد تمسّ الشركة مستقبلا والتي بدورها تؤثر على المدقق سلبا كالإفلاس مثلا والتعثر. لذا فان أهمية هذه الدراسة تكمن في القيام بعدة اختبارات قبل البدء بعملية التدقيق، حيث أن هذه الإجراءات تؤثر على رأي المدقق بشكل كبير كما تؤثر على تحديد إجراءات التدقيق وحجم عملية التدقيق. (Arens, Elder & Beasley, 2012)

5-1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

HO: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر الرقابة على إجراءات التدقيق الخارجي، وينشق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

HO.1.1: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر المالية التي تواجهها الشركات على إجراءات التدقيق الخارجي.

الفرضية الفرعية الثانية:

HO.1.2: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر الإدارية والتنظيمية التي تواجهها الشركات على إجراءات التدقيق الخارجي.

الفرضية الفرعية الثالثة:

HO.1.3: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السوق التي تواجهها الشركة على إجراءات التدقيق الخارجي.

6-1 محددات الدراسة:

تتمثل محددات الدراسة في التعاون المحدود لبعض الفئات أما لضيق الوقت أو عدم الاهتمام بعملية البحث العلمي وتفاوت حجم الشركات ومكاتب التدقيق.

7-1 منهجية الدراسة:

تتمثل منهجية الدراسة فيما يلي:

1- الحدود المكانية: شملت مجموعه من الشركات الأردنية والبالغة 16 شركة و6 شركات

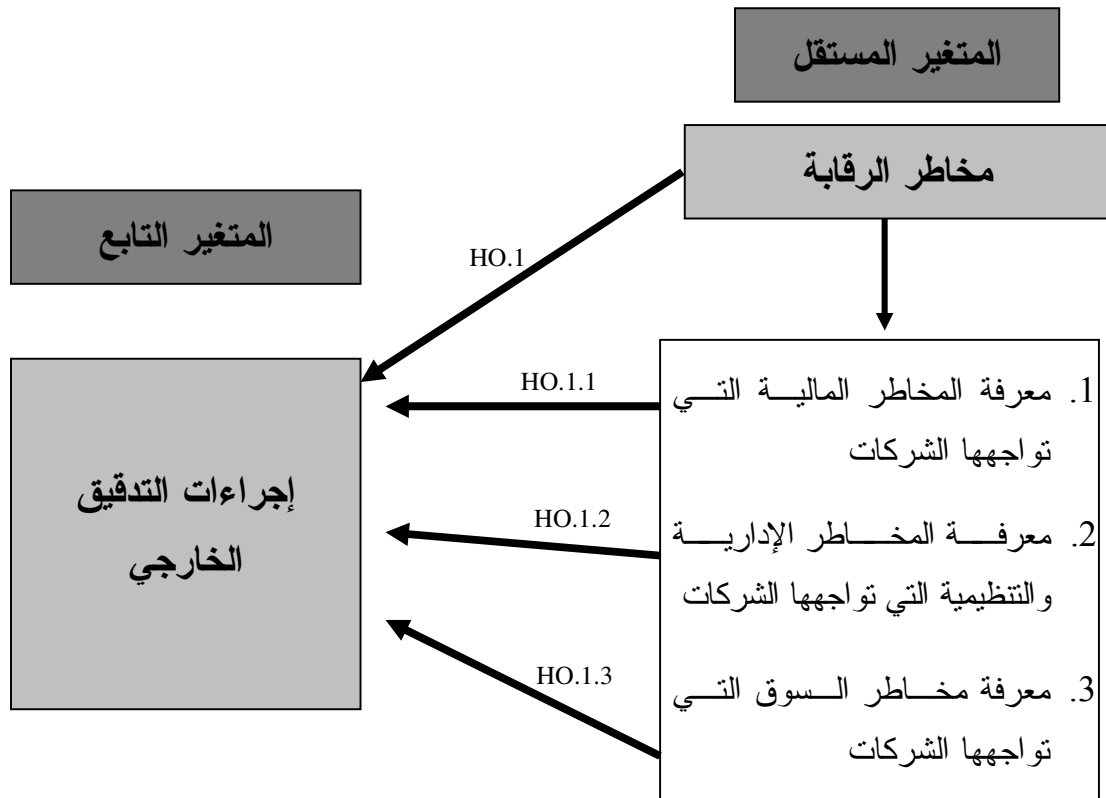
تدقيق الحسابات المعتمد.

2- الحدود الزمنية: تم انجاز هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين شهر آب 2014 إلى

كانون الأول 2014.

3- كيفية وطرق البحث: استبيان موزع على مجموعة من الشركات المساهمة العامة الاردنية.

8-1 نموذج الدراسة:



الشكل رقم (1) نموذج الدراسة

9-1 المصطلحات الإجرائية:

1- **استقلالية مدقق الحسابات:** أي تصرف مدقق الحسابات بنزاهة وقدرته على اتخاذ القرارات الصعبة حول الخطأ والصواب عبر تطبيق قواعد السلوك المهنية. (متولي, 2001)

2- **الرقابة الداخلية:** العملية المصممة والمنفذة من قبل أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة فيما يتعلق بموثوقية تقديم التقارير المالية وفعالية وكفاءة العمليات. (جمعة, 2008)

3- **مخاطر الرقابة:** هي مخاطر المعلومات الخاطئة والتي تحدث في رصيد حساب أو طائفة من المعاملات التي يمكن ان تكون جوهرية بمفردها أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة والتي لا يمكن تجنبها أو اكتشافها من خلال نظام رقابة داخلي للعميل (الذنبات, 2006)

4- **مخاطر الإكتشاف:** هي مخاطر الإكتشاف بمدى فعالية إجراءات التدقيق في اكتشاف الأخطاء، حيث يتم تعريف مخاطر الإكتشاف بأنها المخاطر المتمثلة في أن إجراءات المدققة قد تؤدي بالمدقق إلى نتيجة عدم وجود خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من المعاملات في الوقت الذي يكون فيه هذا الخطأ موجودا ويكون جوهريا إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو نوع آخر من المعاملات. (جمعة, 2008)

5- **المخاطر المتأصلة:** وهي المخاطر الملازمة بأنها قابلية رصيد الحساب المعين أو النوع المعين من المعاملات للخطأ الذي يكون جوهريا إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو أنواع أخرى من المعاملات وذلك مع عدم وجود إجراءات للرقابة الداخلية تتعلق به. وتعرف المخاطر

الملازمة أيضا بأنها "الخطأ الذي قد يحدث في بند محاسبي أو في نوع معين من المعاملات بشرط أن يكون جوهريا وألا يكون راجعا إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية. وهو الأمر الذي يعني أن المخاطر الملازمة تتعلق بطبيعة العنصر أو الحساب المعني. (جمعة, 2008)

6- مخاطر التدقيق المقبولة: على أنها مدى استعداد مدقق الحسابات لقبول احتمال وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية للعميل بعد انتهاء عملية التدقيق والوصول إلى رأي غير متحفظ أن تحديد قيمة المخاطر التدقيق المقبولة يعتمد على رأي المدقق الشخصي في مدى استعداده لقبول القوائم المالية بشكل العادل بعد اكتمال عملية التدقيق وإصدار رأي غير متحفظ (إبراهيم, 2009).

7- إجراءات التدقيق الخارجي: إجراءات وأعمال يقوم بها مدقق الحسابات لإبداء الرأي حول البيانات المالية لشركات وفقا لمعايير التدقيق الدولية. (الذنيبات, 2006)

الفصل الثاني
الإطار النظري
والدراسات السابقة

الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة

1-2 مقدمة:

تعد مهنة التدقيق من المهن العريقة في الدول المتقدمة ولها تقاليد ومسؤولياتها المهنية التي تحددتها جمعيات ونقابات المحاسبين والمدققين ولقد ساهمت مهنة التدقيق بشكل كبير في تنمية المجتمعات لما تؤديه من خدمات في مجال الإشراف والتلاعب وإدارة الاقتصاد القومي

كان نشوء التدقيق المهني في العصر الحديث تلبية لحاجات الحوكمة التي تلت نشوء الشركات المساهمة التي أعقبت الثورة الصناعية ما تطلبت من رؤوس أموال كبيرة تجمعها من المدخرين في المجتمع مقابل حصولهم على أسهم تقابل مشاركتهم في رأس المال وهذا يجعل المساهمين بحاجة لمعرفة كافية للطريقة التي تمت فيها إدارة أموالهم لأنهم ليسوا لديهم القدرة الكافية لفهم محتويات البيانات المالية لذلك فهم بحاجة إلى شخص من طرف ثالث حتى يقوم بتقييم أعمال الشركة وإعطاء رأيه عن صحة وعدالة البيانات المالية.

ونظرا لزيادة المخاطر التي تواجه الشركات وزيادة التلاعب والغش في إعداد القوائم المالية التي تؤثر سلبا على استثمارات الشركة أو تقوم بتضليل المساهم أو الشريك في الشركة كعمليات التلاعب في الحسابات المعقدة داخل الشركات أدى إلى البحث عن طرق جديدة لعملية تدقيق الحسابات تكون أكثر فاعلية وتساعد المدقق في إبداء الرأي الصحيح والعاقل للبيانات المالية وتساعد في كشف الغش والاحتيال.

بالرغم من عدم وجود ضوابط يلتزم بها مدقق الحسابات في استخدام إجراءات محددة في تدقيق الحسابات وعدم وجود هيئة رقابية ترافق أعمال المدقق والإجراءات المستخدمة في التدقيق البيانات المالية لا أن المدقق في هذه الحالات يلتزم بقواعد وإجراءات التدقيق حتى لا تقع عليه المسؤولية المهنية وحتى يؤكد للأطراف المعنية انه بذل العناية المهنية الكافية خلال عملية التدقيق.

حيث في هذه الدراسة سوف نتعرف على أهم الإجراءات والسياسات التي يستخدمها مدقق الحسابات من اجل إبداء رأيه في البيانات المالية بعدالة وبشكل صحيح وسوف نتعرف أيضا على أهم المخاطر التي تواجه الشركات التي يجب على مدقق الحسابات أخذها بعين الاعتبار من اجل إعطاء الرأي الصحيح كما سنتناول هذه الدراسة التعرف على التدقيق وأنواعه والإجراءات التي يستخدمها المدقق من اجل إبداء الرأي الصحيح في كل دائرة من دوائر الشركة بالإضافة إلى التعرف على مخاطر المالية والتنظيمية والإدارية التي تواجه هذه الشركات.

2-2 إجراءات قبل البدء بعملية التدقيق الخارجي: (لطفي, 2008)

تتلخص مراحل إجراءات التدقيق بما يلي:

أ. فهم طبيعة عمل العميل من حيث الكيان القانوني ونوع النشاط والهيكل التنظيمي له وأنظمتها المحاسبية وعلى ضوء هذه المعلومات على المدقق قبول مهمة تدقيق العملية أو الاعتذار عن ذلك.

ب. فهم مكونات نظم الضبط الداخلي المتوفرة لدى العميل وتشمل فهمه بيئة نظم الضبط الداخلي (آلية النظم المحاسبية المستخدمة)، وإجراءات نظم الضبط الداخلي ومعرفة مدى وضعها موضع التنفيذ والتي من خلال ذلك يقرر مدى قابلية حسابات العميل للتدقيق من خلال ذلك فإذا اتضح له عدم قابليتها للتدقيق عليه الانسحاب من المهمة.

ج. تقويم درجة المخاطرة في نظم الضبط الداخلي، فإذا اتفق على أن درجة المخاطرة عالية في أن تكشف نظم الضبط الداخلي تلقائياً الأمور المادية التي أظهرت على غير حقيقتها في البيانات الختامية تكون مخاطر التدقيق عالية أو عندما تكون درجة المخاطر في التدقيق متدنية يجب فهم نظم الضبط وتحديد الأمور التي تعزز قناعة المدقق لأن درجة المخاطرة هي دون المستوى.

2-3 الإجراءات المستخدمة في عمليات التدقيق (عملياً):

من الإجراءات المستخدمة في عمليات التدقيق في واحد من شركات التدقيق الاردنية كمثال عملي على إجراءات التدقيق:

2-3-1 برنامج تدقيق نموذجي للرواتب والأجور وشؤون الموظفين

من أهم الإجراءات التي يجب على مدقق الحسابات أخذها بعين الاعتبار عند التدقيق على نظام الرواتب والأجور المستخدم في الشركة هو:

أولاً: راجع إجراءات الشركة بما يخص نظام الرواتب والأجور وشؤون الموظفين

ثانياً: أحصل على أحدث كشف للرواتب وقم بما يلي:

- تأكد من اعتماد كشف الرواتب من قبل جهة غير المعدة له.
- تأكد من صحة تجميع كشف الرواتب ومن صحة توجيه القيد المحاسبي الخاص بالرواتب. تأكد من تسجيل الراتب الأساسي، العمل الإضافي وأية علاوات أخرى ضمن حسابات منفصلة.
- في حال تحويل رواتب الموظفين إلى البنك، أحصل على كتاب التحويل وقم بمطابقة الأسماء والمبالغ الواردة فيه مع كشف الرواتب.

2-3-2 برامج تدقيق الرقابة على الإيرادات:

من أهم الإجراءات التي يجب على مدقق الحسابات أخذها بعين الاعتبار عند التدقيق على

نظام الإيرادات في الشركة هو:

أولاً: تعرف على إجراءات العميل الخاصة بدورة المبيعات وقم بتوثيقها في ملف أوراق العمل.

ثانياً: المبيعات المحلية النقدية:

- تنظيم ورقة عمل خاصة بإجراءات دورة المبيعات لدى العميل.
- طلب قوائم الأسعار المستخدمة خلال السنة والتأكد من تحديث تلك القوائم بأخر الأسعار واشتمالها على كافة منتجات العميل ومعتمدة من الإدارة.

2-3-3 الإجراءات الرقابة على المستودعات والمخزون:

من أهم الإجراءات التي يجب على مدقق الحسابات أخذها بعين الاعتبار عند التدقيق على

نظام المستودعات والمخزون المستخدم في الشركة هو:

أولاً: تعرف على إجراءات دورة المستودعات والبضاعة وقم بتوثيقها في ملف أوراق العمل

ثانياً: المستودعات.

- تأكد من وجود بطاقات صنف لجميع أصناف البضاعة تتضمن ما يلي:
- بيان رصيد أول المدة واحتساب الرصيد بعد كل حركة إدخال أو إخراج
- تأكد من ترحيل رصيد أول المدة بشكل صحيح.

2-4 مخاطر التدقيق ومفهوم الأهمية النسبية:

2-4-1 تعريف مخاطر التدقيق:

تعبر مخاطر التدقيق عن قيام المدقق بإعطاء الرأي غير مناسب على بيانات مالية محرفة بدرجة جسيمة. (عبدالله 2004)

وكما عرف (دحوح والقاضي 2009) خطر المدققة على أنه أن يبدي المدقق رأياً غير سليم عندما تتضمن القوائم المالية خطأً جوهرياً إلا أنه يمكن النظر إلى الخطر من زاويتين مختلفتين، الأولى، الخطر الناجم عن قبول الأخطاء بمعنى قبول القوائم المالية للتعديل عن طريق إعطاء تقرير نظيف علماً بأن القوائم المالية تحتوي على تضليل جوهري، والثانية هنا، هي الخطر الناجم عن رفض الأخطاء أي عندما تكون القوائم المالية سليمة ويرفضها المدقق بدون أي سبب حيث تنقسم مخاطر التدقيق إلى عدة محاور، المحور الأول هو مخاطر التدقيق على مستوى البيانات المالية والمحور الثاني يأتي من المخاطر التدقيق على المستوى أرصدة الحسابات.

تقدير المخاطر في نظام الرقابة الخارجي (Arens, Elder & Beasley, 2012)

لتقييم مخاطر التدقيق يتم الاعتماد على نموذج مخاطر التدقيق من أربعة عناصر كما في المعادلة التالية:

$$\text{مخاطر التدقيق المقبولة} = \text{المخاطر الملازمة} \times \text{المخاطر الرقابة} \times \text{مخاطر الإكتشاف}$$

وتبين لنا مما سبق أن تدقيق الحسابات قد تطور بشكل كبير عن السنين السابقة بحيث كان تطورها مواكبا لتطور العملاء الذين خدمتهم والتطور التكنولوجي الكبير وإمكانية توظيفه في خدمة مهنة التدقيق وقد لخصت معايير التدقيق الدولية إلى طلب تحليل الكثير من المخاطر من قبل المدقق وأهمها ما يتعلق بالمخاطر الملازمة كمخاطر الإكتشاف ومخاطر الرقابة وكل هذا يتم توضحه من خلال هذه المعادلة إلى تحديد خطر الإكتشاف حتى تساعد المدقق في تقدير حجم

الإختبارات الجوهرية اللازمة. ويجب على المدقق أن يدرك أنه يوجد علاقة عكسية بين مخاطر التدقيق والأهمية المسببة وتوجد أيضا علاقة عكسية بين مستوى مخاطر التدقيق وكمية الأدلة والقرائن التي يجب على المدقق تجميعها. (Eilifsenp 2006)

2-4-2 وتقسّم أنواع مخاطر التدقيق إلى 4 أنواع:

1- مخاطر التدقيق المقبولة.

2- المخاطر الملازمة.

3- مخاطر الرقابة.

4- مخاطر الإكتشاف.

ويمكن توضيح أنواع المخاطر من خلال الشكل التالي:

من خلال الشكل رقم (2) يوضح الباحث آلية عمل

مدقق الحسابات في اكتشاف المخاطر التي يمكن أن

تواجهه أثناء عملية التدقيق



الشكل رقم (2) أنواع المخاطر

المصدر: (دحدوح, القاضي 2009)

2-4-3 أولاً: مخاطر التدقيق المقبولة:

تعرف مخاطر التدقيق المقبولة على أنها مدى إستعداد مدقق الحسابات لقبول إحتمال وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية للعميل بعد إنتهاء عملية التدقيق والوصول إلى رأي غير متحفظ، أن تحديد قيمة مخاطر التدقيق المقبولة يعتمد على رأي المدقق الشخصي في مدى استعداده لقبول القوائم المالية بشكل عادل بعد إكمال عملية التدقيق وإصدار رأي غير متحفظ. (ابراهيم,2009,صفحة 150).

عند تقييم مدقق الحسابات المخاطر المقبولة بشكل منخفض هذا يعني أن مدقق الحسابات يحاول أن يتأكد من أن القوائم المالية الصادرة لا يوجد فيها أخطاء جوهرية, بمعنى آخر, عند تحديد قيمة مخاطر التدقيق المقبولة بقيمة الصفر فإن المدقق يقوم بالتأكد الكامل ولا يمكنه ذلك في الواقع العملي لأن مسؤولية المدقق الحصول على تأكيدات معقولة وليست قطعية.

تتأثر المخاطر المقبولة بثلاث عوامل رئيسية هي:

- 1) درجة إعتداد البيانات المالية من قبل المستخدمين الخارجيين.
- 2) إحتمالية مواجهة العميل للصعوبات المالية.
- 3) مدى أمانة إدارة العميل.

(Arens,Elder &Beasley, 2012)

1- اعتماد البيانات المالية من قبل المستخدمين الخارجيين:

حتى يتم اعتماد القوائم المالية من قبل مستخدمي الخارجيين يجب أن لا تحتوي على أي أخطاء جوهرية, أي أنه يجب على المدقق الحسابات التأكد من خلو هذه القوائم من أية أخطاء جوهرية لذلك عليه بخفض قيمة مخاطر التدقيق المقبولة إلى المستوى المقبول أما إذا فشل مدقق الحسابات في إكتشاف الأخطاء الجوهرية وكان هناك عدد كبير من مستخدمي هذه القوائم المالية

فان المستخدمين سوف يحققون خسائر كبيرة في هذا الإستثمار , وبالتالي سوف يعرض المدقق إلى المسألة القانونية نتيجة للإهمال. لذلك يجب على المدقق أن يكون أكثر حذرا عند إبداء رأيه في البيانات المالية. (Porter, Simon &Hathery, 2008)

من المؤشرات التي تجعل العميل أكثر إستخداما للقوائم المالية, أنه كلما زادت العمليات

التشغيلية لدى العميل زادت درجة إعتماده على البيانات المالية. (لطفي,2008)

2- إحتمال مواجهة العميل صعوبات المالية مستقبلا:

أن من العوامل التي يقيم فيها مدقق الحسابات المخاطر المقبولة بشكل منخفض أن يواجه العميل صعوبات المالية التي قد تؤثر على استمرارية عمله أو قد تؤدي إلى إفلاس العميل بعد إصدار تقرير النهائي حيث إذا كانت المؤشرات تدل على تصفية قريبة أو أن العميل قد تعرض إلى الإفلاس وذلك بعد إصدار تقرير بالقوائم المالية أنها نظيفة و خالية من أي أخطاء جوهرية أو تحريفات فإن المدقق في هذه الحالة سوف يتعرض إلى المسألة القانونية. (Porter, Simon &Hathery, 2008)

3- مدى أمانة إدارة العميل:

مدى أمانة إدارة العميل واحد من أهم العوامل التي تؤدي إلى تخفيض المخاطر المقبولة حيث كلما كانت إدارة العميل تمتاز بالأخلاقيات والأمانة في العمل كلما قلت المخاطر التي تواجهها الشركة من عمليات الغش والإحتيال والتلاعب في البيانات المالية بشتى أنواعها.

مثال على واحد من العمليات التي يمكن أن تقوم بها إدارة الشركة هي قيام المدير المالي

برفع أرباح الشركة من أجل الحصول على مكافأة مالية عالية فكل هذه المخاطر يجب على

المدقق أن يقوم باكتشافها وكتابتها في تقريره من أجل جعل المستخدمين للقوائم المالية على دراية كاملة في وضع الشركة حتى لا تكون هناك أيضا أي مسؤولية عن البيانات المالية الصادرة.

(Mansoon & Gray, 2008)

2-4-4 ثانيا: المخاطر المتأصلة، الملازمة أو الجوهرية:

وهي المخاطر الناشئة عن إحتمال وجود تحريف مادي في بند معين أو نشاط معين أو مجموعة من الإنحرافات في بنود معينة، بحيث لو اجتمعت مع بعضها البعض تصبح مادية في ظل عدم وجود رقابة داخلية أو بإفتراض عدم وجود رقابة داخلية، وهذه المخاطر مرتبطة بطبيعة المنشأة وموضع التدقيق وبيئتها قبل البدء بعملية التدقيق، أو بإفتراض عدم وجود ضوابط الرقابة الداخلية. (الذنيبات، 2006)

وفي تعريف آخر للمخاطر المتأصلة مدى قابلية أرصدة الحسابات أو مجموعة من المعاملات لحدوث خطأ مادي بصورة فردية أو جماعية مع إفتراض عدم وجود أنظمة ضبط داخلية وترتبط هذه المخاطر بطبيعة العمل وبيئة وطبيعة أرصدة الحسابات أو مجموعة من المعاملات، فالحسابات التي تعتمد في تقديرها بدرجة كبيرة على حكمة الإدارة وإجتهادها أو أنها معقدة في الحسابات كالتقديرات الحسابية المعقدة أو تلك التي تمثل أصولا أو متحركة كالمجوهرات أو تلك التي تكون على وجه الخصوص عرضة للتغير في ضوء طلب المستهلكين أو التقنية التي تؤثر في قيمتها. (عبد الله، 2004)

كما عرفنا المخاطر الملازمة، هي المخاطر التي تتمثل في حدوث خطأ في عنصر محاسبي أو نوع معين من العمليات و يجب أن يكون هذا الخطأ جوهريا وأن لا يكون هذا الخطأ حاصلًا نتيجة ضعف في نظام الرقابة الداخلي. (نور، عبيد، شحاتة، 2007)

فعلى سبيل المثال في الواقع العملي تكون الحسابات في الشركات تخضع لعملية مراقبة داخلية من قبل قسم التدقيق الداخلي ولكن إن التلاعب بالعادة يكون على الحسابات المعقدة التي تكثر فيها القيود المحاسبية و تكون متفرعة في شكل كبير، مثل عمل حسابات وسيطة لشئ معين حيث تجتمع فيه جميع القيود المحاسبية ومن ثم يتم توجيهها بشكل صحيح، فهذه الحسابات تكون من الصعب على المدقق تدقيقها إلا بعد شرح مفصل عن هذه الحسابات حيث أن التلاعب والأخطاء المحاسبية نادرا ما تكون في الحسابات الصغرى والبسيطة.

ويتأثر تقدير الخطر المتلازم بعدة عوامل منها (عبد الله، 2006)

- مدى احترام الإدارة وسمعتها في بيئة النشاط
- خبرة الإدارة والتغيرات المالية ومدى الضغوط غير العادية التي تتعرض لها.
- طبيعة الرصيد، إذ أن الخطر المتلازم يكون أكبر كلما كان الرصيد أكثر عرضة للخطأ المقصود وغير المقصود.
- خبرة المدقق مع عميله، فالمدقق الذي قام بمراجعة حسابات الشركة لعدة سنوات سيكون لديه خبرة ومعرفة أكثر فيما يتعلق باحتمال حدوث تحريفات جوهريّة في حسابات معينة.
- طبيعة أعمال الشركة واحتمال التقادم التكنولوجي لمعداتها ومدى تعقد رأس المال وعدد المواقع والمناطق الجغرافية التي تتوزع عليها التسهيلات الإنتاجية للشركة والعوامل المؤثرة في بيئة النشاط الذي تنتمي إليه الشركة.

- نتائج المدققة الحالية ونتائج المدققات السابقة، قد يقع قصور في عمل المدقق إذا تجاهل نتائج المدققة في السنوات السابقة عند إعداد برنامج المدققة الحالي، فإذا أشارت تلك النتائج إلى وجود أخطاء جوهرية فيجب على المدقق توسيع نطاق اختباره في هذه المناطق عند التخطيط للمراجعة الجديدة

ويجب على المدقق الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل التي يكون لها دور في حدوث أخطاء جوهرية:

1- عوامل تؤثر في احتمالية وجود خطأ أو تحريف في القوائم المالية بشكل عام مثل، طبيعة عمل العميل ومدى أمانة في إدارة الشركة عند وجود ضغوطات غير اعتيادية على إدارة الشركة.

2- عوامل تؤثر في احتمالية وجود خطأ أو تحريف في حسابات معينة أو عمليات محددة مثل زيادة التقديرات والأحكام الشخصية. (Manson, 1997)

العوامل التي تساعد المدقق على إكتشاف الخطأ:

- 1- الحسابات الكبيرة عرضة للخطأ أكثر من الحسابات البسيطة.
 - 2- الحسابات التي تحويلها إلى نقدية أيضا أكثر عرضة للتلاعب وحوادث الأخطاء.
 - 3- الحسابات المقدره أو التي تقديرها هي أيضا عرضة للخطأ أو الإحتيال.
 - 4- العمليات الحسابية الأكثر تعقيدا هي عرضة للخطأ أكثر من الحسابات البسيطة.
- (Louwers 2005).

تعد المخاطر الملازمة من أهم أنواع المخاطر التي تؤثر على كفاءة وفاعلية عملية التدقيق

الحسابات لذا يتوجب على مدقق الحسابات إن يقيم المخاطر الملازمة بصورة دقيقة ففي حالة تقييم

هذا الخطر بأعلى مما يجب فان هذا يتطلب مجهودا اكبر وزيادة حجم الأدلة والقيام باختبارات أكثر من قبل مدقق الحسابات مما يؤثر على كفاءة عملية التدقيق (نور, عبید, شحادة 2007) فقد نص المعيار (IFAC IAASB Hand Book ISA No 400) على أنه على مدقق الحسابات تقدير المخاطر الملازمة على مستوى البيانات المالية وعند تطور برنامج التدقيق فإنه على المدقق ربط لك التقدير بأرصدة حسابات أساسية وطائفة من المعاملات بمستوى التوكيدات أو الإفتراض بأن المخاطر الملازمة مرتفعة بالنسبة التوكيدات كذلك أنه لتقدير المخاطر الملازمة يجب على المدقق الحسابات تقييم عوامل عدة: (المطارنة 2009)

1- على مستوى البيانات المالية:

- أمانة الإدارة.
- خبرة الإدارة والمعرفة لديها والتغيرات الإدارية.
- الضغوطات التي تتعرض إليها الإدارة.
- طبيعة عمل المنشأة.
- العوامل المؤثرة بالمنشأة.

2- فيما يخص رصيد الحسابات والمعاملات.

- قابلية البيانات لتحريف.
- العمليات الأساسية المعقدة.
- الإجتهد الشخصي عند تحديد أرصدة الحسابات.
- إحتمالية تعرض الأصول للخسارة.

- إتمام عمليات غير عادية.

- عمليات لم يتم معالجتها بشكل صحيح.

فعلى سبيل المثال, الحسابات المعقدة أكثر عرضة للتلاعب من الحسابات البسيطة لأنها تحتوي على مجموعة من العمليات الحسابية المعقدة لذلك من سهل التلاعب فيها والحسابات التي تتكون من المبالغ المشتقة من التقديرات المحاسبية. (المطارنه, 2009)

حيث هناك علاقة بين مخاطر التدقيق المقبولة وإكتشاف الأخطاء فعندما يقيم مدقق الحسابات مخاطر التدقيق المقبولة بقيمة منخفضة فإنه سيقوم بأداء عملية التدقيق بشكل أوسع من حيث حجم الأدلة وكذلك كمية الاختبارات والإجراءات ويمكن كشف الأخطاء الجوهرية الموجودة في القوائم المالية وبناء على ذلك فإن نسبة إكتشاف الأخطاء الجوهرية تكون قريبة من نسبة الأخطاء الجوهرية الفعلية في القوائم المالية. (soltani, 2007)

ويتوجب على مدقق الحسابات الأخذ في الإعتبار مجموعة من العوامل التي لها دور في حدوث أخطاء جوهرية أو تحريفات, وتقسم إلى قسمين رئيسيين:

1- عوامل في إحتمالية وجود خطأ أو تحريف في القوائم المالية.

2- عوامل في إحتمالية وجود خطأ أو تحريف في حسابات معينة أو عمليات محددة.

(Manson, 1997)

5-4-2 العوامل المستخدمة لتخفيض المخاطر الملازمة

لذلك يجب على مدقق الحسابات الأخذ بعين الاعتبار أربعة عوامل لتخفيض من مخاطر

الملازمة نظرا لأهمية هذه المخاطر على كفاءة وفاعلية عملية التدقيق. (soltani, 2007)

العامل الأول: فهم ومعرفة طبيعة عمل العميل:

حيث أن فهم و معرفة طبيعة عمل العميل تؤثر في شكل كبير على تقييم المخاطر الملازمة،

ففي بعض القطاعات تمتاز بأنها تحتوي على درجة عالية جدا من المخاطر التي توجهها سوءا من

مخاطر السوق أو المخاطر المالية والإدارية، حيث كلما ازدادت المخاطر الصناعة كلما إزدادت

قيمة المخاطر الملازمة لذلك فإن طبيعة عمل العميل في بعض الحسابات وتغير في شكل هذه

الحسابات مثل البنوك أو شركات التأمين يختلف فيها حسابات المخصصات عن أي شركة في

قطاع آخر لذلك فان فهم طبيعة عمل العميل واحد من أهم الإجراءات التي يجب أخذها بعين

الإعتبار قبل البدء بعملية التدقيق.

العامل الثاني: الأطراف ذات العلاقة بالعميل:

وضع معية المحاسبة الدولي رقم 24، الأطراف ذات العلاقة بأنهم كل من المديرين

والشركات والمؤسسات وكل الأذن يسيطرون ولهم تأثير جوهري على القرارات بالشركات

والمؤسسات، وطلبات معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح في القوائم المالية عن جميع العمليات

الجوهريّة التي حدثت مع الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة، بناءً عليه فإن العمليات التي تحدث

بين الشركة القابضة والشركة التابعة والعمليات بين أفراد الإدارة والشركة التي يعملون بها تعد

من العمليات مع الأطراف ذات العلاقة، كلما ازدادت هذه العمليات ارتفعت قيمة المخاطر

الملازمة وذلك لأن هذه العمليات تحدث بين أطراف غير مستقلة ولها مصالح متبادلة مما يجعل هذه العمليات عرضة للتلاعب والغش، ويتوجب ولا مدقق الحسابات التأكد من أن هذه العمليات تم الإفصاح عنها في القوائم المالية للعميل ومعالجتها بشكل سليم وفقاً لم تطلب معايير المحاسبه الدولية.

العامل الثالث: الأحكام الشخصية والتقديرات لحسابات العميل:

تتميز بعض أنواع الحسابات باستخدام التقديرات والأحكام الشخصية من قبل إدارة العميل مثل الحسابات التي تسجل بالقيمة العادلة وحساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها التي تقوم إدارة العميل بتقديره، في مثل هذه الحسابات تزداد إحتمالية حدوث أخطاء في تقدر هذه الحسابات نظراً لإعتمادها على الحكم الشخصي لإدارة العميل، لذلك من الطبيعي أنه عند إزداد الحسابات التي تعتمد على التقديرات والأحكام الشخصية أن تزداد إحتمالية وجود أخطاء في هذه التقديرات وبالتالي إزداد قيمة المخاطر الملازمة.

العامل الرابع: مؤشرات على إحتمال وجود الإحتيال في القوائم المالية للعميل:

الإحتيال هو خطأ مقصود أو حذف مبالغ أو إفصاحات بهدف خداع مستخدمي القوائم المالية، ففي بعد الحالات، يمارس على إدارة العميل ضغوطات من خارج المنشأة أو من داخلها لتحقيق أرباح علي فتقوم إدارة العميل بإعداد قوائم مالية احتيالية، وأحياناً قد تتاح الفرصة لإدارة العميل بالقيام بالإحتيال كأن يكون هناك ضعف في أنظمة المعلومات المحاسبية أو أن يكن الإحتيال ناتجاً عن طبع في الإدارة مثل قلة أخلاق إدارة العميل أو أن يكن لها تبرير لذلك الإحتيال مثل تلبية توقعات متفائلة، حذو يجب على مدقق الحسابات أن يستخدم الشك المهني،

لتقييم مؤشرات وجود إحتيال، في القوائم المالية للعميل وذلك من خلال عدم إفتراض أن إدارة العميل غير امينة بشكل لا شك فيه، وإذ وصل المدقق إلى نتيجة أن هنالك إحتمالية وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية، للعميل، بسبب الإحتيال، يتوجب عليه أن يقوم بزيادة المخاطر الملازمة بمعنى آخر، كلما إزدادت مؤشرات وجود إحتيال في القوائم المالية للعميل إزدادت قيمة المخاطر الملازمة.

2-4-6 ثالثاً: مخاطر الرقابة (دحدوح, القاضي, 2009)

تعرف المخاطر الرقابية بأنها "المخاطر الناتجة عن حدوث خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من المعاملات، قد يكون جوهرياً إذا اجتمع مع خطأ في أرصدة أخرى أو نوع آخر من المعاملات ولا يمكن منعه أو اكتشافه في وقت مناسب عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية؛ بمعنى أن المخاطر الرقابية قياس لتقديرات المدقق الاحتمالية أن الأخطاء (التحريفات) الزائدة عن المقدار المقبول في دورة أو جزء من المعاملات لن تمنع أو تكتشف بواسطة الرقابة الداخلية للعميل.

من خلال التعريف السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

- أن الإدارة مسئولة عن تصميم وتشغيل سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية، وهذه السياسات تستطيع منع واكتشاف وتصحيح التحريفات الجوهرية في الوقت المناسب
- ليس من المتوقع أن يكون خطر الرقابة = صفر والسبب أن هناك أوجه قصور متلازمة دائماً في هيكل الرقابة الداخلية في حين أن وجود هيكل رقابة قوى يعنى انخفاض هذا الخطر

(دحدوح, القاضي 2009)

وبالنسبة لتقدير خطر الرقابة فإن المعايير المهنية تحدد مرحلتين يتم من خلالهما هذا التقدير هما:

(جمعة, 2006)

أ. فحص نظام الرقابة الداخلية المطبق بحيث يصبح المدقق قادراً بعد ذلك على إجراء تقييم

أولى للنظام مفترضا درجة ثقة معينة في الإجراءات الرقابية المستخدمة و التي تسمى "قوة

التصميم الرقابي

ب. تقدير مدى الاستجابة مع هذه الإجراءات، وهذا التقدير يمكن أن يُعبر عنه على أنه خطر

زيادة الاعتماد على الرقابة الداخلية بسبب النقص في الإجراءات الرقابية الموجودة ويطلق

على ذلك قوة الاختبار ونتيجة الاختبار وهذا يعنى أن تقدير المدقق لخطر الرقابة يتأثر

بالعوامل التالية:

- قوة تصميم نظام الرقابة

- قوة الاختبار الرقابي

- نتيجة الاختبار الرقابي

وتقدير المدقق لخطر الرقابة يجب أن يكون دالة لهذه العناصر، وحيث أن خطر الرقابة

عبارة عن دالة لكل من قوة الرقابة وقوة الاختبار ونتيجة الاختبار فإن تأثير تغيير ما في أي من

هذه العناصر الثلاثة للدالة سوف يزداد كلما زادت قابلية تأثير العملية موضع الفحص بالأخطاء.

(جمعة, 2006)

يقوم المدقق بعمل تقدير أولى لخطر الرقابة على مستوى الإدارة وذلك لكل حساب من الحسابات ولكل مجموعة من العمليات محاولةً منه لفهم النظم المحاسبية والرقابة الداخلية وفى هذا الشأن يجب مراعاة: (الذنيبات, 2006)

- أن المدقق عادة ما يقدر خطر الرقابة مرتفعاً لبعض أو كل المزايم الواردة من الإدارة في حالتين:

الحالة الأولى: أن تكون نظم المعلومات المحاسبية والرقابة الداخلية غير فعالة

الحالة الثانية: أن تقييم مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية والرقابة الداخلية يكون غير كفاء.

- أنه كلما كان تقدير المدقق لخطر الرقابة منخفضاً كلما زادت حاجته إلى مزيد من الأدلة بشأن فعالية تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية

- إذا توصل المدقق بعد أداء اختبارات الالتزام إلى أن نظام الرقابة غير فعال فإنه يفترض خطر الرقابة بنسبة 100% وعليه لابد من توسيع نطاق اختبارات التحقق لتخفيض خطر المدققة إلى المستوى المقبول أما إذا كان هذا النظام فعالاً فسيكون تقييمه لمخاطر الرقابة منخفضاً تشمل الرقابة ما يلي:

1- أنشطة الرقابة: على المدقق الحصول على فهم كاف لأنشطة الرقابة لتقييم أخطار الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات وتصميم مزيد من إجراءات التدقيق تستجيب للمخاطر المقيمة. وتشمل الأمثلة على أنشطة الرقابة المحددة: التفويض, عمليات مراجعة الأداء, معالجة المعلومات, عناصر الرقابة المادية وفصل المهام.

2- متابعة أساليب الرقابة: حسب المعيار الدولي 315, يجب على المدقق أن يحصل على فهم لأنواع الرئيسية للأنشطة التي تستخدمها المنشأة لمتابعة الرقابة على تعديل المالية. بما في ذلك تلك المتعلقة بأنشطة الرقابة الخاصة بعملية التدقيق, وكيف تباشر الإجراءات التصحيحية لعناصر رقابتها.

3- تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية: على المدقق تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية وعند مستوى الإثبات لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات, ولهذا الغرض يقوم المدقق بما يلي:

- تحديد المخاطر طيلة عملية الحصول على فهم المنشأة وبيئتها, بما في ذلك عناصر الرقابة الخاصة بذلك التي تتعلق بالمخاطر, ومن خلال اعتبار فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات في البيانات المالية.

- ربط المخاطر المحددة مع الأخطاء التي قد تحدث عند مستوى الإثبات.

- اعتبار ما إذا كانت المخاطر كبيرة بحيث تؤدي إلى خطأ جوهري في البيانات المالية.

من وجهة نظر الباحث يوصي بأن أنسب تعريف لمخاطر الرقابة هو المخاطر التي تؤثر على

أنظمة وسياسات الشركة حيث أن مخاطر الرقابة تؤثر على العمليات التنظيمية والإدارية والمالية في

الشركات حيث تتكون الرقابة من 4 عناصر رئيسية حسب معايير التدقيق الدولية وهي كالآتي:

1- بيئة الرقابة: هي مجموعة من الإجراءات والسياسات التي يتم وضعها من قبل مجلس

الإدارة وتنعكس أهميتها على المنظمة وتشير بيئة الرقابة إلى القيم الأخلاقية والأمانة

والكفاءة لدى الإدارة والموظفين في المنظمة. (knechel,Salterio Ballou, 2007)

حسب المعيار الدولي 315, تشمل بيئة الرقابة العناصر التالية:

(أ) القيم الأخلاقية: لا تستطيع فاعلية عناصر الرقابة أن تلو عن النزاهة والقيم الأخلاقية للأفراد الذين يضعونها ويديرونها, فالنزاهة والقيم الأخلاقية هي عناصر أساسية لبيئة الرقابة التي تؤثر في فاعلية تصميم وإدارة ومتابعة العناصر الأخرى المكونة للرقابة.

(ب) الإلتزام بالكفاءة: هي المعرفة والمهارات اللازمة لإنجاز الأعمال التي تحدد وظيفة الفرد.

(ج) مشاركة أولئك المكلفين بالرقابة: يتأثر بالوعي بالرقابة في المنشأة إلى حد كبير بأولئك المكلفين بالرقابة, وتشمل الصفات المميزة الاستقلال عن الإدارة وخبرتهم ومركزهم ومشاركتهم في فحص الأنشطة وكون أعمالهم مناسبة والمعلومات التي يستلمونها والدرجة التي تتأثر إليها الأسئلة الصعبة والتي تتم متابعتها مع الإدارة وتفاعلهم مع المدققين الداخليين والخارجيين.

(د) فلسفة الإدارة وأسلوبها التشغيلي: تشمل هذه الفلسفة سلسلة واسعة من الخصائص, وهذه الخصائص قد تشمل ما يلي: أسلوب الإدارة في تلقي ومتابعة المخاطر, ومواقف وإجراءات الإدارة بشأن إعداد التقارير المالية وموقف الإدارة تجاه معالجة المعلومات والمهام المحاسبية والموظفين.

(هـ) الهيكل التنظيمي: يوفر الهيكل التنظيمي للمنشأة الإطار الذي يتم من خلال تخطيط وتنفيذ ومراقبة ومراجعة أنشطتها لتحقيق الأهداف الواسعة للمنشأة, ويعتمد كون الهيكل التنظيمي مناسباً جزئياً على حجمها وطبيعة أنشطتها.

(و) تفويض الصلاحيات والمسؤوليات: يشمل هذا العامل كيف يتم تفويض الصلاحيات والمسؤوليات للأنشطة التشغيلية، وكيف تتم إقامة هرميات إعداد التقارير والتفويض، كما يشمل السياسات الخاصة بممارسات العمل المناسبة ومعرفة وخبرة الموظفين الرئيسيين والموارد المتوفرة للقيام بالواجبات.

(ز) سياسات وممارسات الموارد البشرية: تتعلق بالتعيين والتوجيه والتدريب والتقييم وتقديم المشورة والترقية والتعويض والإجراءات التصحيحية، فتظهر التزام المنشأة بالأشخاص الأكفاء الذين يمكن الوثوق بهم.

2- تقييم المخاطر: هي عملية تقوم بها الإدارة العليا أو مدقق الحسابات من أجل تحديد وتقييم المخاطر التي تواجه الشركات المرتبطة بالقوائم المالية وإدارة الشرة وعلى المخاطر الخارجية التي تؤثر على الشركة. (Porter, Simon &Hatherly 2006)

تتطلب معايير التدقيق الدولية من المدقق حصوله على فهم لتقييم المخاطر والنتائج المتعلقة بها ويتوجب على مدقق الحسابات تحديد الأخطاء الجوهرية إذا لم تستطيع الشركة تحديدها وإن يقيّم ما إذا هناك من النوع الذي كان يجب تحديده خلال عملية تقييم المخاطر. (الاتحاد الدولي للمحاسبين, 2010)

3- أنشطة الرقابة Control Activities: تصميم خطة الرقابة من أجل تحقيق أهداف الرقابة وتخفيض المخاطر المحددة من قبل الإدارة وهي عبارة عن السياسات والإجراءات والقوانين يتم وضعها وتنفيذها من أجل تحقيق أهداف المنظمة ويتم تنفيذ أنشطة الرقابة من خلال جميع المستويات الوظيفية في المنظمة. (2007,soltani)

4- المراقبة Monatiring: هي عبارة عن عملية تصميم لتقييم فعالية أداء نظام الرقابة الداخلية وتتضمن كل من تصميم وتنفيذ الرقابة في الوقت المناسب وعمل إجراءات تصحيحه وتعديل على النظام إذا كان تقييم الرقابة الداخلية غير جيدة وفعالة. (Porter, Siman,) (Hatherly 2008)

ويعتبر هذا الخطر دالة لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية، حيث أنه كلما كانت الرقابة الداخلية أكثر فعالية كان هناك احتمال عدم وجود أخطاء أو اكتشافها بواسطة هذا الهيكل أو كان معامل الخطر الذي يمكن تحديده للمخاطر الرقابية أقل. ونظرا للحدود اللازمة لأي نظام رقابة داخلية فإنه لا مفر من وجود هذا الخطر.

ويتوقف تقدير المدقق لهذا النوع من المخاطر على قيامه باختبارات مدى الالتزام بنظام الرقابة الداخلية الخاص بالمنشأة محل المدققة. وفي حالة عدم ثبوت وجود مثل هذا التقييم فينبغي على المدقق أن يفترض أن المخاطر الرقابية مرتفعة.

ومن هنا فإن تقدير المدقق للمخاطر الرقابية لا يتوقف على الرقابة الداخلية فحسب، وإنما يتوقف أيضا على قوة اختبارات مدى الالتزام، وعلى نتيجة تلك الاختبارات. فإذا كانت النتائج إيجابية فإن تقدير المدقق للمخاطر الرقابية يقل، وإذا كانت ضعيفة فإن تقدير المدقق للمخاطر الرقابية سوف يرتفع.

وعموما فإن تحديد المدقق لمخاطر الرقابة الداخلية ومجالات الضعف في نظام الرقابة الداخلية يعتمد إلى حد كبير على الحكم الشخصي للمدقق، ويعرف ضعف الرقابة الداخلية الذي يؤدي إلى تقدير مرتفع لمخاطر المدققة بأنه غياب أو عدم فاعلية إجراءات الرقابة، والتي تؤدي

إلى وجود خطأ أو عدم انتظام في القوائم المالية، وتحدد الأهمية النسبية لهذا الخطر بمقدار أثره على القوائم. ويترتب على ذلك ضرورة قيام المدقق بتحديد احتمال حدوث خطأ أو أوجه عدم انتظام لا تكتشف في الوقت المناسب وتؤثر جوهريا على عناصر القوائم المالية. (دحوح، القاضي، 2009)

2-4-7 من أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الرقابة على الشركات (عبد الله، 2004)

1. كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها: أن النمو الضخم في حجم الشركات وتنوع أعمالها من خلال الاندماج والتفرع والنمو الطبيعي جعل من الصعوبات الاعتماد على الشخصي في إدارة المشروع فأدى ذلك للاعتماد على الوسائل في تصميم أنظمة الرقابة الداخلية، الكشوف التحليلية والموازنات وتقسيم العمل وغيرها.
2. إضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية في المشروع: وهذا واضح في الشركات المساهمة حيث انفصل أصحاب رؤوس الأموال عن الإدارة الفعلية لها بسبب كثرة عددهم وتباعدهم.
3. حاجة الشركة إلى بيانات دورية دقيقة: لابد لإدارة المشروع من الحصول على عدة تقارير دورية عن الأوجه المختلفة من أجل إتخاذ المناسب واللازم من القرارات لتصحيح الإنحرافات ورسم سياسة الشركة في المستقبل.
4. حاجة الشركة إلى حماية أموال المشروع: على الشركة هنا وضع إجراءات وسياسات من أجل حماية الشركة من عمليات الغش والإحتيال والتلاعب من قبل الموظفين العاملين لديها.

5. حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة: تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة حول المنشآت المختلفة العاملة داخل البلد لتستخدمها في التعطيل الإقتصادي والرقابة الحكومية على الشركات.

6. تطور إجراءات التدقيق: فقد تحولت عملية التدقيق من كامل تفصيلي إلى إختبارية جزئية تعتمد على أخذ عينات الإحصائية، ذلك الأسلوب الذي يعتمد في تقرير حجمه و كمية إختبارية على درجة متانة نظام الرقابة المستخدم في الشركة.

هناك عدة عوامل ونشاطات يجب على مدقق الحسابات أن يأخذها بعين الإعتبار عند تقييم مخاطر الرقابة، وتعد هذه العوامل من المؤشرات الرئيسية على قوة وفعاليت نظم الرقابة الداخلية لدى العميل، ومن أهم هذه العوامل:

1 - سياسات إدارة الموارد البشرية: إن سياسات إدارة الموارد البشرية تؤثر على قدرة المنظمة في تعيين موظفين ذوي كفاءة وأمانة عالية للقيام بالمسؤوليات الموكلة إليهم، إذ أن وجود موظفين ذوي كفاءة عالية في المنظمة يعد من أهم عوامل البيئة الرقابية الجيدة ويزيد من ثقة المدقق في القوائم المالية للعميل، لذلك يتوجب على مدقق الحسابات القيام بتدقيق إدارة الموارد البشرية لتحديد ما إذا كانت هذه السياسات جيدة وتعمل بشكل فعال ويتضمن ذلك تقييم السياسات والإجراءات الخاصة بالفصل والتعيين والتدريب والإشراف. (Soltani, 2007)

2 - الفصل بين المهام بالشكل المناسب: إن الفصل بين المهام والمسؤوليات بالشكل المناسب بين موظفين في المنظمة يقلل من إحتمال حدوث غش أو أخطاء جوهرية في البيانات المالية إن الفصل بين المهام بالشكل المناسب يتم من خلال الفصل بين ثلاث وثقف رئيسية وهي الاحتفاظ بالأصول وحيازتها والثبات في السجلات والتصريح بالتصرف بها، حيث إن

الموظف المسئول عن حيازة الأصل يجب أن لا يكن هو المسئول عن تسجيل الحسابات المتعلقة به، إذ إن وجود موظف يقوم بالمهمتين يزيد من إحصائية حدوث الغش والإحتيال وبالتالي إرتفاع قيمة مخاطر الرقابة، حيث يجب أن يتم الفصل بين التصريح بالتصرف بالأصل، وحيازة الأصل من أجل تخفيف إحصائية حدوث غش واختلاسات في الأصول. (توماس وهنكي، 2003)

3 - الحماية المادية للأصول والسجلات: من أجل أن تكن الرقابة الداخلية في المنظمة كافية وفعالة، يجب أن تكون هناك حماية مادية للأصول والسجلات، إذ أنه إذا بقيت الأصول بدون حماية فإنها سوف يكن عرضة للسرقة بشكل كبير، وإذا لم تتم حماية السجلات بطريقة مناسبة فإنها تكون معرضة للتلف أو التلاعب فيؤدي إلى خلل في العملية المحاسبية وبالتالي ازدياد قيمة مخاطر الرقابة. (Porter, Simon & Hatherly, 2008)

4 - تفويض الصلاحيات بالشكل الملائم: يجب أن يكن هناك تفويض مناسب لكل عملية من عمليات المنظمة من أجل أن تكون الرقابة الداخلية فعالة، وتحقق نتائج مرضية، حيث إذا تم غير ذلك، سيؤدي ذلك إلى حالة من الفوضى في المنظمة، ويتم تقسيم التفويضات إلى تفويضات عامة، حيث تضع الإدارة مجموعة من السياسات العامة، وعلى الموظفين تنفيذ هذه التفويضات والصلاحيات العامة عن طريق مطابقة كل العمليات للحدود الموضوعية من قبل الإدارة، مثل فترة السداد للعملاء، ومن ناحية التفويضات الخاصة، فتكون لعمليات معينة، ومحددة مثل بيع الأصول الرئيسية في المنظمة، حيث يجب على المدقق التأكد من وجود تفويضات مناسبة لعمليات العميل، أو أن يكن هناك فرد واحد أو أفراد قليل لهم سلطة وصلاحيات كبيرة تمكنهم من تجاوز إجراءات الرقابة في هذه الحالة، سوف يكون هناك تقييمه لمخاطر الرقابة مرتفعاً (Arens, Elder & Beasley, 2012).

5- النظام المحاسبي: يجب على إدارة العميل أن توفر نظاماً محاسبين فعالاً يؤدي إلى زيادة الموثوقية في البيانات المالية مما ينعكس بدوره على ثقة المدقق، في التقارير والقوائم المالية للعميل، وهو عبارة عن مجموعة من السياسات والإجراءات والوسائل التي تحددها الإدارة لجمع وتسجيل وتصنيف البيانات المالية، وإعداد التقارير والقوائم المالية ويشمل النظام المحاسبي المستندات المالية والهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والتقارير والقوائم المالية (الذبيبات، 2006)

6- وجود تدقيق داخلي فعال: إن تقييم نظام الرقابة الداخلية للعميل يتم من قبل المدقق الخارجي بالاشتراك مع قسم التدقيق الداخلي للعميل، إن فعالية وظائف التدقيق الداخلي تساعد المدقق الخارجي، بشكل كبير في تقييم نظام الرقابة الداخلية، إذ أن التدقيق الداخلي، يسهم باتخاذ الإجراءات الإدارية التي تعمل على تقييم فعالية الرقابة الداخلية ويجب أن يأخذ المدقق الخارجي بعين الاعتبار مدى استقلالية المدقق الداخلي وكذلك كفاءة وخبرة المدقق الداخلي. (Soltani, 2007)

7- الإشراف على تطبيق إجراءات الرقابة: إن الإشراف على إجراءات الرقابة يعد من العناصر الداخلية الفعالة فإذا لم يلتزم الموظفون بإتباع الإجراءات والتعليمات الرقابية بشكل دقيق فسوف ينتج عن ذلك ضعف وفصل في نظام الرقابة الداخلي، حيث يجب أن تقوم الإدارة على وضع وتنفيذ إجراءات للتحقق من مدى إلتزام موظفيها بتعليمات نظام الرقابة الداخلية، وفي بعد الأحيان تجب أن تتم عن طريق قسم التدقيق الداخلي الذي يجب أن يكون مستقلاً بدرجة عالية عن باقي أقسام المنظمة، وذلك من أجل تقييم الإلتزام بنظام الرقابة الداخلية بشكل فعال. (توماس هانكي، 2003).

8-4-2 تقسم أهداف الرقابة إلى عدة أقسام (عبدالله 2004)

1 - الرقابة الإدارية والتنظيمية: وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية مع تشجيع الإلتزام بالسياسات والقرارات الإدارية، وهي تعمل في سبيل تحقيق أهدافها. وسائل متعددة، مثل الكشوفات الإحصائية، ودراسة الوقت والحركة وتقارير الأداء، ورقابة الجودة، والموازنات التقديرية، والتكاليف المعيارية، وإستخدام الخرائط الرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين، وهي كما نرى، فهي متعلقة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية منها والمالية، حيث تضمنت الخطة التنظيمية لجمع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الإختلاس والضياع أو سوء الإستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع كل عمل إلى كل موظف لتدقيق موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الإختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

2 - الرقابة المحاسبية:

وتشمل الخطة التنظيمية وجمع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى إختبار البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والحسابات ودرجات الإعتماد عليها، ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها على سبيل المثال إتباع نظام القيد المزدوج، نظام المصادقات، نظام التدقيق الداخلي، وفصل الواجبات الخاصة بموظف الحسابات عن الواجبات المتعلقة بالإنتاج والتخزين، وإعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول، ووجود نظام مستندي سليم

2-4-9 مخاطر الإكتشاف

وقد حدد الإتحاد الدولي للمحاسبين مفهوم مخاطر الإكتشاف من خلال المعيار رقم 400 بأنها المخاطر التي لا يمكن لإجراءات التدقيق الجوهرية التي يقوم بها المدقق ان تكتشف المعلومات الخاطئة الموجودة في رصيد حساب أو مجموعة من المعاملات والتي يمكن أن تكون جوهرية منفردة أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة الحساب أو مجموعة أخرى. (الاتحاد الدولي للمحاسبين, 2010)

أن المهمة الرئيسية لمدقق الحسابات هي البحث والكشف عن الأخطاء الجوهرية في السجلات المالية للعميل ان فشل مدقق الحسابات في إكتشاف الأخطاء الجوهرية يطلق عليه خطر الإكتشاف إذ أن مخاطر الإكتشاف تعد دالة على فعالية إجراءات التدقيق التي قام بها المدقق وكذلك على تفسير النتائج التي توصل إليها ولا يمكن لمدقق خفض قيمة مخاطر الإكتشاف إلى الصفر في أي حال من الأحوال وذلك بسبب أن المدقق لا يقوم بفحص كل العمليات والإفصاحات والحسابات, قد تكون الإجراءات التي قام بها المدقق غير مناسبة أو أنه قام بتفسير النتائج التي توصل إليها بشكل غير صحيح. (Ballou, Knechel, Salterio, 2007)

وتتعلق مخاطر الإكتشاف بمدى فعالية إجراءات المدققة في إكتشاف الأخطاء، حيث يتم تعريف مخاطر الإكتشاف بأنها: المخاطر المتمثلة في أن إجراءات المدققة قد تؤدي بالمدقق إلى نتيجة عدم وجود خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من المعاملات في الوقت الذي يكون فيه هذا الخطأ موجودا ويكون جوهريا إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو نوع آخر من المعاملات.

وتُعدّ مخاطر الإكتشاف دالة لإجراءات المدققة وتطبيقها بواسطة المدقق، وينتج هذا الخطر جزئياً من حالة عدم التأكد التي تسود عملية المدققة عندما لا يقوم المدقق بالفحص الشامل للعمليات، كما أن مثل هذا الخطر قد يوجد حتى لو قام المدقق بالفحص الشامل، فقد تكون حالات عدم التأكد ناتجة من استخدام المدقق لإجراءات غير ملائمة أو بسبب عدم تطبيق الإجراءات بطريقة سليمة أو التفسير الخاطئ لنتائج المدققة. مع ملاحظة أن ظروف عدم التأكد الأخرى يمكن تخفيضها إلى مستوى يمكن التغاضي عنه من خلال التخطيط والإشراف الكافي والقيام بإنجاز عملية المدققة وفقاً لمعايير رقابة جودة الأداء المناسبة. وتتضمن مخاطر الإكتشاف عنصرين هما:

الأول: المخاطر المتعلقة بفشل إجراءات المدققة التحليلية في اكتشاف الأخطاء التي لا يتم منعها أو اكتشافها عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية. ويسمى "مخاطر المدققة التحليلية".

الثاني: المخاطر المتعلقة بالقبول غير الصحيح لنتائج الاختبارات التفصيلية في الوقت الذي يكون هناك خطأ جوهري يوجب الرفض ولم يتم اكتشافه عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية وإجراءات المدققة التحليلية وغيرها من الاختبارات الملائمة ويسمى "مخاطر المدققة التفصيلية".

تقدير خطر عدم الاكتشاف: يختلف تقدير المدقق لخطر الاكتشاف عن تقديره لكل من الخطر المتلازم، وخطر الرقابة وذلك بسبب الطبيعة الخاصة له سواء من ناحية علاقته بأدلة الإثبات أو لارتباطه بهذين الخطرين، ومهنياً يتطلب تقدير خطر عدم الاكتشاف ما يلي:

أ. أن يحدد المدقق مستوى كل من خطر المدققة المقبول والخطر المتلازم وخطر الرقابة.

ب. أن يراعى المستوى المقدر لكل من الخطر المتلازم وخطر الرقابة، عند تحديد طبيعة ومدى وتوقيت الإجراءات الأساسية المطلوبة لتخفيض خطر المدققة إلى المستوى المقبول.

ج. ألا يقدر خطر عدم الاكتشاف عند مستوى 100% لأن معنى ذلك أنه لن يؤدي إجراءات أساسية.

وتختلف مخاطر الإكتشاف عن كل من المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية في كونها تتوقف على إجراءات المدققة التي يستخدمها المدقق ومن ثم يمكن التأثير عليها من خلالها. كما يمكن القول بصفة عامة أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر الإكتشاف وكل من المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية، فكلما انخفضت درجة المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية زادت مخاطر الإكتشاف التي يتحملها المدقق، وعلى العكس فإنه كلما زادت درجة المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية انخفضت مخاطر الإكتشاف التي يتحملها المدقق، ويمكن توضيح هذه العلاقة بالجدول التالي:

جدول رقم (1) العلاقة بين المخاطر التدقيق وإجراءات التدقيق

مخاطر المقبولة	المخاطر الملازمة	مخاطر الرقابة	مخاطر الإكتشاف	إجراءات التدقيق
عالية	منخفضة	منخفضة	عالية	منخفضة
منخفضة	منخفضة	منخفضة	متوسطة	متوسطة
منخفضة	عالية	عالية	منخفضة	عالية
متوسطة	متوسطة	متوسطة	متوسطة	متوسطة
عالية	منخفضة	متوسطة	متوسطة	متوسطة

(Arens Elder Beasley 2012)

توضيح لبيانات الجدول السابق:

1. مثلا، بالنسبة للعناصر الموجودة تحت الموقف رقم (1) تشير إلى أنه على النحو التالي: إذا كان مستوى المخاطرة المقبولة حاليا من المدقق مرتفعا، وكانت المخاطر المتأصلة (وجود تحريف في القوائم المالية) منخفضة، كما أن مخاطر الرقابة منخفضة بسبب فاعلية نظام الرقابة الداخلية، كما أن مستوى المخاطر المخطط مرتفعة أيضا، فإن حجم أدلة الإثبات المطلوبة تكون مرتفعة.

2. على العكس من ذلك يشير الموقف رقم (3) إلى أنه إذا كان المستوى المقبول حاليا من المدقق منخفضا (أي أنه متشدد) وتوجد مخاطر متأصلة عالية بسبب احتمال وجود تحريف في القوائم المالية كما توجد مخاطر رقابة عالية بسبب عدم فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفي الوقت نفسه يطمح المدقق تشدد أكثر أي أنه يخفض مستوى المخاطر المقبولة، فإن عليه حينئذ أن يزيد (يرفع) حجم الأدلة المطلوبة.

إن حالة التأكد التي تتميز بها بيئة التدقيق إذ أن مدقق الحسابات لا يقوم بالفحص الشامل للعمليات بل يقوم باستخدام العينات الإحصائية مما يؤدي إلى ظهور مخاطر الإكتشاف تنشأ مخاطر الإكتشاف عند قيام المدقق باستخدام إجراءات تدقيق غير مناسبة لو لعدم تطبيق هذه الإجراءات بالشكل السليم ومن الممكن أم يقوم مدقق الحسابات بتفسير خاطئ النتائج التدقيق التي توصل إليها. (إبراهيم, 2009)

10-4-2 ويمكن تقسيم مخاطر الإكتشاف إلى نوعين بالإجراءات التحليلية والإختبارات التفصيلية (الذنبات, 2006):

1- مخاطر التدقيق التحليلية:

هو الخطر الناتج عن احتمال عدم تمكن إجراءات المدققة التحليلية من إكتشاف الإنحرافات المادية.

2- مخاطر الإختبارات التفصيلية:

هي المخاطر الناتجة من عدم تمكن الإختبارات التفصيلية من إكتشاف الإنحرافات المادية.

5-2 مخاطر الأعمال:

نتيجة لزيادة حجم أعمال الشركات وزيادة المنافسة بين الشركات أدى ذلك لزيادة المخاطر التي تتعرض إليها الشركات, الأمر الذي أدى إلى أن يدرك مدقق الحسابات ويتفهم عمل الشركة وذلك في إطار أوسع من الموضوعات التقليدية المتضمنة في معايير التدقيق المستخدمة بمعنى أنه على المدقق أن يقوم بعمليات تحليل وتقييم طبيعة العمليات التشغيلية للمنشأة قيد التدقيق للوصول إلى الإستنتاجات التي تتعلق بفعالية وإستمرارية هذه العمليات التشغيلية وذلك من خلال إستخدام العديد من الأساليب والتقنيات. (tatum,turley 2000,Power, lemon)

ولفهم مخاطر الأعمال لا بد من تقديم عرض لمفهوم المخاطر بشكل عام حيث عرفت مخاطر الأعمال إحتمال الحصول أما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة الشركة على استمرار في

تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة وتحد من قدرة الشركة على استغلال الفرص المتاحة في

بيئة العمل. (tatum,turley 2000,Power, lemon)

مراحل عملية التدقيق لتقييم الخطر تحت منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال إلى

خمسة بنود هي: (Curtis Turley 2007)

1- تقييم عملية إدارة المخاطر الخاصة بالعميل.

2- تحليل بيئة الأعمال للعميل.

3- المدققة التحليلية الأولية.

4- التركيز على مخاطر الأعمال.

5- تدقيق المعلومات.

هذا ويوجد ثلاثة مظاهر أساسية لمخاطر الأعمال يتأثر كل مظهر منها بعوامل مختلفة في

بيئة المنشأة وهي: (جمعة, 2008)

أ. مخاطر الإدارية والتنظيمية: وهي المخاطر التي تواجه منظمات الأعمال نتيجة لمشاكل

تتصل بعملية تقديم الخدمة أو المنتج وتعد تلك المخاطر دالة في أدوات الرقابة الداخلية

ونظم المعلومات ونزاهة الموظفين وتعد هذه المخاطر أصعب الأنواع اكتشافا لارتباطها

بخطرين هما الخطر المتلازم وخطر الرقابة وتزداد تلك المخاطر مع تحول المؤسسات

المالية من مؤسسات إقراض واقتراض تقليدية إلى مؤسسات تقديم العديد من الخدمات

المالية المتنوعة.

ب. المخاطر المالية: وترتبط تلك المخاطر بقدرة المنشأة على مواجهة أعباء القروض والديون

بسبب تحقيق درجة مرتفعة من الدوافع المالية، وبسبب عدم القدرة على الحصول على

تمويل ذاتي مقبول أو تدنى مقدار التدفقات النقدية من العمليات

ج. مخاطر السوق: وهى المخاطر التي لا يمكن للمنظمة التخطيط لها بفعالية وكذلك لا يمكن

للمنظمة إذا تعرضت لها أن تستجيب للمتغيرات والتطورات التي تحدث في مجال الصناعة

مثل المنافسة أو التغيرات التشريعية.

2-6 العلاقة بين مخاطر التدقيق وأدلة إثبات التدقيق: (دحود القاضي, 2009)

بإستخدام نموذج مخاطر التدقيق توجد علاقة مباشرة بين مخاطر التدقيق المقبولة ومخاطر

الإكتشاف المخطط، وتوجد علاقة عكسية بين مخاطر التدقيق ومدى أدلة الإثبات المخططة لتدعيم

رأي المدقق عن القوائم المالية بمعنى أنه كلما انخفض مستوى مخاطر التدقيق المقبولة الذي يتم

تخصيصها لتأكيد معين، زاد مقدار أدلة الإثبات المخططة لتدعيم هذا التأكيد.

هذا فيما يتعلق بمخاطر التدقيق النهائية، في حين أنه على مستوى مكونات مخاطر التدقيق

تتطبق العلاقة أيضا بالنسبة لمخاطر الإكتشاف، فكلما انخفض المستوى المقبول لمخاطر الإكتشاف

المحدد لتأكيد معين بواسطة المدقق زاد مقدار أدلة الإثبات المطلوبة لتنفيذ مخاطر الإكتشاف عند

هذا المستوى والعكس صحيح. وعلى عكس ذلك توجد علاقة طردية بين المخاطر الملازمة

والمخاطر الرقابية وبين مقدار أدلة الإثبات.

ولتوضيح العلاقة بين مخاطر التدقيق وأدلة إثبات التدقيق، فمن الطبيعي وجود اختلافات بين دورات العمليات المختلفة في حجم الأخطاء أو التحريفات المتوقعة ومدى تكرارها، وعلى سبيل المثال:

أ. لا يوجد تقريباً أخطاء متوقعة في دورة الرواتب والأجور مقارنة بالعديد من الأخطاء التي يمكن توقعها في دورة المخزون، ولعل ذلك راجع لأن المعاملات المتعلقة بالرواتب والأجور ذات درجة عالية من الروتينية، بينما هناك درجة كبيرة من التعقيدات في تسجيل المخزون.

ب. يمكن القول أنه من المتوقع اختلاف الرقابة الداخلية في درجة فعاليته بين دورات العمليات المختلفة. فعلى سبيل المثال تكون الرقابة الداخلية في دورة الرواتب والأجور ذات فاعلية عالية، في حين تعتبر غير فعالة في دورة المخزون.

ج. يقرر المدقق استعداداً منخفضاً لقبول وجود أخطاء أو تحريفات جوهرية بعد الانتهاء من تدقيق دورات العمليات. ومن الشائع أن يكون لدى المدققين نفس المستوى من الرغبة في قبول أخطاء جوهرية بعد الانتهاء من عملية التدقيق بالنسبة لكل دورات العمليات، وهو الأمر الذي يسمح بتأكيد الرأي غير المتحفظ.

د. لا شك أن الاعتبارات السابقة تؤثر على قرارات المدقق عن المدى الملائم لتجميع أدلة الإثبات، وعلى سبيل المثال فنظراً لأن المدقق يتوقع قليلاً من الأخطاء في دورة الرواتب والأجور (أ)، وأن الرقابة الداخلية لهذه الدورة فعال (ب)، فإن المدقق يخطط لأدلة إثبات

أقل مقارنة بدورة المخزون (د)، مع ملاحظة أن المدقق لديه نفس المستوى من الرغبة في

قبول أخطاء جوهرية بعد الانتهاء من عملية التدقيق لكل من الدورتين على سبيل المثال.

ولعل الاختلافات في تخطيط أدلة الإثبات لدورات العمليات تحدث بسبب الاختلافات في

توقعات المدقق للأخطاء أو لتقديرات الرقابة الداخلية. ويظهر الجدول التالي توضيح الاختلافات

في تخطيط أدلة الإثبات الخاصة بكل دورة من دورات العمليات.

ومن خلال الجدول رقم (2) الذي يوضح الوسائل والأدلة والقرائن المستخدمة في عملية التدقيق

الجدول رقم (2) الوسائل والأدلة والقرائن المستخدمة في عملية التدقيق

الوسائل	الأدلة والقرائن
فحص نظام الرقابة الداخلية	لا يوجد أدلة أو قرائن معينة أمان ينتج عن هذه الوسيلة إمكانية الاعتماد على النظام الدفاتر وخلوها من الأخطاء والتلاعب.
المدققة المحاسبية.	صحة جميع الأرصدة من الناحية المحاسبية.
المدققة المستندية.	المستندات حقيقة وتؤيد القيود الواردة بالدفاتر.
المعاينة والجرد الفعلي.	الوجود الفعلي.
الإستفسار والتتبع.	تأييد إضافي لحصّة العمليات والأرصدة.
طلب الشهادات والإقرارات الصادرة من داخل الشركة.	لا تنتج أدلة لو قرائن وإنما يترتب على الوسيلة تأييد استنتاجات المدقق وتغطية موقفه خارج نطاق الإجراءات.
طلب الشهادات والإقرارات الصادرة من خارج الشركة.	تأييد إضافي لوجود وملكية الأصول والمطلوبات أو تقويمها.
التمعّن بقصد اكتشاف الأمور الشاذة والربط بين المعلومات والمقارنات.	لا تنتج أدلة أو قرائن إنما قد تكشف هاتان الوسيلتان عن أمور يترتب عليها التوسع في الفحص للحصول على قرائن إضافية.

(arens,elder&beasley 2012)

7-2 إدارة المخاطر ونظام الضبط والرقابة الداخلي

وحسب قانون هيئة الأوراق المالية في إدارة المخاطر التي تواجه الشركات الاردنية حيث

نصت المادة رقم (8) على:

أولاً: يجب أن يتوفر لدى الشركة سياسة مكتوبة لإدارة المخاطر تتلاءم مع حجم أعمال الشركة وطبيعة نشاطها تكون كفيلاً بتحديد المخاطر بالسرعة الممكنة وقياس تلك المخاطر وتقييمها والإفصاح عنها وإحتوائها، ولضمان فعالية هذه السياسة، عليها أن تتضمن ما يلي:

1. تغطية كافة أوجه عمليات الشركة ووضع مقاييس وحدود واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر وإجراءات التعامل معها، ويجب أن يتم التأكد من أن كافة الموظفين، كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها.

2. مراقبة التزام الشركة بسياسة إدارة المخاطر وحدود المخاطر بكافة أنواعها.

3. إتباع الشركة إجراءات تضمن وصول المعلومات في الوقت المناسب لمتخذي القرار عن أي تجاوزات ذات أثر مادي والخطوات اللازمة لمعالجة تلك التجاوزات ومتابعة تنفيذها.

4. تقييم منتظم لإجراءات وسياسات إدارة المخاطر وحدودها وذلك في ضوء خطورة المشاكل التي قد تظهر وإستراتيجية الشركة وتطورات السوق.

ثانياً: على الشركة وضع الترتيبات الداخلية اللازمة لإدارة ورقابة جميع المخاطر المترتبة على كافة عمليات الشركة.

كما نصت المادة رقم (9) على:

أولاً: على الشركة وضع نظام ضبط ورقابة داخلي موثق يعتمده مجلس إدارتها يتلائم مع حجم أعمال الشركة وطبيعة نشاطها ومع التشريعات ذات العلاقة، وأن يكون مدعماً بأنظمة معلومات تكفل تدقيق المعلومات، وعلى أن تتم تدقيق هذا النظام بشكل دوري من قبل المدقق الداخلي والخارجي والاكتواري للتأكد من انسجامه مع أحكام التشريعات ذات العلاقة ولتقييم مدى فاعليته وكفايته.

ثانياً: يجب أن يتضمن نظام الضبط والرقابة الداخلي للشركة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، حد أدنى ما يلي:

1. توفر بيئة رقابية لدى الإدارة التنفيذية حسب الهيكل التنظيمي وبما يتلائم مع طبيعة عمل الشركة على أن يبين بشكل واضح خطوط الاتصال والمسؤوليات ولكل وحدة إدارية.
2. وجود وصف وظيفي مفصل للمؤهلات المطلوبة ودليل عمل وإجراءات مفصلة لتنفيذ أعمال الشركة المختلفة.
3. توفر الضوابط الرقابية والفصل بين المسؤوليات والتأكد من الفصل بين الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر والمراقبين على تلك المخاطر.
4. توفر إجراءات معتمدة من مجلس إدارة الشركة تكفل تنفيذ وتدقيق إستراتيجيات أنظمة المعلومات بشكل يضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار بشكل فعال وفي الوقت المناسب بما فيها خطة للتعامل مع الحالات الطارئة.
5. أسس رقابة واضحة لجميع أعمال الشركة التي يتم تنفيذها من قبل جهات خارج الشركة للتحقق من أن تنفيذها يتم وفقاً لضوابط الرقابة الداخلية التي تعتمدها الشركة.

8-2 مفهوم الأهمية النسبية (دحدوح والقاضي 2009)

يستمد المحاسبون مفهوم الأهمية النسبية من المحاسبة، وقد عرّفتها لجنة معايير المحاسبة

المالية الأهمية النسبية على النحو التالي:

مقدار أو كمية الحذف أو التحريف للمعلومات المحاسبية، في ضوء الظروف المحيطة،

الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير القرار مستخدم، الذي يعتمد على هذه المعلومات، أو التأثير فيه من

خلال الحذف أو التحريف.

بينما عرّفتها لجنة معايير المحاسبة الدولية في إطار تهيئة وعرض القوائم المالية بما يلي:

تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها بصورة خاطئة يؤثر في

القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات المأخوذة من القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية

على حجم العنصر أو الخطأ المقدر في الظروف الخاصة بحذفه أو تقدمه بصورة خاطئة، وبالتالي

فإن الأهمية النسبية تعتبر صفة نوعية ابتدائية يجب أن تحتويها المعلومات في حالة كونها مفيدة،

ومفهوم الأهمية النسبية لا يتوقف كلية على الحجم، فمفهوم الأهمية الكمية ولكن تبعات الموضوع

كما في حالة إحدى العمليات التي توحى بوجود غش قد تدعو المدقق إلى القيام بمزيد من البحث

لمعرفة مدى إنتشار المشكلة وليحدد مدى فاعلية الإجراءات الرقابية وتبليغ المستويات الإدارية

الأزمة بالنتائج، ونظراً للطبقة الممزوجة للعوامل الكمية والنوعية التي تؤثر في تحديد المستويات

النسبية، فإنه من الصعب وضع قواعد تنفيذية عامة لهذا المفهوم، تقدير مستويات الأهمية النسبية

يجب أن يتم في مراحل التخطيط لعملية المدققة وتنفيذها وتقويم نتائجها.

2-9 العلاقة بين الأهمية النسبية وخطر التدقيق:

لا يمكن الفصل بين الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق حيث أن مخاطر التدقيق تمثل مقياساً للمقدار أو الحجم والأهمية النسبية تمثل مقياساً للمقدار أو الحجم حيث عند التخطيط لعملية التدقيق على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار ما هي الأمور التي تجعل البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري أن فهم المدقق للمنشأة وبيئتها يحدد إطاراً مرجعياً يخطط المدقق ضمنه لعملية التدقيق ويمارس الحكم المهني بشأن تقييم المخاطر الجوهرية في البيانات المالية والإستجابة لتلك المخاطر طوال عملية التدقيق كما يساعد المدقق في تحديد الأهمية النسبية وفي تقييم ما إذا كانت بشأن الأهمية النسبية يبقى مناسباً أثناء سير التدقيق ويقيم المدقق للأهمية النسبية المتعلقة بفئات تساعد المدقق في تقريره.

إن تقرير المدقق للأهمية النسبية المتعلقة بأرصدة حسابات معينة أو مجموعة من المعاملات، تساعد على اتخاذ قرار بمسائل فيها (البنود التي سيقوم بفحصها) وهل سيقوم باستعمال العينات وإجراء التحليل، أن ذلك يساعد المدقق على اختبار إجراءات التدقيق، ويتوقع أن تؤدي إلى تخفيض مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض مقبول. (الاتحاد الدولي للمحاسبين 2007)

يعتبر كل من الأهمية النسبية والخطر مفهوميين وثيقين الصلة، ولا يمكن الفصل بينهما، فالخطر يمثل مقياساً لعدم التأكد، والأهمية تمثل مقياساً للمقدار أو الحجم، ويؤخذ كل المفهوميين في الاعتبار، حيث يتم قياس عدم التأكد للقيم وفقاً لمقدار معين، هذه العلاقة تهم مدقق الحسابات بشكل خاص في خاص في مرحلة تخطط أعمال المدققة، ومن أهم ملامح هذه العلاقة ما يلي:

1- طبيعة العلاقة في مراحل التخطيط: ينبغي على المدقق عند تخطط المدققة أن يأخذ بالحسبان ما هي العوامل والظروف التي تؤدي إلى تحريف القوائم المالية بشكل جوهري،

وعندما يحدد مستوى الأهمية النسبية على مستوى أرصدة الحسابات ومجموعة العملية،

يستطع الإجابة عن هذا التساؤل كما يلي:

- سوف يحدد ما هي المفردات التي سيتم اختبارها.
- سوف يحدد ما إذا كان سيستخدم الإجراءات التحليلية.
- سوف يحدد ما إذا كان سيعتمد على المعاينة الإحصائية أولاً.
- سوف يتمكن، بعد اتخذه قرارات حول ا ب- و ج، من إنتقاء اجراءات المدققة التي يتوقع أن تتخفض خطر إلى أدنى مستوى مقبول.

2 - إتجاه العلاقة:

إن العلاقة بين الأهمية النسبية والخطر علاقة عكسية، وهذا معناه أنه كلما زاد مستوى

الأهمية النسبية كلما إنخفض مستوى خطر المدققة المقبول.

3 - الدلالة المهنية للعلاقة:

إن العلاقة العكسية بين مستوى الأهمية النسبية وخطر المدققة دلالات هامة، أما بالنسبة

للمدقق، أهمها:

إن مستوى الأهمية النسبية المنخفض يعني مزيداً من إحتمال فشل المدقق في إكتشاف

التحريفات الجوهرية في حساب الزبائن، وهذا معناه أنه سيحتمل مزيداً من الخطر.

ويستخدم المدققون الأهمية النسبية في التدقيق (Louwer 2005)

1- كأساس للتخطيط لعملية التدقيق.

2- كموجه أو أساس لتقييم أدلة الإثبات.

3- كأساس لإتخاذ القرارات عند إعداد التقرير.

10-2 الدراسات السابقة:

1-10-2 الدراسات باللغة العربية:

- دراسة عبابنة, (2003) بعنوان " تقييم مدققي الحسابات في الأردن لمخاطر التكاليف العملاء "

هدفت هذه الدراسة إلى أهمية العوامل المستخدمة في تقييم مخاطر التكاليف للعملاء من قبل المدققين الخارجيين والطرق المستخدمة للتكيف مع مخاطر التكاليف والطرق التي تساعد على زيادة الالتزام بتقييم مخاطر التكاليف من قبل المدقق الخارجي والتعرف على العواقب التي تحدث من قيام المدقق الخارجي في تقييم مخاطر التكاليف حيث توصلت هذه الدراسة على عدة نتائج أهمها: أن العوامل المستخدمة التي يسترشد بها لتقييم مخاطر التكاليف ذات أهمية من قبل مدقق الحسابات وأن أكثر مخاطر التكاليف أهمية هي المتعلقة بعملية التدقيق وقد أوصت هذه الدراسة على قيام مدقق الحسابات يستخدم نموذج من أجل تحديد مخاطر التكاليف للعملاء وقيام الباحث في تحديد أتعاب التدقيق قبل البدء بعملية التدقيق عن طريق استخدامه لنموذج لتقييم مخاطر التكاليف.

- دراسة القريري, (2003) بعنوان "العوامل المؤثرة في تقييم المدقق الخارجي للخطر الحتمي

لأغراض التخطيط لعملية التدقيق"

يهدف هذا البحث إلى اختبار مدى تأثير عوامل محددة للخطر الحتمي على تقييم المدقق الخارجي لمستوى الخطر الحتمي عند التخطيط لعملية التدقيق, وما إذا كان لعدد مختار من العوامل الديموغرافية لمدققين الحسابات أثر على هذا التقييم في بيئة التدقيق في المملكة العربية السعودية وكانت النتيجة أن المدققين في المملكة العربية السعودية يقيمون عوامل الخطر الحتمي

عند المستوى المناسب وقد أوصت هذه الدراسة في ضوء النتائج السابقة على تحدد المخاطر التي تواجه مدققين الحسابات في الشركات وعلى أثرها يتم تحديد إجراءات التدقيق الخارجي.

- دراسة الرحيلي, (2004) بعنوان "دور المدقق الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الحتمية لأغراض تخطيط عملية التدقيق" (الأردن)

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور المدقق الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الحتمية لأغراض التخطيط لعملية التدقيق كما هدفت هذه الدراسة إلى بعض عوامل الخطر الحتمية وتم أخذ خمسة وثلاثين عاملاً من عوامل موزعة على أربعة مجموعات هي: إدارة العميل وصناعة العميل وعملية التدقيق و المدقق حيث توصلت هذه الدراسة على عدة نتائج أهمها أن مدققين الحسابات في السعودية يقيمون المخاطر الحتمية عند المستوى المناسب بإستثناء عاملين هما العميل والقوانين المؤثرة في صناعة العميل وقد أوصى الباحث في هذه الدراسة على أنه يجب على مدقق الحسابات قياس المخاطر التي توجد في الشركة من أجل عمل مخطط لعملية التدقيق.

- دراسة جربوع, (2005) "محددات تدقيق القوائم المالية تحد كبير للمدقق الخارجي - دراسة تحليلية لأراء المدققين القانونيين في فلسطين."

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مسؤولية المدقق في مدى تقييم معقولية التقديرات التي تتوصل إليها الإدارة والتي تستلزم تنفيذ مجموعة من الإجراءات المدققة لتوفير القناعة المعقولة بمدى ملائمة تلك التقديرات بالإضافة إلى بيان مخاطر إستخدام العينة الإحصائية والإعتماد على التحليل المالي في عملية التدقيق.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وأهمها: يجب على المدقق الحسابات أن يحصل على فهم للإجراءات والطرق التي تستخدم بواسطة إدارة المنشأة عند إعداد التقارير المحاسبية الهامة. وقد اختتمت هذه الدراسات ببعض التوصيات بأنه في حال وجود نقص محتمل الحدوث لبعض الأصول يجب على المدقق الخارجي فحص رقم العملاء ومتابعة نشأة كل دين وطرق السداد وفترة التحصيل وفي حال تكوين مخصصات لمواجهة التزامات محتملة فيجب تدقيق هذه الإلتزامات وظروفها ويجب تصميم نظام محاسبي سليم (نظام رقابة).

- دراسة المرعي, (2009) بعنوان "دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية حيث توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج:

1- يوجد دور لجنة التدقيق في تعزيز إستقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية حيث أن لجنة التدقيق تتأكد من أن موقع دائرة التدقيق الداخلي يقع في الهيكل التنظيمي مما يعزز من إستقلاليتها ويسمح لها بالقيام بعملها وواجباتها.

2- يوجد دور للجنة التدقيق في تدقيق أنشطة التدقيق الداخلي في شركات التأمين.

3- يوجد دور لجنة التدقيق في تحسين خطط عمل المدقق الداخلي في الشركة وفي ضوء النتائج السابقة أوصى الباحث على ضرورة تفعيل المادة 46 من قانون هيئة الأوراق المالية المتعلقة بتشكيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة كذلك ضرورة أن تعقد لجنة التدقيق إجتماعات دورية وبشكل دائم مع لجنة التدقيق لمتابعة كافة الأمور.

- دراسة عرار (2009) "مدى إلتزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق الحسابات"

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان مدى إلتزام مدقق الحسابات الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من خمسة محاور يحوي كل منها على (10) أسئلة. وقد تم توزيع الإستبانة على عينة الدراسة المكونة من (100) مدقق، مقسمة إلى (50) استبانة تخص المدقق الداخلي، و(50) تخص المدقق الخارجي.

وأظهرت نتائج الدراسة أن المدقق الخارجي في الأردن يطبق الإجراءات والإختبارات اللازمة لفهم المنشأة وبيئتها الداخلية لتقييم المخاطر المادية، إذ توجد علاقة بين فهم المدقق لبيئة المنشأة وبين قدرته على تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

- دراسة الخطيب (2012) "مدى التزام مكاتب تدقيق الأردن بنموذج مخاطر التدقيق" (دراسة ميدانية).

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق وذلك من خلال مخاطر التدقيق المقبولة، ومخاطر الرقابة، والمخاطر الملازمة والتعرف على أهم الاستجابات التي تطبقها مكاتب التدقيق في الأردن في حالة وجود هذه المخاطر.

أظهرت نتائج الدراسة أن مكاتب التدقيق في الأردن تلتزم بتطبيق نموذج مخاطر التدقيق بشكل محدود، إذ إنها تلتزم بتحديد مخاطر التدقيق المقبولة وتلتزم المكاتب بتحليل مخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة بشكل محدود في حالة وجود العوامل المؤثرة على هذه المخاطر.

وتمت الدراسة على مجموعة من الشركات الأردنية حيث استخدم الباحث الأساليب الإحصائية المناسبة وتضمنت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وإختبار "مان ويتي" وإختبار "كروسكال واليس". وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها أنه يتوجب على مكاتب التدقيق في الأردن زيادة الإهتمام بتطبيق معايير التدقيق الدولية وخصوصا تلك التي تتعلق بمخاطر التدقيق ونموذج مخاطر التدقيق ومفهوم تحليل المخاطر مما له أثار إيجابية على فاعلية عملية التدقيق وعلى جودة النتائج، وكذلك عمل دورات متخصصة في مجال تقييم مخاطر التدقيق لمدققي الحسابات في الأردن.

- دراسة العازمي، (2012) بعنوان "تقييم مدققي الحسابات الخارجيين الكويتيين لمخاطر قبول التعاقد مع العميل على قرارهم في قبول مهمة التدقيق أو رفضها"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تقييم مدققي الحسابات الخارجيين في الكويت لمخاطر قبول التعاقد مع العميل على قرارهم في قبول أو رفض مهمة التدقيق وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات والعاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت المرخص والمسموح لهم في مزاولة المهنة وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر لمخاطر التكليف، التعاقد المتعلقة بالعملاء، أنشطة التدقيق، مكاتب التدقيق وإدارة العميل على قرار قبول أو رفض مهمة التدقيق من وجهة نظر مدققين الحسابات الخارجيين في الكويت وعلى ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث في هذه الدراسة على قيام مدققي الحسابات في دولة الكويت بتقييم مخاطر التكليف والتعاقد المتعلقة بالعملاء بأنشطة التدقيق ومكاتب التدقيق وإدارة العميل والتأكيد على أهمية التزام مدققين الحسابات الخارجيين بنطاق إجراءات التدقيق والتعاقد المبكر، كون ذلك يقلل من مخاطر التعاقد مع العملاء.

2-10-2 الدراسات السابقة الأجنبية:

– دراسة (Ballou & Heitger 2002) بعنوان:

"The impact of business risk auditing on audit judgment and decision making research "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على كل من حكم المدقق وإتخاذ القرارات وكان أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث هي أن تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال يؤثر على حكم ورأي المدقق وعملية صنع القرار في الشركة من خلال الكيفية التي يتم فيها تنفيذ آليات منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال. وأوصت الدراسة بضرورة قيام المدققين بفهم شامل لبيئة التدقيق في ظل منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال من خلال تقديم إجابات عن أسئلة المتعلقة ببيئة التدقيق على المستويين الإستراتيجي والتشغيلي.

– دراسة (Al-Harshani ,2003) بعنوان:

"The effect of inherent risk and litigation risk on external auditors reliance knowledge on client internal audit functions"

هدفت هذه الدراسة إلى التحري عن تأثير المخاطر المتأصلة و مخاطر المقاضاة على إعتقاد المدقق الخارجي على وظيفة المدقق الخارجي الخاص بزبائن التدقيق. وكانت النتائج التي توصل إليها الباحث من هذه الدراسة هي أن اعتماد المدقق الخارجي على وظيفة المدقق الداخلي تتصل بشكل هام و ايجابي بالوضع المالي لشركة التي يقوم بالتدقيق عليها. فشلت هذه الدراسة في تزويد الدعم لوجود علاقة بين الإعتقاد على وظيفة المدقق الداخلي والمخاطر المتأصلة. وقد أوصى الباحث في هذه الدراسة إلى استخدام نموذج تحليلي لوصف العلاقة بين إتكال المدقق الخارجي والمخاطر المتأصلة.

- دراسة (donnell & webb 2006) بعنوان:

“ The influence of business risk assessments on audit planning decision: a descriptive model with experimental evidence “

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم وتطوير نموذج يبين أثر تقييم مخاطر التدقيق على قرار خطة تدقيق الحسابات بواسطة مدققي الحسابات, ومدى إمكانية تطوير خطة التدقيق بالإعتماد على هذا النموذج حيث يمكن أن تخضع قرارات التدقيق لإشراف تقييم المخاطر ومن النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة هي التأكيد على تأثير قرارات عملية التدقيق بعوامل عدة أهمها عامل تقييم مخاطر التدقيق وإلى خضوع هذه القرارات للإشراف والمتابعة من جهات مختلفة وذلك لضمان جودة التدقيق وقد أوصى الباحث في هذه الدراسة على عمل خطة مسبقة من أجل معرفة إجراءات التدقيق عن طريق التعرف على أهم المخاطر التي تواجه الشركات.

- دراسة (Knechel 2007) بعنوان:

"The business risk audit: origins obstacles and opportunities"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهم الدوافع التي أدت إلى التغيير من منهجيات التدقيق التقليدي إلى منهجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال وهو زيادة الضغط على مدققي الحسابات من أجل تخفيض الأتعاب والتكاليف و الثورة ضد زيادة هيكلية وشكل عملية التدقيق التي بلغت ذروتها بالتحويل إلى تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال وبرزت هذه الدراسة أهم النتائج تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال بأنها كانت أقل نجاحاً من المتوقع بسبب وجود الكثير من العقبات التي ملأت طريق تنفيذه. حيث أوصى الباحث من خلال هذه الدراسة على استخدام منهجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال و إيجاد نموذج من أجل تقييم هذه المخاطر.

– دراسة (Jones, Khailifa & Robson 2007) بعنوان:

“Transforming audit technologies: business risk audit methodologies and the audit field “

هدفت هذه الدراسة إلى الحديث عن التغيرات التي شهدتها مهنة التدقيق وخاصة التغيرات التكنولوجية بالإضافة إلى تضمين عملية تدقيق الحسابات في الهيكلية المهنية والمحاسبة، وخلصت الدراسة إلى التأكيد على أن أسلوب التدقيق القائم على المخاطر الأعمال هو أحد أكثر أساليب التدقيق حداثة وتعقيدا في بيئة الأعمال حيث يتضمن تدقيق الحسابات إضافة إلى تقييم الأداء في المؤسسات المهنية التنظيمية. وقد أوصت هذه الدراسة على ضرورة الحرص على متابعة التغيرات الخاصة مهنة التدقيق وتطبيقها وإجراء الأبحاث الداعمة لها.

– دراسة (Leung, 2009) بعنوان

"The effects of feedback on audit judgment performance under different levels of task complexity"

هدفت هذه الدراسة إلى فحص فعالية عدة أنواع مختلفة من المراجعة المرتدة لتطوير أداء رأي المحاسب القانوني لدى المدققين في مهمة التدقيق في مراحلها المختلفة. وقد تم اختبار أداء المحاسبين القانونيين لدى خمسة أنواع من التغذية الراجعة، وكانت حصيلة التغذية الراجعة الفعالية في تطوير أداء المحاسبين القانونيين في مهمات التعقيد المنخفض وليس في المهمات ذات التعقيد العالي. وبينت النتائج أن التغذية المرتدة قادرة على تطوير أداء رأي المحاسب القانوني في مهمة عالية التعقيد و ليس في مهمة ذات تعقيد منخفض وقد أوصى الباحث في هذه الدراسة على عدة توصيات وأهمها كانت استخدام المدقق الخارجي نماذج محددة من أجل دراسة المخاطر التي تواجه الشركة حتى يتم إعطاء الشركة الرأي العادل عن البيانات المالية.

- دراسة (D.Blav, Sneathen, Kizirian, 2013) بعنوان:

“ The effect of fraud and going – concern risk on auditors assessments of the risk of material misstatement and resulting audit procedures “

تستخدم هذه الرسالة 4 ملفات تدقيق كبيرة للتحقق من الترابط والتشارك بين التقييمات الأولية للمدققين الخاصة بمصادر العمل ومخاطر الإحتيال والتخطيط وبين أداء تدقيق البيانات المالية، وتحديدًا عالية إثبات الدلائل الخاصة بالتدقيق، وتوقيت مجموعة الأدلة الخاصة بالتدقيق ونطاق الأدلة الخاصة بالتدقيق التي تم جمعها.

تدعم هذه الدراسة الفرضيات التي تقول إن مخاطر العمل ومخاطرة الإحتيال لها علاقة مع إقناع وتوقيت الأدلة، كما يجب أخذ مخاطرة العمل ومخاطرة الإحتيال بعين الإعتبار في التقييم الأولي لمخاطرة التحريف (RMM) وكشفت النتائج عن أن كلا من مخاطر الإحتيال والعمل مرتبطين بشدة مع مخاطر التحريف، ويتم إعادة التحكم في التحليل الأولي لتقييم المدقق لمخاطر التحريف مع دورة الدخل، وفحص ما إذا استمر تأثير مخاطر الإحتيال ومخاطر العمل.

2-10-3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو التعرف على أهم المخاطر التدقيق التي تؤثر على إجراءات التدقيق والتعرف أيضا على أهم المخاطر المالية والإدارية والتنظيمية ومخاطر السوق التي تؤثر على الشركات وإجراءات المتخذة من قبل مدقق الحسابات لمواجهة هذه المخاطر.

الفصل الثالث
منهجية الدراسة
(الطرق والإجراءات)

الفصل الثالث

منهجية الدراسة الطرق والإجراءات

3-1 المقدمة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر مخاطر الرقابة على إجراءات التدقيق الخارجي، ويتناول هذا الفصل وصفا لمنهج الدراسة، مجتمع الدراسة وعينتها، المعالجة الإحصائية وأسلوب معالجتها، مصادر جمع البيانات، صدق وثبات أداة الدراسة.

أثر مخاطر الرقابة على إجراءات التدقيق الخارجي دارسه تطبيقية

3-2 منهج الدراسة.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على إعطاء صورة واضحة عن الظاهرة التي يرغب الباحث بجمع البيانات عنها، بحيث يصف ميزات وخصائص مجتمع أو ظاهرة ما. (النجار، والزعيبي، 2013)، وهو المنهج المناسب والأفضل للدراسة، لأنه يبين أثر مخاطر الرقابة على إجراءات التدقيق الخارجي. حيث يتم تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة بعد أن تم جمعها بالأدوات التي أعدت خصيصا لهذا الغرض

3-3 مجتمع وعينة الدراسة.

يتكون مجتمع من مجموعة من الشركات الاردنية واستهدف الباحث المحاسبين والمدققين والمدراء الماليين، حيث قام الباحث بتوزيع (75) استبانة على الشركات، وتم استرداد (70) استبانة أي ما نسبته (93.3%) من أصل الموزع وعند تدقيق الإستبانات تم استبعاد (استبانتين) وذلك لعدم اكتمال تعبئتهم بشكل كامل وبالتالي يصبح عدد الإستبانات الصالحة لغايات التحليل الإحصائي (68) أي ما نسبته (97.1%) من أصل المسترد والجدول رقم (3) يوضح عدد ونسبة الإستبانات المستردة والصالح لغات التحليل.

جدول رقم (3)

الإستبانات المستردة والصالح لغايات التحليل الإحصائي

الرقم	الشركة	الإستبانات الموزعة		الإستبانات المستردة		الصالح لغايات التحليل	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
1	PWC	5	6.7	4	5.3	4	5.7
2	E & Y	5	6.7	5	6.7	5	7.1
3	Grant Thornton	5	6.7	5	6.7	4	5.7
4	KPMG	5	6.7	4	5.3	4	5.7
5	شركة نبيل عويس للتدقيق الحسابات	2	2.7	2	2.7	2	2.9
6	شركة الطاهر لتدقيق الحسابات	2	2.7	2	2.7	2	2.9
7	Arab Wings	3	4.0	3	4.0	3	4.3
8	Gulf Wing	1	1.3	1	1.3	1	1.4
9	أكاديمية الطيان الاردنية	4	5.3	4	5.3	4	5.7
10	الشرق العربي للاستثمارات العقارية	2	2.7	2	2.7	2	2.9
11	مستودع الأدوية الأردني	5	6.7	5	6.7	5	7.1
12	شركة القدس لتأمين	5	6.7	4	5.3	4	5.7
13	الشرق العربي للاستثمارات المالية	1	1.3	1	1.3	1	1.4
14	شركة قعوار للشحن	5	6.7	4	5.3	4	5.7
15	مصنع الكلورين	3	4.0	3	4.0	3	4.3
16	دار الدواء الاردنية	5	6.7	4	5.3	3	4.3
17	شركة سديم للمواد الغذائية	4	5.3	4	5.3	4	5.7

2.9	2	2.7	2	2.7	2	شركة ألفا لنقل السياحي	18
1.4	1	1.3	1	1.3	1	شركة الزهراء الدولية	19
2.9	2	2.7	2	2.7	2	جمعية الثقافية العربية ومدارس الرائد العربي	20
5.7	4	5.3	4	5.3	4	مستشفى الخالدي	21
5.7	4	5.3	4	5.3	4	مستشفى العيون التخصصي	22
%97.1	68	%9.3	70	100	75	المؤشر الكلي	

3-4 المعالجة الإحصائية.

لقد تم ترميز البيانات وإدخالها في الحاسب الآلي ومعالجتها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS, كما اعتمد الباحث على مستوى الدلالة 5% في اختبار فرضياته, ولتوظيف البيانات التي تم جمعها لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياته فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية, وكذلك الأسلوب الإحصائي الاستدلالي

3-5 أسلوب المعالجة الإحصائية وتحليل البيانات.

اعتمد الباحث على عدد من الأساليب الإحصائية والتي تتفق وطبيعة الدراسة وهي كما يلي:

1. **مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures):** وذلك لوصف إجابات

عينة الدراسة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وذلك لتحليل

إجابات عينة الدراسة وتحديد درجة الاتفاق النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة واتجاه محاور

وأبعاد الدراسة.

2. **معامل ثبات أداة الدراسة (Cronbach Alpha)** لاختبار ثبات أداة الدراسة.

3. **اختبار (Kolmogorov - Smirnov)** والذي يستخدم لإختبار توزيع البيانات طبيعياً.

4. اختبار VIF وذلك لإختبار عدم تداخل المتغيرات المستقلة للدراسة، واختبار قوة نموذج الدراسة.

5. تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) وذلك لإختبار فرضية الدراسة الرئيسية.

6. تحليل الانحدار الخطي البسيط (Sample Linear Regression) وذلك لإختبار فرضية الدراسة الفرعية.

3-6 مصادر جمع البيانات.

اعتمدت الدراسة على أسلوبين من مصادر جمع البيانات:

1. المصادر الثانوية: وذلك بالاعتماد على الكتب والمؤلفات ذات العلاقة بالتدقيق(مخاطر الرقابة، إجراءات التدقيق الخارجي)، المجالات العلمية والأبحاث المنشورة، الوثائق، الاطاريح الجامعية، المصادر الكترونية، قواعد البيانات المختلفة للحصول على أحدث الأبحاث العالمية حول موضوع الدراسة.

2. المصادر الأولية: تتمثل في أداة الدراسة (استبانة) تم تطويرها لتناسب الدراسة، حيث تكونت الاستبانة من:

- الجزء الأول: المعلومات الشخصية (العمر، المؤهل العلمي، التخصص الدراسي، الوظيفة الحالية، الشهادات المهنية، عدد سنوات الخبرة في مهنة التدقيق)
- الجزء الثاني: المحاور المتعلقة بالمتغير المستقل (مخاطر الرقابة)

• الجزء الثالث: المحاور المتعلقة بالمتغير التابع (إجراءات التدقيق الخارجي). وقد تم قياس

المتغيرات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي المبين في الجدول (4)

الجدول (4)

مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في أداة الدراسة

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

وقد تم توزيع المتوسطات الحسابية لإستجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان

باعتدال المعايير التالية:

- درجة الموافقة المرتفعة: وتشمل الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية أكبر من (3.66).

- درجة الموافقة المتوسطة: وتشمل مجموعة الفقرات التي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (3.66 - 2.34).

- درجة الموافقة المتدنية: وتشمل مجموعة الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية أقل من (2.34).

ويبين الجدول (5) المتوسطات الحسابية لدرجات الاتفاق المتدنية والمتوسطة والمرتفعة.

الجدول (5)

معالجة مقياس ليكرت

المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
2.33-1	متدنية
3.66-2.34	متوسطة
5 -3.67	مرتفعة

يتم إعتدال ثلاث مستويات للدرجة باستخدام $1.33 = 3 / (1-5)$

3-7 اختبار التوزيع الطبيعي.

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات التي تم جمعها وذلك للتأكد إذا ما كانت البيانات تقع تحت التوزيع الطبيعي أم لا، حيث تم إجراء اختبار (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test)، والذي يستخدم لإختبار توزيع البيانات طبيعياً في حال كان عدد الحالات أكبر من (50) (أبو زيد، 2010) والجدول رقم (6) يشير إلى نتائج الإختبار.

الجدول رقم (6)

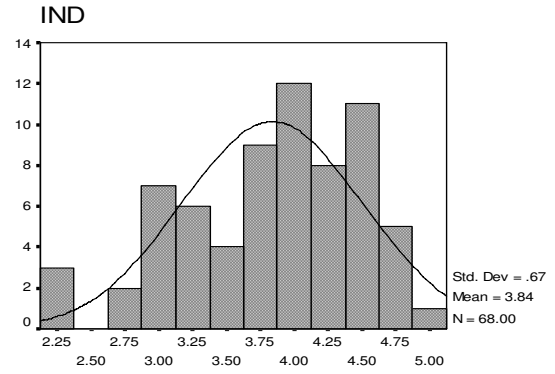
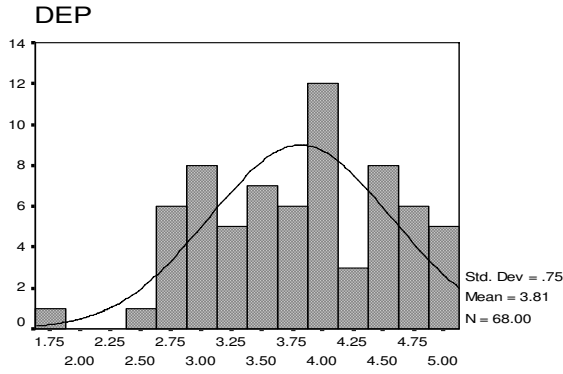
اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

المتغيرات	مخاطر الرقابة	إجراءات التدقيق الخارجي
N	68	68
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	3.8137
	Std. Deviation	0.66796
Kolmogorov-Smirnov Z	1.026	0.887
Asymp. Sig. (2-tailed)	0.244	0.412

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

يشير الجدول رقم (6) إلى أن توزيع البيانات كان طبيعياً، حيث بلغت قيمة الإختبار لبعده مخاطر الرقابة (1.026) إلى مستوى دلالة (0.244) وهو أكبر من القيمة المحددة ($\alpha \leq 0.05$)، والشكل رقم (3) يوضح شكل التوزيع الطبيعي، كما بلغت قيمة إجراءات التدقيق الخارجي (0.887) إلى مستوى دلالة (0.412) وهو أكبر من القيمة المحددة ($\alpha \leq 0.05$)، والشكل رقم (4) يوضح التوزيع الطبيعي.



الشكل رقم (4) التوزيع الطبيعي لإجراءات التدقيق الخارجي

الشكل رقم (3) التوزيع الطبيعي لمخاطر الرقابة

3-8 ثبات أداة الدراسة.

ثبات أداة الدراسة: يقصد بالثبات مدى التوافق والاتساق في نتائج الاستبيان، والإستقرار في النتائج عبر الزمن، فالإختبار الثابت يعطي النتائج نفسها إذا طبق على المجموعة نفسها من الأفراد مرة أخرى. (النجار، الزعبي، 2013: 363)

لقد تم التأكد من مدى ثبات أداة الدراسة المستخدمة في قياس المتغيرات التي تشتمل عليها الاستبانة من خلال احتساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للإتساق الداخلي، حيث تكون النتيجة مقبولة إحصائياً إذا كانت قيمته أكبر من (0.60) وكلما اقتربت القيمة من (1) واحد أي (100%) (سيكاران، اوما، 2013)، دلّ هذا على درجات ثبات أعلى لأداة الدراسة، وبالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (7) نجد أن نتيجة كرونباخ ألفا للعينة النهائية كانت (96.23%)، لذا يمكن وصف أداة هذه الدراسة بالثبات، وأن البيانات التي تم الحصول عليها من خلالها مناسبة لقياس المتغيرات، وتخضع لدرجة اعتمادية عالية.

جدول رقم (7)
ثبات أداة الدراسة للمتغيرات

كرونباخ ألفا	عدد الفقرات	المتغير
المتغير المستقل: مخاطر الرقابة		
92.99%	9	فهم الإجراءات والسياسات الداخلية المتبعة بالشركة
92.54%	5	معرفة المخاطر المالية التي تواجهها الشركات
82.98%	5	معرفة المخاطر الإدارية والتنظيمية التي تواجهها الشركات
85.61%	5	معرفة مخاطر السوق التي تواجهها الشركات
93.39%	24 فقرة	المؤشر الكلي لفقرات المتغير المستقل
المتغير التابع: إجراءات التدقيق الخارجي		
89.48%	6	إجراءات التدقيق الخاصة بالمخاطر المالية
90.69%	11	إجراءات التدقيق الخاصة بالمخاطر الإدارية والتنظيمية
92.23%	4	إجراءات التدقيق الخاصة بمخاطر السوق
95.43%	21 فقرة	المؤشر الكلي لفقرات المتغير التابع
96.23%	45 فقرة	المؤشر الكلي لفقرات أداة الدراسة

يشير الجدول رقم (7) إلى معامل كرونباخ ألفا للأبعاد تراوح بين 82.98% - 92.99%

وجميعها قيم أعلى من النسبة المقبولة 60%. (سيكران, 2013)

الفصل الرابع

تحليل البيانات

واختبار الفرضيات

- أولاً: وصف خصائص عينة الدراسة
- ثانياً: عرض نتائج الدراسة.
- ثالثاً: اختبار الفرضيات.

الفصل الرابع

تحليل البيانات وإختبار الفرضيات

1-4 وصف خصائص عينة الدراسة.

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى بيان التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية لعينة الدراسة من حيث العمر، المؤهل العلمي، التخصص الدراسي، الوظيفة الحالية، الشهادات المهنية، عدد سنوات الخبرة في مهنة التدقيق. ويبين الجدول رقم (8) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب هذه المتغيرات.

جدول رقم (8)

وصف خصائص أفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
العمر	أقل من 25 سنة	9	13.2	الوظيفة الحالية	مدير مالي	2	2.9
	25- أقل من 30 سنة	37	54.4		محاسب	31	45.6
	30 سنة فأكثر	22	32.4		مدقق داخلي	8	11.8
	المجموع	68	100%		مدقق خارجي	27	39.7
المؤهل العلمي	دبلوم	8	11.8	الشهادات المهنية	المجموع	68	100%
	بكالوريوس	35	51.5		نعم	10	14.7
	ماجستير	18	26.5		لا	58	85.3
	دكتوراه	7	10.3		المجموع	68	100%
التخصص الدراسي	المجموع	68	100%	نوع الشهادة	لا يوجد	58	85.3
	محاسبة	50	73.5		CIA & CMA& JCPA& CPA	10	14.7
	إدارة أعمال	3	4.4		المجموع	68	100%
	اقتصاد	4	5.9		سنوات الخبرة	أقل من 3 سنوات	16
مالية ومصرفية	11	16.2	3- أقل من 10 سنوات	40		58.8	
المجموع	68	100%	10 سنوات فأكثر	12		17.6	
			المجموع	68		100%	

يبين الجدول رقم (8) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للعوامل الشخصية، وقد تبين ما يلي:

1. **العمر:** أظهرت النتائج أن 54.4% من العينة تتراوح أعمارهم بين 25-أقل من 30 سنة، وعددهم 37 فرداً، تليها 32.4% من العينة تزيد أعمارهم عن 30 سنة، وعددهم 22 فرداً، بينما 13.2% من العينة تقل أعمارهم عن 25 سنة، وعددهم 9 أفراد.
2. **المؤهل العلمي:** أظهرت النتائج أن 51.5% من العينة مؤهلاتهم العلمية بدرجة البكالوريوس، وعددهم 35 فرداً، تليها 26.5% من العينة ماجستير وعددهم 18 فرداً، تليها 11.8% من العينة مؤهلاتهم العلمية بدرجة الدبلوم وعددهم 8 أفراد، بينما 10.3% من العينة دكتوراه وعددهم 7 أفراد.
3. **التخصص الدراسي:** أظهرت النتائج أن 73.5% من العينة محاسبين وعددهم 50 فرداً، تليها 16.2% علوم مالية ومصرفية، وعددهم 11 فرداً، تليها 5.9% اقتصاد وعددهم 4 أفراد، بينما 4.4% إدارة أعمال وعددهم 3 أفراد.
4. **الوظيفة الحالية:** أظهرت النتائج أن 45.6% وظائفهم الحالية محاسبين وعددهم 31 فرداً، تليها 39.7% من العينة مدققين خارجيين وعددهم 27 فرداً، تليها 11.8% من العينة مدققين داخليين وعددهم 8 أفراد، بينما 2.9% مدراء ماليين وعددهم اثنان.
5. **الشهادات المهنية:** أظهرت النتائج أن 85.3% من العينة لا يحملون شهادات مهنية وعددهم 58 فرداً، بينما 14.7% من العينة يحملون شهادات مهنية وعددهم 10 أفراد.

6. نوع الشهادة المهنية: أظهرت النتائج أن 85.3% من العينة لا يحملون شهادات مهنية وعدددهم 58 فردا، بينما 14.7% من العينة لديهم شهادات مهنية موزعة بين CIA, CMA, JCPA وعدددهم 10 أفراد.

7. عدد سنوات الخبرة: أظهرت النتائج أن 58.8% من العينة تتراوح خبرتهم في مهنة التدقيق بين 3- أقل من 10 سنوات وعدددهم 40 فردا، تليها 23.5% من العينة تقل خبرتهم عن 3 سنوات وعدددهم 16 فردا، بينما 17.6% من العينة تزيد خبرتهم عن 10 سنوات وعدددهم 12 فردا.

حيث نلاحظ من جدول أفراد عينة الدراسة إن معظمهم من حملة الشهادات الجامعية في تخصص المحاسبة وإدارة الأعمال، حيث شملت عينة الدراسة حملة شهادات المهنية، حيث أن هذا الأمر ساعد الباحث في إعطائه نتائج أكثر دقة من أي دراسة أخرى

4-2 عرض نتائج الدراسة.

تم استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والمؤشر الكلي نحو الفقرات المعبرة عن معرفة طبيعة عمل الشركة وحجم أعمالها.

- معرفة طبيعة عمل الشركة وحجم أعمالها:

الجدول رقم (9)

مدى معرفة مدقق الحسابات الخارجي لطبيعة عمل الشركة وحجم أعمالها من وجهة نظر عينة الدراسة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتفاق	الترتيب
1	تستخدم الشركة سياسات محاسبية تتفق مع طبيعة عمل الشركة	3.7647	1.19848	مرتفعة	5
2	معرفة نشاط الشركة وضمن أي قطاع من القطاعات تدرج	4.1471	0.73839	مرتفعة	1
3	وجود نماذج أو كتب توضح السياسات الإدارية والتنظيمية لعمل الشركة	3.9412	1.11813	مرتفعة	2
4	وجود هيكل تنظيمي للشركة	3.7500	1.07029	مرتفعة	6
5	معرفة مصادر حجم الشركة	3.7206	0.99018	مرتفعة	7
6	معرفة حجم الشركة داخل القطاع	3.9118	0.87648	مرتفعة	3
7	معرفة عدد الموردين للشركة	3.7059	1.02300	مرتفعة	8
8	معرفة عدد الشركات المنافسة للشركة	3.7794	1.03442	مرتفعة	4
المؤشر الكلي		3.8401	0.79464	مرتفعة	

نلاحظ من الجدول رقم (9) أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات المعبرة عن معرفة

طبيعة عمل الشركة وحجم أعمالها وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس

(3)، وبلغ الوسط الحسابي للمؤشر الكلي (3.8401) وانحراف معياري (0.7946)، حيث حملت

الفقرة (2) أعلى وسط حسابي والتي تنص "معرفة نشاط الشركة وضمن أي قطاع من القطاعات

تدرج" والبالغ (4.1471) وانحراف معياري (0.73839) بينما حملت الفقرة (7) اقل وسط حسابي والبالغ (3.7059) وانحراف معياري (1.023) والتي تنص "معرفة عدد الموردين للشركة".

حيث تستنتج من الجدول السابق إن مدقق الحسابات يجب أن يكون لديه معرفة تامة عن نشاط الشركة وضمن أي قطاع من القطاعات تدرج وان يكون على دراية بوجود هيكل تنظيمي و نماذج توضح السياسات الإدارية داخل الشركات لمعرفة أهداف الشركة وخططها المستقبلية حيث أن كل هذه الأمور يستفيد منها مدقق الحسابات بمعرفة ما هي المخاطر التي من الممكن ان تواجه الشركة

- دور المدقق الخارجي في تدقيق أنشطة التدقيق الخارجي في الشركات:

الجدول رقم (10)

مدى معرفة دور المدقق الخارجي في تدقيق أنشطة التدقيق الخارجي في الشركات من وجهة نظر عينة الدراسة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتفاق	الترتيب
1	يتحقق المدقق الخارجي من أن التدقيق الداخلي يتبع جميع الإجراءات الرقابية المنسوبة إليه.	4.0147	1.01471	مرتفعة	3
2	التأكد من أن المدقق الداخلي قد أفصح عن جميع المخاطر والأمور التي تؤدي إلى الضرر بمصلحة الشركة في المستقبل.	4.1029	0.93265	مرتفعة	2
3	التأكد من ان إجراءات وسياسات التدقيق الداخلي مكتوبة بشكل صحيح	4.1176	1.01525	مرتفعة	1
4	تأكد بان التدقيق الداخلي يأخذ كل ملاحظات المدقق الخارجي ويقوم بمناقشتها مع إدارة الشركة من اجل تحسين مسار العمل	3.9412	0.96014	مرتفعة	4
5	مناقشة المدقق الداخلي على مستوى الأخطاء التي تواجه الشركة وإذا كانت هناك أي حالات غش واحتيال في الماضي وكيف تم معالجتها.	3.8824	1.08627	مرتفعة	5
6	دراسة المدقق الخارجي خطة عمل الدائرة المالية ومدى توافقها مع أهداف الشركة	3.7794	1.09061	مرتفعة	6
7	التأكد من إتباع السياسات والإجراءات من قبل المدقق الداخلي.	3.7353	1.20469	مرتفعة	8
8	قيام المدقق الخارجي في مناقشة القضايا الجوهرية التي مرت بها الشركة.	3.7500	1.09783	مرتفعة	7
المؤشر الكلي		3.9154	0.80878	مرتفعة	

نلاحظ من الجدول رقم (10) أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات المعبرة عن دور المدقق الخارجي في تدقيق أنشطة التدقيق الداخلي في الشركات وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3)، وبلغ الوسط الحسابي للمؤشر الكلي (3.9154) وانحراف معياري (0.8087)، حيث حملت الفقرة (3) أعلى وسط حسابي والتي تنص "التأكد من إجراءات وسياسات التدقيق الداخلي مكتوبة بشكل صحيح" والبالغ (4.1176) وانحراف معياري (1.01525) بينما حملت الفقرة (7) أقل وسط حسابي والبالغ (3.7353) وانحراف معياري (1.20469) والتي تنص "التأكد من إتباع السياسات والإجراءات من قبل المدقق الداخلي".

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان معظم الإجابات كانت تتمركز حول التأكد من ان المدقق الداخلي قد أفصح عن جميع المخاطر والأمور التي تؤدي إلى الضرر بمصلحة الشركة مستقبلا حيث أن هذا الأمر يعد من أهم الأمور التي تجب على مدقق الحسابات أخذها بعين الاعتبار قبل البدء بعملية التدقيق و ذلك حتى يكون لديه العلم ان المدقق الداخلي في الشركة يقوم بكامل أعماله و واجباته في الشركة أي ان الشركة بهذه الحالة تكون المخاطر التي قد تتعرض لها مستقبلا قليلة وبتالي يصبح الأمر أكثر سهوله على مدقق الحسابات في إبداء رأيه حول صحة وعدالة البيانات المالية وتكون الإجراءات المتبعة من قبله اقل

أما بالنسبة للمحاور الأخرى الموجودة في الجدول رقم (10) نلاحظ ان معظم الإجابات كانت موافق و موافق بشدة أي ان معظم الشركات داخل الأردن تتبع هذه السياسات و الإجراءات بشكل جيد وهذا يعطي مؤشرا على ان الشركات تكون أكثر حذرا في مواجهتها للمخاطر الموجودة داخل السوق

وصف وعرض أبعاد المتغير المستقل مخاطر الرقابة:

تم استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الاتفاق في إجابات العينة والمؤشر الكلي نحو أبعاد المتغير المستقل مخاطر الرقابة.

(1) البعد الأول: فهم الإجراءات والسياسات الداخلية المتبعة بالشركة.

الجدول رقم (11)

قدرة مدقق الحسابات على فهم الإجراءات والسياسات الداخلية المتبعة في الشركة

الترتيب	درجة الاتفاق	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	رقم الفقرة
9	مرتفعة	0.94539	3.8235	وجود قوانين واضحة لتنظيم العمل داخل الشركة	1
7	مرتفعة	0.97589	3.8676	تحرص الشركة على تعيين موظفين ذو كفاءة مهنية عالية.	2
5	مرتفعة	1.01827	3.9118	إتباع الشركة سياسات ثابتة في التعيين والتدريب	3
3	مرتفعة	0.96958	4.0147	وجود وصف وظيفي لعمل الموظفين العاملين بالشركة.	4
4	مرتفعة	0.88830	3.9559	وجود فصل في المهام بين العاملين في قسم الحسابات بالشركة.	5
8	مرتفعة	0.90785	3.8382	تستخدم الشركة نظام رقابي فعال على كافة أعمالها.	6
1	مرتفعة	0.96606	4.1471	تحرص الشركة على استخدام التكنولوجيا في عملها الإداري والمحاسبي.	7
6	مرتفعة	1.05292	3.8971	تحرص الشركة على وجود أكثر من مصدر لإستيقاء المعلومات وحفظها.	8
2	مرتفعة	0.90591	4.0147	إتباع الشركة عدة وسائل من أجل التحوط من الكوارث	9
	مرتفعة	0.76872	3.9412	المؤشر الكلي	

يتضح من الجدول (11) أن درجات الموافقة جاءت مرتفعة لجميع الفقرات المعبرة عن فهم الإجراءات والسياسات الداخلية المتبعة بالشركة وتراوحت ما بين (3.8235-4.1471) حيث حصلت الفقرة "تحرص الشركة على استخدام التكنولوجيا في عملها الإداري والمحاسبي" على أعلى المتوسطات الحسائية، والفقرة "وجود قوانين واضحة لتنظيم العمل داخل الشركات" على أدناها، وبلغ المؤشر الكلي (3.9412).

تبين لنا من الجدول السابق على ان معظم الشركات تحرص على استخدام التكنولوجيا في عملها الإداري والمحاسبي وهذا يعطي مؤشرا على ان الشركة تواكب التطور في عملها الإداري و المحاسبي حيث ان استخدام التكنولوجيا المتطور في العمل واحد من أهم الأساليب المستخدمة لتوفير الوقت والجهد و الحد من عمليات الغش والاحتيال في الشركات

أما فيما يتعلق بالمحاور الأخرى فعلى مدقق الحسابات قبل البدء بعملية التدقيق فهم الإجراءات والسياسات المتبعة داخل الشركة من خلال التأكد من وجود قوانين لتنظيم العمل داخل الشركات وحرص الشركة على تعيين موظفين ذو كفاءة عالية حتى يشمل العمل بطريق جيدة

البعد الثاني: معرفة المخاطر المالية التي تواجهها الشركات.

الجدول رقم (12)

مدى قدرة مدقق الحسابات على معرفة المخاطر المالية التي تواجهها الشركات

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتفاق	الترتيب
1	وجود سياسات بالرقابة على التدفقات النقدية في الشركة	4.1912	0.93453	مرتفعة	1
2	تفاوت الشركة منافع الفرصة البديلة نتيجة نقص السيولة.	3.9412	1.10470	مرتفعة	5
3	تحرص الشركة على جدولة الديون المترتبة عليها من أجل تفادي تعثر السداد	4.0588	0.94446	مرتفعة	3
4	تحرص الشركة على جرد النقدية ورقابتها بشكل مستمر	4.0735	0.93547	مرتفعة	2
5	تحرص الشركة على جدولة الذمم المدينة ومتابعة تحصيلها.	4.0588	0.91231	مرتفعة	4
المؤشر الكلي		4.0647	0.85024	مرتفعة	

يتضح من الجدول (12) أن درجات الموافقة جاءت مرتفعة لجميع الفقرات المعبرة عن

معرفة المخاطر المالية التي تواجهها الشركات وتراوحت ما بين (3.94-4.19) حيث حصلت

الفقرة "وجود سياسات بالرقابة على التدفقات النقدية في الشركة" على أعلى المتوسطات الحسابية،

والفقرة "تفاوت الشركة منافع الفرصة البديلة نتيجة نقص السيولة" على أدناها، وبلغ المؤشر الكلي

(4.0647).

تعتبر معرفة المخاطر المالية التي تواجهها الشركات من أهم المحاور التي يجب على مدقق

الحسابات الأخذ بعين الاعتبار بها عند قيامه بعملية التدقيق

نلاحظ من الجدول رقم (12) ان وجود سياسات بالرقابة على التدفقات النقدية داخل الشركة

من أكثر المحاور التي حصلت على أعلى عدد من الإجابات حيث ان النقدية في الشركات واحد

من أهم الدوائر الموجودة داخل الشركات لذلك يجب اخذ الحرص التام لها بوضع سياسات و

إجراءات تتحكم بالموظفين العاملين في مثل هذه الدوائر وذلك للحد من عمليات السرقة للنقد الموجود داخل الشركات كما نلاحظ ان هناك حرص من قبل الشركات على جدولة الديون المترتبة عليها من اجل تفادي التعثر في السداد و نقص السيولة لدى الشركات كما ان الشركات تحرص على وجود سياسات لتحصيل الذمم المدينة.

البعد الثالث: معرفة المخاطر الإدارية والتنظيمية التي تواجهها الشركات.

الجدول رقم (13)

مدى قدرة مدقق الحسابات على معرفة المخاطر الإدارية والتنظيمية التي تواجهها الشركات

الترتيب	درجة الاتفاق	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	رقم الفقرة
3	مرتفعة	1.01989	3.7794	عدم وجود دائرة شؤون موظفين تنظم للموظفين أمور الإدارية والتنظيمية.	1
1	مرتفعة	0.96048	3.8676	تحرص الشركة على وجود دائرة تدقيق داخلي	2
4	متوسطة	1.14298	3.6471	لدى العاملين القدرة على تحديد الأخطاء الجوهرية في الشركات.	3
2	مرتفعة	1.17890	3.7941	تحرص الإدارة على متابعة أعمال الشركة بشكل مستمر.	4
5	متوسطة	1.18327	3.6324	تحرص الشركة تصحيح الأخطاء ومتابعة تنفيذها.	5
	مرتفعة	0.84912	3.7441	المؤشر الكلي	

يتضح من الجدول (13) أن درجات الموافقة جاءت مرتفعة لجميع الفقرات المعبرة عن معرفة المخاطر الإدارية والتنظيمية التي تواجهها الشركات وتراوح ما بين (3.63-3.86) حيث حصلت الفقرة "تحرص الشركة على وجود دائرة تدقيق داخلي" على أعلى المتوسطات الحسابية، والفقرة "تحرص الشركة تصحيح الأخطاء ومتابعة تنفيذها" على أدناها، وبلغ المؤشر الكلي (3.7441). نلاحظ من خلال الجدول السابق على ان معظم الشركات تحرص على وجود دائرة تدقيق داخلي فيها وذلك نظرا لأهميتها داخل الشركات كما ان الشركات تحرص على

تصحيح الأخطاء ومتابعتها و متابعة أيضا أعمال الشركة من قبل الإدارة و هذه النقطة هي واحد من أهم النقاط التي يجب على جميع أصحاب الشركات اتبعها وذلك حتى يشعر الموظف في أمان و حتى لا يحدث أي عملية تلاعب في بياناتها المالية

البعد الرابع: معرفة المخاطر السوق التي تواجهها الشركات.

الجدول رقم (14)

مدى قدرة مدقق الحسابات على معرفة مخاطر السوق التي تواجهها الشركات

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتفاق	الترتيب
1	كثرة عدد المنافسين في السوق مما يؤثر على كفاءة وأداء الشركة.	3.5000	1.22779	متوسطة	5
2	تغير المستمر في قوانين وسياسات الدولة يؤثر على تنفيذ خطط الشركة.	3.6029	1.19875	متوسطة	3
3	ارتفاع الأسعار يؤثر على الحصة السوقية للشركة.	3.6176	1.13334	متوسطة	2
4	تحرص الشركة على استخدام وتطوير تكنولوجيا العمل لزيادة المنافسة في السوق.	3.5735	1.30803	متوسطة	4
5	تحرص الشركة على رفع كفاءة العاملين في مجال التسويق من خلال التدريب والتطوير.	3.7059	1.19774	مرتفعة	1
المؤشر الكلي		3.600	0.96753	متوسطة	

يتضح من الجدول (14) أن درجات الموافقة جاءت متوسطة لجميع الفقرات المعبرة عن

معرفة مخاطر السوق التي تواجهها الشركات وتراوحت ما بين (3.5-3.7) حيث حصلت الفقرة

"تحرص الشركة على رفع كفاءة العاملين في مجال التسويق من خلال التدريب والتطوير" على

أعلى المتوسطات الحسابية، والفقرة "كثرة عدد المنافسين في السوق مما يؤثر على كفاءة وأداء

الشركة" على أدناها، وبلغ المؤشر الكلي (3.60).

في هذا المحور الهام من محاور الدراسة الذي يتحدث عن أهم مخاطر السوق التي تواجهها الشركة وهي المخاطر التي لا تستطيع الشركة التحكم فيها وإنما تستطيع بعمل إجراءات وسياسات لتحوط من هذه المخاطر مثل قيام الشركة بتدريب وتأهيل الموظفين لديها حتى يكون لهم القدرة على زيادة حصة الشركة من السوق أو قيام الشركة بعمل منتج جديد وذلك حتى تقلل عدد المنافسين لديها بمعنى آخر انه عند قيام الشركة بعمل منتج جديد لا وجود له في السوق هذا يعني ان المستهلك هنا لن يذهب إلى شركة المنافسة لشراء المنتج القديم و الجديد وهذا يزيد من حصة الشركة في السوق

ترتيب أبعاد المتغير المستقل مخاطر الرقابة حسب أبعاده:

الجدول رقم (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المتغير المستقل (مخاطر الرقابة)

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مخاطر الرقابة
2	0.76872	3.9412	فهم الإجراءات والسياسات الداخلية المتبعة بالشركة
1	0.85024	4.0647	معرفة المخاطر المالية التي تواجهها الشركات
3	0.84912	3.7441	معرفة المخاطر الإدارية والتنظيمية التي تواجهها الشركات
4	0.96753	3.6000	معرفة مخاطر السوق التي تواجهها الشركات

يوضح الجدول رقم (15) أن بعد معرفة المخاطر المالية التي تواجهها الشركات قد حقق

الترتيب الأول بين أبعاد مخاطر الرقابة بمتوسط حسابي (4.0647) بينما حقق الترتيب الثاني فهم

الإجراءات والسياسات الداخلية المتبعة بالشركة بين الأبعاد بمتوسط حسابي (3.9412) أما

الترتيب الثالث فقد حققه بعد معرفة المخاطر الإدارية والتنظيمية التي تواجهها الشركات بمتوسط

حسابي (3.7441) أما الترتيب الرابع بين الأبعاد فقد حققه معرفة مخاطر السوق التي تواجهها الشركات بمتوسط الحسابي (3.60).

يبين لنا الجدول رقم (15) ترتيب للمحاور الأربعة السابقة من حيث أعلى درجة أهمية و أقل درجة أهمية كما نلاحظ هنا ان أعلى درجة أهمية كانت للمحور الثالث في الدراسة وهو معرفة المخاطر المالية التي تواجهها الشركات وهذا يؤكد من ان النقد في الشركات هو من أهم الحسابات التي يجب ان تكون الرقابة عليها من قبل مدقق الحسابات أصحاب العمل والإدارة العليا

3-4 وصف وعرض أبعاد المتغير التابع إجراءات التدقيق الخارجي:

تم استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الاتفاق في إجابات العينة والمؤشر الكلي نحو أبعاد المتغير التابع إجراءات التدقيق الخارجي.

(1) البعد الأول: إجراءات التدقيق الخاصة بالمخاطر المالية.

الجدول رقم (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن إجراءات التدقيق الخاصة بالمخاطر المالية

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتفاق	الترتيب
1	التحقق من ان دائرة التدقيق الداخلي بتدقيق كافة القيود المحاسبية	3.7941	0.87347	مرتفعة	5
2	التأكد من إستكمال الدورة المحاسبية لكافة القيود المحاسبية.	4.0735	0.90300	مرتفعة	1
3	يتم إعداد ومتابعة موازنات تقديرية على مستوى الشركة و الأقسام.	3.8382	1.00164	مرتفعة	4
4	التأكد من إعداد تقارير مالية دوريا تسمح بمقارنة أرصدة الحسابات مع الموازنات التقديرية.	3.8824	0.95463	مرتفعة	3
5	إعداد عمل جرد دوري للنقد الموجود داخل الشركة.	3.8971	0.93265	مرتفعة	2
6	فحص حسابات الذمم المدينة والدائنة وسياسات الدفع والقبض الخاصة بذلك.	3.7500	0.93641	مرتفعة	6
المؤشر الكلي		3.8725	0.75646	مرتفعة	

نلاحظ من الجدول رقم (16) أن اتجاهات العينة إيجابية نحو فقرات المعبرة عن بعد

الإجراءات الخاصة بالمخاطر المالية وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3)، وبلغ الوسط الحسابي للمؤشر الكلي (3.872) وانحراف معياري (0.756)، حيث حملت

الفقرة (2) أعلى درجة من الاتفاق والتي تنص "التأكد من إستكمال الدورة المحاسبية لكافة القيود

المحاسبية" بمتوسط حسابي (4.07) وبانحراف معياري (0.903) بينما حملت الفقرة (6) اقل درجة مرتفعة من الاتفاق بمتوسط حسابي (3.75) وانحراف معياري (0.936) والتي تنص "فحص حسابات الذمم المدينة والدائنة وسياسات الدفع والقبض الخاصة بذلك".

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان أهم إجراءات المتبع من قبل المدقق الخارجي هو التأكد من استكمال الدورة المحاسبية لكافة القيود المحاسبية ونلاحظ أيضا أهم الإجراءات المتبعة من قبل مدقق الحسابات لتدقيق على مخاطر المالية التي تواجهها الشركات كما نلاحظ ان ثاني أهم إجراء هو عمل جرد دوري للنقد داخل الشركات

(2) البعد الثاني: إجراءات التدقيق الخاصة بالمخاطر الإدارية والتنظيمية.

الجدول رقم (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن إجراءات التدقيق الخاصة بالمخاطر الإدارية والتنظيمية

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتفاق	الترتيب
1	وجود ملف خاص لكل موظف.	3.7500	0.99813	مرتفعة	7
2	يتم أخذ مواقف إدارية على قيود الرواتب والزيادات والعلاوات.	4.0147	0.81940	مرتفعة	1
3	التأكد من وجود خطة الرقابة والتدقيق الداخلي بشكل دوري.	3.7353	1.01654	مرتفعة	8
4	هناك دور للمدقق الداخلي في تحديد احتمالات حدوث الخطر.	3.6912	1.02589	مرتفعة	9
5	يتم اعتماد سمعة العميل من أجل منحه بضاعة أو خدمة بالدين.	3.5882	1.17480	متوسطة	10

11	متوسطة	1.38876	3.3382	يستطيع المدقق الداخلي من إصدار توصيات للإدارة بضرورة تحمل جزء من مخاطر الرقابة والإكتشاف.	6
6	مرتفعة	1.15701	3.7794	تقوم الشركة بالتنبؤ من أي مخاطر ناتجة عن تقديم خدمة أو منح جديد.	7
4	مرتفعة	1.07357	3.8382	يتم عمل مخصصات لمواجهة المخاطر التي قد تحدث بالمستقبل.	8
2	مرتفعة	0.98485	3.9853	وجود عقود إلزامية بين الشركة والمورد والموظفين.	9
3	مرتفعة	1.09111	3.9412	عمل عقوبات للأشخاص الذين يقومون بعملية الغش والإحتيال.	10
5	مرتفعة	1.08253	3.8088	تأكد من أن السياسات العلاوات والمكافآت إنها تتم ضمن الصلاحيات والضوابط.	11
مرتفعة		0.77878	3.7701	المؤشر الكلي	

نلاحظ من الجدول رقم (17) أن اتجاهات العينة إيجابية نحو فقرات المعبرة عن بعد الإجراءات الخاصة بالمخاطر الإدارية والتنظيمية وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3)، وبلغ الوسط الحسابي للمؤشر الكلي (3.77) وانحراف معياري (0.778)، بحيث حملت الفقرة (2) أعلى درجة من الاتفاق والتي تنص "يتم أخذ مواقف إدارية على قيود الرواتب والزيادات والعلاوات" بمتوسط حسابي (4.01) وانحراف معياري (0.819) بينما حملت الفقرة (6) أقل درجة متوسطة من الاتفاق بمتوسط حسابي (3.33) وانحراف معياري (1.388) والتي تنص "يستطيع المدقق الداخلي من إصدار توصيات للإدارة بضرورة تحمل جزء من مخاطر الرقابة والإكتشاف".

من خلال الجدول السابق يوضح لنا أهم إجراءات التدقيق الخاصة بالمخاطر الإدارية والتنظيمية التي يستخدمها مدقق الحسابات في الشركات حيث نلاحظ من نتيجة الإجابات التي حصلنا عليها من خلال توزيع الاستبانة ان معظم الإجابات كانت تؤكد على وجود ضوابط و قيود إدارية على قيود الرواتب والزيادات والعلاوات وهذا يؤكد لنا ان معظم الشركات تخلو من عمليات تلاعب في نظام الرواتب وكما نلاحظ أيضا على وجود عقود زمنية بين الشركات الموردين لضمان توريد المواد الأولية أو مواد الخام التي يعتمد عليها الكثير من أصحاب الشركات في عمل منتجاتهم وهذا قد يؤدي إلى انقطاع المنتج عن المستهلك الأمر الذي قد يضر في سمعة الشركة

(3) البعد الثالث: إجراءات التدقيق الخاصة بمخاطر السوق.

الجدول رقم (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن إجراءات التدقيق الخاصة بمخاطر السوق

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتفاق	الترتيب
1	تحرص الشركة على خلق منتجات وخدمات جديدة في السوق.	3.9265	1.08334	مرتفعة	1
2	استخدام سياسات وإجراءات مناسبة في تسعير السلع والخدمات مما يتناسب مع السوق.	3.7647	1.16052	مرتفعة	4
3	تحرص الشركة على صرف مبلغ من أجل البحث والتطوير ودراسة السوق.	3.8529	1.12322	مرتفعة	2
4	تحرص الشركة على عمال دراسات بشكل مستمر لسوق من أجل تلبية حاجات المجتمع	3.8382	0.94015	مرتفعة	3
المؤشر الكلي		3.8456	0.97260	مرتفعة	

نلاحظ من الجدول رقم (18) أن اتجاهات العينة إيجابية نحو فقرات المعبرة عن بعد الإجراءات الخاصة بمخاطر السوق وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3)، وبلغ الوسط الحسابي للمؤشر الكلي (3.845) وانحراف معياري (0.9726)، حيث حملت الفقرة (1) أعلى درجة من الاتفاق والتي تنص "ترص الشركة على خلق منتجات وخدمات جديدة في السوق" بمتوسط حسابي (3.92) وانحراف معياري (1.083) بينما حملت الفقرة (2) أقل درجة مرتفعة من الاتفاق بمتوسط حسابي (3.764) وانحراف معياري (1.160) والتي تنص "استخدام سياسات وإجراءات مناسبة في تسعير السلع والخدمات مما يتناسب مع السوق".

من خلال الجدول السابق فإننا نلاحظ بعض الإجراءات المستخدمة من قبل أصحاب الشركات لتحوط من مخاطر السوق التي قد تخفف من عمل المدقق في الشركة وذلك بسبب تخفيض المخاطر التي تمكن ان تتعرض لها الشركات الأمر الذي يخفض من الإجراءات التدقيق المستخدمة

- ترتيب أبعاد المتغير التابع إجراءات التدقيق الخارجي حسب أبعاده:

الجدول رقم (19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المتغير التابع إجراءات التدقيق الخارجي

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	إجراءات التدقيق الخارجي
1	0.75646	3.8725	إجراءات التدقيق الخاصة بالمخاطر المالية
3	0.77878	3.7701	إجراءات التدقيق الخاصة بالمخاطر الإدارية والتنظيمية
2	0.97260	3.8456	إجراءات التدقيق الخاصة بمخاطر السوق

يوضح الجدول رقم (19) أن بعد إجراءات التدقيق الخاصة بالمخاطر المالية قد حقق الترتيب الأول بين أبعاد التدقيق الخارجي بمتوسط حسابي (3.8725) بينما حقق الترتيب الثاني بين الأبعاد إجراءات التدقيق الخاصة بمخاطر السوق بمتوسط حسابي (3.8456) أما الترتيب الثالث فقد حققه بعد إجراءات التدقيق الخاصة بالمخاطر الإدارية والتنظيمية بمتوسط حسابي (3.7701).

من خلال الجدول السابق الذي يوضح لنا درجة أهمية كل إجراء من إجراءات التدقيق المتبعة داخل الشركات حيث ان الإجراءات التدقيق المستخدمة للمخاطر المالية كانت من أهم العناصر التي يجب على مدقق الحسابات الأخذ بعين الاعتبار قبل البدء بعملية التدقيق

4-4 اختبار فرضيات الدراسة.

قبل البدء باختبار الفرضية الرئيسية يجب التأكد من عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة وذلك بالاعتماد على مقياس (VIF) Variance Inflation Factor، ويبين الجدول (19) أن معامل التباين المسموح به للمتغيرات المستقلة كان أقل من (1) وأكبر من (0.1)، وكانت قيم معامل تضخم التباين أقل من (10) ويعد مؤشرا إلى عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة، مما يعني أن البيانات الحالية صالحة لغايات اختبارها (سيكران, 2013)

الجدول رقم (20)

نتائج اختبار قوة الارتباط بين أبعاد المتغيرات المستقلة

VIF	Tolerance	مخاطر الرقابة
معامل تضخم التباين	التباين المسموح به	
1.607	0.622	فهم الإجراءات والسياسات الداخلية المتبعة بالشركة
1.760	0.568	معرفة المخاطر المالية التي تواجهها الشركات
1.621	0.617	معرفة المخاطر الإدارية والتنظيمية التي تواجهها الشركات
1.428	0.700	معرفة مخاطر السوق التي تواجهها الشركات

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان هناك ارتباط كبير بين محاور الدراسة الأربعة من فهم

الإجراءات و معرفة المخاطر التي تواجه الشركات

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية، واختبار الفرضيات

المنبئة عنها باستخدام الانحدار الخطي البسيط وكانت النتائج النهائية كما يوضح الجدول رقم (22)

الجدول رقم (21)

نتائج تحليل واختبار الفرضيات

الفرضية	نص الفرضية HO	نوع الاختبار	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجة الحرية DF	مستوى الدلالة Sig	R	R2	نتيجة الفرضية العدمية
الفرعية الأولى	لا توجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للمخاطر المالية التي تواجهها الشركات على إجراءات التدقيق الخارجي.	الانحدار البسيط	4.910	1.996	67	*0.00	0.517	0.268	رفض
الفرعية الثانية	لا توجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للمخاطر الإدارية والتنظيمية التي تواجهها الشركات على إجراءات التدقيق الخارجي	الانحدار البسيط	3.586	1.996	67	*0.01	0.404	0.163	رفض
الفرعية الثالثة	لا توجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لمخاطر السوق التي تواجهها الشركات على إجراءات التدقيق الخارجي.	الانحدار البسيط	5.489	1.996	67	*0.00	0.560	0.313	رفض
الفرضية	نص الفرضية HO	نوع الاختبار	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	درجة الحرية DF	مستوى الدلالة Sig	R	R2	نتيجة الفرضية العدمية
الرئيسية	لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لمخاطر الرقابة على إجراءات التدقيق الخارجي	الانحدار المتعدد	13.241	2.45	63/4	*0.00	0.676	0.457	رفض

* ذو دلالة إحصائية

- لقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط للفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرضية الرئيسة وتشير النتائج في الجدول (21) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ حيث بلغ مستوى الدلالة (0.00) وقد ظهر أيضا من خلال قيمة T المحسوبة وبالغة (4.910) وهي اكبر من قيمتها الجدولية، كما بينت قيمة R^2 البالغة (0.268) وهذا يعني أن 26.8% من التغير الحاصل في بعد المخاطر المالية التي تواجهها الشركات تعود على إجراءات التدقيق الخارجي، بينما 73.2% من التغيرات هي بسبب متغيرات أخرى لم تدخل في أنموذج الدراسة الخاصة بهذه الفرضية وتعتبر العلاقة متوسطة بين المتغيرات كون قيمة $R=51.7\%$.

وبناءً على ما سبق فإننا نرفض الفرضية العدمية للفرضية الفرعية الأولى، حيث ثبت وجود علاقة تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية $(\alpha \leq 0.05)$ للمخاطر المالية التي تواجهها الشركات على إجراءات التدقيق الخارجي.

- تشير النتائج في الجدول (21) عند اختبار الفرضية الفرعية الثانية إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ حيث بلغ مستوى الدلالة (0.001) وقد ظهر أيضا من خلال قيمة T المحسوبة وبالغة (3.586) وهي اكبر من قيمتها الجدولية، كما بينت قيمة R^2 البالغة (0.163) وهذا يعني أن 16.3% من التغير الحاصل في بعد المخاطر الإدارية والتنظيمية التي تواجهها الشركات تعود على إجراءات التدقيق الخارجي، بينما 83.7% من التغيرات هي بسبب متغيرات أخرى لم تدخل في أنموذج الدراسة الخاصة بهذه الفرضية وتعتبر العلاقة متوسطة بين المتغيرات كون قيمة $R=40.4\%$.

وبناءً على ما سبق فإننا نرفض الفرضية العدمية للفرضية الفرعية الثانية، حيث ثبت وجود علاقة تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر الإدارية والتنظيمية التي تواجهها الشركات على إجراءات التدقيق الخارجي.

كما تشير النتائج في الجدول (21) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) حيث بلغ مستوى الدلالة (0.00) وقد ظهر أيضاً من خلال قيمة T المحسوبة والبالغة (5.489) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، كما بينت قيمة R^2 البالغة (0.313) وهذا يعني أن 31.3% من التغير الحاصل في بعد مخاطر السوق التي تواجهها الشركات تعود على إجراءات التدقيق الخارجي، بينما 68.7% من التغيرات هي بسبب متغيرات أخرى لم تدخل في أنموذج الدراسة الخاصة بهذه الفرضية وتعتبر العلاقة متوسطة بين المتغيرات كون قيمة $R=56\%$.

وبناءً على ما سبق فإننا نرفض الفرضية العدمية للفرضية الفرعية الثالثة، حيث ثبت وجود علاقة تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السوق التي تواجهها الشركات على إجراءات التدقيق الخارجي.

كما تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية وتشير النتائج في الجدول (21) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) حيث بلغ مستوى الدلالة (0.00) وقد ظهر أيضاً من خلال قيمة F المحسوبة والبالغة (13.241) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، وهي قيمة المعنوية لأنموذج الدراسة الخاصة بهذه الفرضية. كما بينت قيمة R^2 البالغة (0.457) وهذا يعني أن 45.7% من التغيرات الحاصلة في أبعاد مخاطر الرقابة تعود

على إجراءات التدقيق الخارجي, بينما 54.3% من التغيرات هي بسبب متغيرات أخرى لم تدخل في أنموذج الدراسة الخاصة بهذه الفرضية وتعتبر العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة $R=67.6\%$.

وبناءً على ما سبق فإننا نرفض الفرضية العدمية الرئيسة, حيث ثبت وجود علاقة تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر الرقابة على إجراءات التدقيق الخارجي.

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

الإستنتاجات والتوصيات

1-5 الإستنتاجات

من خلال الدراسة التي أعدها الباحث توصلت إلى عدة نتائج ومن أهم هذه النتائج مايلي:

- 1- أن هنالك حرص على خلق منتجات و خدمات جديدة في السوق من قبل الشركات.
- 2- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الرقابة بأبعادها مجتمعة على إجراءات التدقيق الخارجي حيث تبين أن لفهم الإجراءات والسياسات الداخلية المتبعة و معرفة مخاطر السوق التي تواجهها الشركات لها إسهام في التأثير على إجراءات التدقيق الخارجي بينما معرفة المخاطر المالية ومعرفة المخاطر الإدارية والتنظيمية التي تواجهها الشركات لم يكن لها إسهام على إجراءات التدقيق وهي مجتمعة وتبين أن العلاقة بين أبعاد مخاطر الرقابة على إجراءات التدقيق الخارجي قوية.
- 3- أن هناك دور للمدقق الخارجي في فهم إجراءات وسياسات المتبعة داخل الشركة من أجل عمل خطة لعملية التدقيق فيها بما يتناسب مع حجم المخاطر التي تواجهها.
- 4- أن هنالك دوراً هاماً لوجود لسياسات لرقابة على التدفقات النقدية وأثرها في تحديد إجراءات التدقيق الخارجي.
- 5- أظهرت النتائج بدرجة اتفاق عالية من وجهة نظر العينة عند بعد معرفة المخاطر الإدارية و التنظيمية التي تواجهها الشركة لفقرة التي تنص على ان هنالك حرص على وجود دائرة تدقيق داخلي

6- تبين ان هناك حرصاً من الشركة على رفع كفاءة العاملين في مجال التسويق من خلال التدريب والتطوير.

7- أظهرت نتائج العينة من حيث دور المدقق في تدقيق أنشطة التدقيق الداخلي في الشركات نتائج إيجابية حيث أن المتوسط الحسابي كان 3.91 وهذا يعني أن أغلبية الإستبيانات الموزعة كانت النتائج فيها موافق و موافق بشدة، هذا يعني أن هناك دور هام للمدقق الخارجي في مراجعة أنشطة التدقيق الخارجي.

8- أظهرت نتائج العينة أن هناك دوراً للمدقق الخارجي في فهم إجراءات وسياسات المتبعة داخل الشركة من أجل عمل خطة لعملية التدقيق فيها بما يتناسب مع حجم المخاطر التي تواجهها.

9- تبين للباحث ان هنالك حرصاً من الشركات على استخدام تكنولوجيا في أعمالها الإدارية والمحاسبية حيث حملت هذه العبارة أعلى وسط حسابي (4.1471) وانحراف معياري بلغ (0.9660) بين فقرات فهم الإجراءات و السياسات الداخلية.

10- أظهرت النتائج عند بعد معرفة المخاطر المالية التي تواجهها الشركات أن هنالك وجوداً لسياسات لرقابة على التدفقات النقدية حيث حملت أعلى وسط حسابي والبالغ 4.1912 وانحراف معياري.0934

11- أظهرت النتائج بدرجة اتفاق عالية من وجهة نظر العينة عند بعد معرفة المخاطر الإدارية و التنظيمية التي تواجهها الشركة لفقرة التي تنص هنالك حرص على وجود دائرة تدقيق داخلي حيث حملت وسط حسابي 3.867 وانحراف معياري.0.9604

12- تبين أن هناك حرصاً من الشركة على رفع كفاءة العاملين في مجال التسويق من خلال

التدريب والتطوير لبعء معرفة مخاطر السوق حيث حملت هذه الفقرة أعلى درجة اتفاق

بموسط حسابي 3.7059 وانحراف معياري 1.19774

13- كما أظهرت النتائج عند بعء إجراءات التدقيق الخاصة بالمخاطر المالية ان هنالك تأكيداً من

استكمال الدورة المحاسبية لكافة القيود المحاسبية حيث حملت أعلى وسط حسابي والبالغ

(4.0735) وانحراف معياري 0.903

14- وعند عرض النتائج لبعء إجراءات التدقيق الخاصة بالمخاطر الإدارية والتنظيمية أظهرت

النتائج ان هنالك درجة مرتفعة من الاتفاق على الفقرة التي تنص يتم أخذ مواقف إدارية

على قيود الرواتب والزيادات والعلاوات بمتوسط حسابي (4.0147) وانحراف معياري

0.8194

15- أما بالنسبة لإجراءات التدقيق الخاصة بمخاطر السوق تبين أن هنالك حرص على خلق

منتجات وخدمات جديدة في السوق من قبل الشركات حيث حملت وسط حسابي 3.9265

وانحراف معياري 1.0833

16- توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الرقابة بأبعائها مجتمعة على

إجراءات التدقيق الخارجي حيث تبين ان لفهم الإجراءات والسياسات الداخلية المتبعة

ومعرفة مخاطر السوق التي تواجهها الشركات لها إسهام في التأثير على إجراءات التدقيق

الخارجي بينما معرفة المخاطر المالية ومعرفة المخاطر الإدارية والتنظيمية التي تواجهها

الشركات لم يكن لها إسهام على إجراءات التدقيق وهي مجتمعة وتبين ان العلاقة بين أبعاد

مخاطر الرقابة على إجراءات التدقيق الخارجي قوية كون معامل الارتباط بلغ 67.6% ودرجة التفسير بلغت 45.7%.

17- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفهم الإجراءات والسياسات الداخلية في الشركات على إجراءات التدقيق الخارجي وتعتبر العلاقة متوسطة بين فهم الإجراءات والسياسات الداخلية وبين إجراءات التدقيق الداخلي حيث بلغ معامل الارتباط 55.5% وبلغت درجة التفسير 30.8%.

18- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر المالية التي تواجهها الشركات على إجراءات التدقيق الخارجي وتعتبر العلاقة متوسطة للمخاطر المالية على إجراءات التدقيق الداخلي كون معامل الارتباط بلغ 51.7% ودرجة التفسير 26.8%.

19- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر الإدارية والتنظيمية التي تواجهها الشركات على إجراءات التدقيق الخارجي وتعتبر العلاقة متوسطة للمخاطر الإدارية والتنظيمية وإجراءات التدقيق الخارجي كون معامل الارتباط بلغ 40.4% وبلغت درجة التفسير 16.3% أظهرت النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السوق التي تواجهها الشركات على إجراءات التدقيق الخارجي وتعتبر العلاقة متوسطة بين مخاطر السوق وإجراءات التدقيق كون معامل الارتباط بلغ 56% وبلغت درجة التفسير 31.3%.

5-2 التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة واستنتاجاتها توصي الدراسة بما يلي:

- 1- العمل على توفير نماذج وسياسات وإجراءات مكتوبة بشكل أكبر تسمح للمدقق الخارجي معرفة المخاطر المالية التي تواجهها الشركات والحد منها في الوقت المناسب ومواجهتها.
- 2- محاولة الربط بشكل أكبر في الشركات للمخاطر الإدارية والتنظيمية ومحاولة التعامل معها بشكل يحقق لشركة أهدافها.
- 3- رفع كفاءة الإدارة والقسم المسئول عن عملية التدقيق وفصل المهام عند عملية التدقيق داخل الشركة.
- 4- ضرورة توجيه الشركات بعقد دورات تدريبية للموظفين في التدقيق لتأكد من سلامة أدائهم وزيادة كفاءتهم في أداء أعمالهم.
- 5- إيجاد دليل عمل وتوصيف وظيفي لجميع العاملين في الشركات بحيث يوضح صلاحيات ومسؤوليات كل موظف على حدا.
- 6- اهتمام الشركات بتبادل الخبرات بمجال المخاطر وإدارتها والتنسيق المشترك فيما بينها من أي مخاطر مستقبلية.
- 7- قيام إدارة الشركات بإعداد موازنات تقديرية كأداة رقابية يتم من خلالها مقارنة الإيرادات والمصاريف الفعلية مع الإيرادات والمصاريف المقدرة، وتحديد الانحرافات ومعرفة أسبابها ومعالجتها.

8- توصي الدراسة على أهمية وجود مدقق داخلي يراقب عمليات الشركات الإدارية والمالية ويرفع تقارير دورية حول نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلي المعمول به لدى الشركات.

9- ضرورة احتفاظ كل شركة بمكتبة علمية تعمل على تفعيل الدراسات والأبحاث لحل المشكلات والمخاطر التي توجهها والوصول إلى حلول علمية من خلال تطوير مهارات وأسلوب هذه الدراسات في تلك الشركات

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- أبو زيد، "محمد خير" سليم، (2010) التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برمجية SPSS، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- 2- إبراهيم، أيهاب نظمي، (2009). التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور، عمان: المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- 3- الاتحاد الدولي للمحاسبين (2007). "إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة "
- 4- التميمي، هادي. (2004)، مدخل متكامل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية. عمان: دار وائل للنشر.
- 5- توماس، وليم وامرسون هنكي (2003)، المدفقة بين النظرية والتطبيق، ترجمة احمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد. دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 6- جمعة، احمد حلمي. (2008) "تطور الرقابة الداخلية وتدقيقها على الحبل المشدود" مجلة المدقق العدد (75-76).
- 7- الذنبيات، علي عبد القادر حسن، (2006)، تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: نظرية وتطبيق. عمان: الدار الجامعية.

- 8- سيكران, اوما, (2013), طرق البحث في الإدارة- مدخل لبناء المهارات البحثية
(ترجمة:إسماعيل علي بسيوني), دار المريخ, المملكة العربية السعودية.
- 9- عبد الله، خالد امين. (2004)، علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية. عمان: دار وائل للنشر
- 10- عبد الله، خالد امين. (2004)، علم تدقيق الحسابات من الناحية العملية. عمان: دار وائل للنشر
- 11- القاضي، دحدوح، حسين احمد و حسين يوسف. (2009)، تدقيق الحسابات المتقدمة. ج1، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 12- القاضي، دحدوح، حسين احمد وحسين يوسف. (2009)، تدقيق الحسابات المتقدمة. ج2، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 13- لطفي امين السيد احمد. (2008)، المدققة وخدمات التأكد. عمان: الدار الجامعية، ط1
- 14- مطارنة غسان فلاح. (2009)، تدقيق الحسابات المعاصر. عمان: دار المسيرة ، ط2.
- 15- النجار والزعبي، فايز جمعة النجار، نبيل النجار، مجاد الزعبي، (2013) أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي، دار الحاد للنشر. عمان، الأردن.
- 16- الوقاد، وديان، لؤي محمد وسامي محمد. (2010)، تدقيق الحسابات (1). ط1، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع

الدراسات والأبحاث:

1- جربوع, يوسف محمود محمد (2005) "محددات تدقيق القوائم المالية تحد كبير للمدقق

الخارجي - دراسة تحليلية لأراء المدققين القانونيين في فلسطين." الجامعة الإسلامية

في غزة , فلسطين

2- الخطيب، رائد، (2012)، "مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بنموذج مخاطر التدقيق:

دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

3- الرحيلي , عوض بن سلامة, (2004) بعنوان " دور المدقق الخارجي في تقييم العوامل

المرتبطة بالمخاطر الحتمية لأغراض تخطيط عملية التدقيق " رسالة ماجستير غير منشورة

كلية العلوم المالية والمصرفية عمان (الأردن)

4- العازمي, (2012) بعنوان " تقييم مدققين الحسابات الخارجيين الكويتيين لمخاطر قبول

التعاقد مع العميل على قرارهم في قبول مهمة التدقيق أو رفضها " رسالة ماجستير غير

منشورة , جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

5- عباينة , اكرم احمد , (2003) بعنوان "تقييم مدققي الحسابات في الأردن لمخاطر التكلفة

العملاء " رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

6- عرار، شادن، (2009) "مدى التزام المدقق الخارجي في الاردن باجراءات واختبارات

تقييم مخاطر الاخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة،

جامعة الشرق الأوسط، الاردن.

7- القريري عبد الغني راجح،(2003) بعنوان "العوامل المؤثرة في تقييم المدقق الخارجي

للخطر الحتمي لأغراض التخطيط لعملية التدقيق" رسالة ماجستير غير منشورة جامعة

الملك عبد العزيز المملكة العربية السعودية

8- المرعي ، (2009) بعنوان "دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في

شركات التأمين الأردنية" رسالة ماجستير غير منشورة جامعة جدارا للدراسات العليا،

عمان: الأردن

9- نور، احمد محمد، وعبيد، حسين، وشحادة، السيد، (2007). "دراسات متقدمة في تدقيق

الحسابات" ، الإسكندرية: الدار الجامعية.

المراجع باللغة الانجليزية:

- 1- Al-Harshani Meshari, 2003, “ The Effect of inherent risk and litigation risk on external auditors reliance knowledge on client internal audit functions “Ph.D dissertation unversity of Akansas, USA
- 2- Arens, Alvin A., Elder, Randal J, Mark S.Beasey, (2012). “Auditing and Assurance Services: An integrated Approach,14th edition: Pearson Prentice Hall, Harlow: England.
- 3- Ballou.B & heitger,s 2002, “the impact of business risk auditing on audit judgment and decision making research “Canada,Thomson South – western
- 4- Curtis,E & Turley,S (2005), “From business risk audits to audit risk standards”, paper presented at the National Auditing Conference Birmingham, UK, 11-12 March
- 5- D.Blav, Sneathen, Kizirian, 2013 "The Effect Of Fraud And Goining – Concern Risk On Auditors Assessments Of The Risk Of Material

Misstatement And Resulting Audit Procedures “Ph.D Dissertation
University Of New South Wales Australia

- 6- Eilifsen, Asmund,etal (2006), Auditing and assurance Services. International Edition, Mc Grow Hill Education U.K
- 7- Gray,L, & Manson,S,(2008), The Audit Process, 4th edition: Thomson Tunbridge,Wells.
https://www.sdc.com.jo/arabic/index.php?option=com_content&task=view&id=895
- 8- Humohrey.N, Jones.S, Khailifa.W & Robson.E 2007 “Transforming Audit Technologies: Business Risk Audit Methodologies And The Audit Field “ South Westren Congage Learning
- 9- Knechel,W, Salterio,S & Ballou,B,(2007),Autiding: Assurance and Auditors Risk, 3rd edition, Canada: Thomson South-Western.
- 10- Knechel.W 2007.“The Business Risk Audit: Origins Obstacles And Opportunities “ Canada, Thomson – South Western
- 11- Kotchetova.N,Donnell.A & Webb.E 2006 "The Influence Of Business Risk Assessments On Audit Planning Decision: A Descriptive Model With Experimental Evidence “Ph.D Dissertation Florida International University Usa
- 12- Leung, 2009 Susan “The effects of feedback on audit judgment performance under different levels of task complexity” Ph.D Dissertation University of Illiois at Urbana – champain
- 13- Louwers, Timothy J (2005), “ Auditing and assurance services “. First edition,Mc Grow Hill. NY.
- 14- Manson,S,(1997), “ Audit Risk and Sampling, in Sherer,M & Turley,S Current Issues In Auditing, 3rd edition,Paul Chapman Publishing,UK.
- 15- Porter,B, Simon,J, & Hatherly, D,(2008), Principles of External Auditing, 3th edition, Johnwiley and sons: England.
- 16- Soltani,B,(2007)Auditing: An International Approach, PrenticeHall Harlow, England.

قائمة الملاحق

ملحق رقم 1 نموذج الاستبانة

ملحق رقم 2 الجداول الإحصائية

ملحق رقم (1)
جامعة الشرق الأوسط



كلية الأعمال
قسم المحاسبة والتمويل
الدراسات العليا
عزيزي المستجيب.....
تحية طيبة وبعد...

يقوم الباحث بالدراسة تحت عنوان "أثر مخاطر الرقابة على إجراءات التدقيق الخارجي" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة. تحتوي هذه الاستبيان على مجموعه من الأسئلة وعددها (60) موزعه على عدة محاور تخص متغيرات الدراسة وهي:

- 1- معرفة طبيعة عمل الشركة وحجمها في القطاع.
 - 2- فهم السياسات والإجراءات المتبعة داخل الشركات.
 - 3- دور المدقق في تدقيق أنشطة التدقيق الداخلي في الشركة.
 - 4- معرفة المخاطر التي توجهها الشركات.
 - 5- معرفة أهم الإجراءات التدقيق على المخاطر التي تواجه الشركة.
- أرجو التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبانة بشكل دقيق من اجل الوصول إلى نتائج صحيحة وذلك لزيادة فعالية التدقيق الخارجي في تحديد المخاطر المترتبة على الشركات.
- * ملاحظه: المعلومات التي سوف يتم تقديمها من قبلكم ستبقى معلومات سرية ولا تستخدم الا لاغراض البحث العلمي فقط.

شاكرًا لحسن تعاونكم وأقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الباحث
نبيل حكمت بلييله
0796621743T.
Nabil_89@hotmail.com

معلومات شخصية:**1 - العمر:**

أقل من 25 25- أقل من 30 30 فأكثر

2- المؤهل العلمي:

دبلوم بكالوريوس ماجستير دكتوراه

3- التخصص الدراسي:

محاسبة إدارة أعمال اقتصاد مالية ومصرفية

4- الوظيفة الحالية:

مدير مالي محاسب مدقق داخلي مدقق خارجي

5- هل حصلت على أي من الشهادات المهنية:

نعم لا

إذا كانت الإجابة نعم أرجو ذكر هذه الشهادات.....

6- عدد سنوات الخبرة العملية في مهنة التدقيق:

أقل من 3 سنوات أكثر من 3 وأقل من 10 سنوات 10 سنوات فأكثر

المحور الأول: معرفة طبيعة عمل الشركة و حجم أعمالها

حيث يوضح المحور الأول لهذه الدراسة مدى معرفة المدقق الخارجي لطبيعة عمل الشركة حتى

يستطيع توقع المخاطر التي تواجه الشركة

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	استخدام الشركة سياسات محاسبية تتفق مع طبيعة عمل الشركة.					
2	معرفة نشاط الشركة و ضمن أي قطاع من القطاعات تدرج.					
3	وجود نماذج أو كتب توضح السياسات الإدارية و التنظيمية لعمل الشركة.					
4	وجود هيكل تنظيمي لشركة.					
5	معرفة مصادر إيرادات الشركة.					
6	معرفة حجم الشركة داخل القطاع.					
7	معرفة عدد الموردين الشركة.					
8	معرفة عدد الشركات المنافسة لهذه الشركة.					

المحور الثاني: فهم الإجراءات و السياسات الداخلية المتبعة بالشركة

من خلال هذا المحور يتبين لنا مدى أتباع الشركة السياسات و الإجراءات التي تم كتابتها منذ

تأسيس الشركة وهذا الذي يؤكد على استمرارية العمل بشكل صحيح

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	وجود قوانين واضحة لتنظيم العمل داخل الشركات.					
2	تحرص الشركة على تعيين موظفين ذو كفاءة مهنية عالية.					
3	إتباع الشركة سياسات ثابتة في التعيين والتدريب.					
4	وجود وصف وظيفي لعمل الموظفين العاملين بالشركة.					
5	وجود فصل في المهام بين العاملين في قسم الحسابات بالشركة.					
6	تستخدم الشركة نظام رقابي فعال على كافة أعمالها.					
7	تحرص الشركة على استخدام التكنولوجيا في عملها الإداري و المحاسبي.					
8	تحرص الشركة على وجود أكثر من مصدر لإستبقاء المعلومات و حفظها.					
9	أتباع الشركة عدة وسائل من أجل التحوط من الكوارث الطبيعية مثل قيام الشركة بالتأمين على موجوداتها من الكوارث الطبيعية.					

المحور الثالث: دور المدقق الخارجي في تدقيق أنشطة التدقيق الداخلي في الشركات.

في هذا المحور سوف يتم التأكد من أن التدقيق الداخلي يقوم بواجباته المنسوبة إليه بأكمل وجه دون وجود عوائق، حيث ان التدقيق الداخلي في الشركات هو القسم المسئول بالدرجة الأولى عن مخاطر الرقابة.

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتحقق المدقق الخارجي من أن التدقيق الداخلي يتبع جميع الإجراءات الرقابية المنسوبة إليه.					
2	تأكد من أن المدقق الداخلي قد أفصح عن جميع المخاطر والأمر التي قد تؤدي إلى الضرر بمصلحة الشركة في المستقبل.					
3	التأكد من إجراءات وسياسات التدقيق الداخلي مكتوبة بشكل صحيح					
4	تأكد بان التدقيق الداخل يأخذ كل ملاحظات المدقق الخارجي ويقوم بمناقشتها مع إدارة الشركة من أجل تحسين مسار العمل.					
5	مناقشة المدقق الداخلي عن مستوى الأخطاء التي تواجه الشركة وإذا كانت هناك أي حالات غش و احتيال في الماضي وكيف تم معالجتها.					
6	دراسة المدقق الخارجي خطة عمل الدائرة المالية ومدى توافقها مع أهداف الشركة.					
7	التأكد من إتباع السياسات و الإجراءات من قبل المدقق الداخلي.					
8	قيام المدقق الخارجي في مناقشة القضايا الجوهرية التي مرت بها الشركة.					

المحور الرابع: معرفة المخاطر الرقابة التي توجهها الشركات

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المخاطر المالية						
1	وجود سياسات بالرقابة على التدفقات النقدية في الشركة.					
2	تفوت الشركة منافع الفرصة البديلة نتيجة نقص السيولة.					
3	تحرص الشركة جدول الديون المترتبة عليها من اجل تقادي تعثر السداد.					
4	تحرص الشركة على جرد النقدية ورقابتها بشكل مستمر.					
5	تحرص الشركة على جدولة الذمم المدينة ومتابعة تحصيلاتها					
المخاطر الإدارية والتنظيمية						
1	عدم وجود دائر شؤون موظفين تنظم للموظفين الأمور الإدارية و التنظيمية					
2	تحرص الشركة على وجود دائرة تدقيق داخلي.					
3	لدى العاملين القدرة على تحديد الأخطاء الجوهرية في الشركات.					
4	تحرص الإدارة على متابعة أعمال الشركة بشكل مستمر.					
5	تحرص الشركة تصحيح الأخطاء ومتابعة تنفيذها.					
مخاطر السوق						
1	كثرة عدد المنافسين في السوق مما يؤثر على كفاءة و أداء الشركة.					
2	تغير المستمر في قوانين و سياسات الدولة يؤثر على تنفيذ خطط الشركة.					
3	ارتفاع الأسعار يؤثر على الحصة السوقية للشركة.					
4	تحرص الشركة على استخدام و تطوير تكنولوجيا العمل لزيادة المنافسة في السوق.					
5	تحرص الشركة على رفع كفاءة العاملين في مجال التسويق من خلال التدريب و التطوير.					

المحور الخامس: معرفة أهم الإجراءات التدقيق على المخاطر التي تواجه الشركة.
 من خلال هذا المحور سوف يتم التعرف على الإجراءات التدقيق على المخاطر السابقة التي تواجه الشركة:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الإجراءات الخاصة بالمخاطر المالية						
1	تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتدقيق كافة القيود المحاسبية.					
2	التأكد من استكمال الدورة المحاسبية لكافة القيود المحاسبية					
3	يتم إعداد و متابعة موازنات تقديرية على مستوى الشركة والأقسام.					
4	التأكد من إعداد تقارير ماليه دوريا تسمح بمقارنة أرصدة الحسابات مع الموازنات التقديرية.					
5	إعداد عمل جرد دوري للنقد الموجود داخل الشركة.					
6	فحص حسابات الذمم المدينة والدائنة وسياسات الدفع والقبض الخاصة بذلك.					
الإجراءات الخاصة بالمخاطر الإدارية والتنظيمية						
1	وجود ملف خاص لكل موظف.					
2	يتم أخذ موافق إدارية على قيود الرواتب والزيادات والعلاوات.					
3	التأكد من وجود خطة الرقابة و التدقيق الداخلي بشكل دوري.					
4	هناك دور للمدقق الداخلي في تحديد احتمالات حدوث الخطر.					
5	يتم اعتماد سمعة العميل من أجل منحه بضاعة أو خدمة بالدين.					
6	يستطيع المدقق الداخلي من إصدار توصيات للإدارة بضرورة تحمل جزء من مخاطر الرقابة و الإكتشاف.					
7	تقوم الشركة بالتنبؤ من أي مخاطر ناتجة عن تقديم خدمة أو منتج جديد.					
8	يتم عمل مخصصات لموجهة المخاطر التي قد تحدث					

					بالمستقبل.
					9 وجود عقود إلزامية بين الشركة والمورد والموظفين.
					10 عمل عقوبات للأشخاص الذين يقومون بعملية الغش والاحتيال.
					11 تأكد من أن السياسات، العلاوات والمكافآت أنها تتم ضمن الصلاحيات والضوابط.
الإجراءات الخاصة بمخاطر السوق					
					1 تحرص الشركة على خلق منتجات وخدمات جديدة في السوق.
					2 استخدام سياسات وإجراءات مناسبة في تسعير السلع والخدمات مما يتناسب مع السوق.
					3 تحرص الشركة على صرف مبلغ من أجل البحث والتطوير و دراسة السوق.
					4 تحرص الشركة على عمال دراسات بشكل مستمر لسوق من أجل تلبية حاجات المجتمع.

هل لديك أي مقترحات أخرى؟

.....

.....

.....

الملحق رقم (2)
الجدول الإحصائية

Frequency Table

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	9	13.2	13.2	13.2
	2.00	37	54.4	54.4	67.6
	3.00	22	32.4	32.4	100.0
	Total	68	100.0	100.0	

المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	8	11.8	11.8	11.8
	2.00	35	51.5	51.5	63.2
	3.00	18	26.5	26.5	89.7
	4.00	7	10.3	10.3	100.0
	Total	68	100.0	100.0	

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	50	73.5	73.5	73.5
	2.00	3	4.4	4.4	77.9
	3.00	4	5.9	5.9	83.8
	4.00	11	16.2	16.2	100.0
	Total	68	100.0	100.0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	2	2.9	2.9	2.9
	2.00	31	45.6	45.6	48.5
	3.00	8	11.8	11.8	60.3
	4.00	27	39.7	39.7	100.0
	Total	68	100.0	100.0	

شهادات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	10	14.7	14.7	14.7
2.00	58	85.3	85.3	100.0
Total	68	100.0	100.0	

التوع

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid .00	58	85.3	85.3	85.3
1.00	10	14.7	14.7	100.0
Total	68	100.0	100.0	

الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	16	23.5	23.5	23.5
2.00	40	58.8	58.8	82.4
3.00	12	17.6	17.6	100.0
Total	68	100.0	100.0	

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1	68	1.00	5.00	3.7647	1.19848
Q2	68	2.00	5.00	4.1471	.73839
Q3	68	1.00	5.00	3.9412	1.11813
Q4	68	1.00	5.00	3.7500	1.07029
Q5	68	2.00	5.00	3.7206	.99018
Q6	68	2.00	5.00	3.9118	.87648
Q7	68	1.00	5.00	3.7059	1.02300
Q8	68	2.00	5.00	3.7794	1.03442
Valid N (listwise)	68				

Reliability

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis *****

-

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

Reliability Coefficients

N of Cases = 68.0

N of Items = 8

Alpha = .9098

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q9	68	2.00	5.00	3.8235	.94539
Q10	68	1.00	5.00	3.8676	.97589
Q11	68	1.00	5.00	3.9118	1.01827
Q12	68	2.00	5.00	4.0147	.96958
Q13	68	1.00	5.00	3.9559	.88830
Q14	68	2.00	5.00	3.8382	.90785
Q15	68	1.00	5.00	4.1471	.96606
Q16	68	1.00	5.00	3.8971	1.05292
Q17	68	1.00	5.00	4.0147	.90591
Valid N (listwise)	68				

Reliability

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis *****

-

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

Reliability Coefficients

N of Cases = 68.0

N of Items = 9

Alpha = .9299

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q18	68	1.00	5.00	4.0147	1.01471
Q19	68	1.00	5.00	4.1029	.93265
Q20	68	1.00	5.00	4.1176	1.01525
Q21	68	2.00	5.00	3.9412	.96014
Q22	68	1.00	5.00	3.8824	1.08627
Q23	68	1.00	5.00	3.7794	1.09061
Q24	68	1.00	5.00	3.7353	1.20469
Q25	68	1.00	5.00	3.7500	1.09783
Valid N (listwise)	68				

Reliability

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis *****

-

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

Reliability Coefficients

N of Cases = 68.0 N of Items = 8

Alpha = .9005

Descriptives**Descriptive Statistics**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q26	68	2.00	5.00	4.1912	.93453
Q27	68	1.00	5.00	3.9412	1.10470
Q28	68	2.00	5.00	4.0588	.94446
Q29	68	2.00	5.00	4.0735	.93547
Q30	68	2.00	5.00	4.0588	.91231
Valid N (listwise)	68				

Reliability

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis *****

-

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

Reliability Coefficients

N of Cases = 68.0 N of Items = 5

Alpha = .9254

Descriptives**Descriptive Statistics**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q31	68	2.00	5.00	3.7794	1.01989
Q32	68	2.00	5.00	3.8676	.96048
Q33	68	2.00	5.00	3.6471	1.14298
Q34	68	1.00	5.00	3.7941	1.17890
Q35	68	1.00	5.00	3.6324	1.18327
Valid N (listwise)	68				

Reliability

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis *****

-

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

Reliability Coefficients

N of Cases = 68.0 N of Items = 5

Alpha = .8298

Descriptives**Descriptive Statistics**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q36	68	1.00	5.00	3.5000	1.22779
Q37	68	1.00	5.00	3.6029	1.19875
Q38	68	1.00	5.00	3.6176	1.13334
Q39	68	1.00	5.00	3.5735	1.30803
Q40	68	1.00	5.00	3.7059	1.19774
Valid N (listwise)	68				

Reliability

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis *****

-

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

Reliability Coefficients

N of Cases = 68.0 N of Items = 5

Alpha = .8561

Reliability

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis *****

-

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

Reliability Coefficients

N of Cases = 68.0 N of Items = 24

Alpha = .9339

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q41	68	2.00	5.00	3.7941	.87347
Q42	68	1.00	5.00	4.0735	.90300
Q43	68	1.00	5.00	3.8382	1.00164
Q44	68	2.00	5.00	3.8824	.95463
Q45	68	2.00	5.00	3.8971	.93265
Q46	68	1.00	5.00	3.7500	.93641
Valid N (listwise)	68				

Reliability

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis *****

—

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

Reliability Coefficients

N of Cases = 68.0

N of Items = 6

Alpha = .8948

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q47	68	1.00	5.00	3.7500	.99813
Q48	68	1.00	5.00	4.0147	.81940
Q49	68	1.00	5.00	3.7353	1.01654
Q50	68	1.00	5.00	3.6912	1.02589
Q51	68	1.00	5.00	3.5882	1.17480
Q52	68	1.00	5.00	3.3382	1.38876
Q53	68	1.00	5.00	3.7794	1.15701
Q54	68	1.00	5.00	3.8382	1.07357
Q55	68	1.00	5.00	3.9853	.98485
Q56	68	1.00	5.00	3.9412	1.09111
Q57	68	1.00	5.00	3.8088	1.08253
Valid N (listwise)	68				

Reliability

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis *****

—

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

Reliability Coefficients

N of Cases = 68.0 N of Items = 11

Alpha = .9069

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q58	68	1.00	5.00	3.9265	1.08334
Q59	68	1.00	5.00	3.7647	1.16052
Q60	68	1.00	5.00	3.8529	1.12322
Q61	68	1.00	5.00	3.8382	.94015
Valid N (listwise)	68				

Reliability

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis *****

—

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

Reliability Coefficients

N of Cases = 68.0 N of Items = 4

Alpha = .9223

Reliability

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis *****

—

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

Reliability Coefficients

N of Cases = 68.0 N of Items = 21

Alpha = .9543

Reliability

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis *****

—

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

Reliability Coefficients

N of Cases = 68.0 N of Items = 45

Alpha = .9623

NPar Tests

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

	IND1	IND2	IND3	IND4	DEP1	DEP2	DEP3	DEP	IND
N	68	68	68	68	68	68	68	68	68
Normal Parameter Mean	3.9412	4.0647	3.7441	3.6000	3.8725	3.7701	3.8456	3.8137	3.8375
Std. Deviation	.76872	.85024	.84912	.96753	.75646	.77878	.97260	.75314	.66796
Most Extreme Absolute Differences	.105	.136	.163	.115	.118	.084	.132	.108	.124
Positive	.084	.136	.089	.075	.075	.084	.118	.066	.072
Negative	-.105	-.131	-.163	-.115	-.118	-.079	-.132	-.108	-.124
Kolmogorov-Smirnov Z	.868	1.119	1.340	.946	.971	.691	1.087	.887	1.026
Asymp. Sig. (2-tailed)	.439	.164	.055	.332	.302	.726	.188	.412	.244

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
IND1	68	1.44	5.00	-.548	.291	.180	.574
IND2	68	1.80	5.00	-.947	.291	.390	.574
IND3	68	1.80	5.00	-.543	.291	-.661	.574
IND4	68	1.00	5.00	-.643	.291	.010	.574
DEP1	68	2.33	5.00	-.187	.291	-.926	.574
DEP2	68	1.36	5.00	-.259	.291	-.204	.574
DEP3	68	1.00	5.00	-.484	.291	-.520	.574
DEP	68	1.76	5.00	-.196	.291	-.704	.574
IND	68	2.16	5.00	-.621	.291	-.113	.574
Valid N (listwise)	68						

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IND4, IND3, IND1, IND2 ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: DEP

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.676 ^a	.457	.422	.57247

a. Predictors: (Constant), IND4, IND3, IND1, IND2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	17.357	4	4.339	13.241	.000 ^a
	Residual	20.646	63	.328		
	Total	38.003	67			

a. Predictors: (Constant), IND4, IND3, IND1, IND2

b. Dependent Variable: DEP

Coefficients^c

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	.965	.418		2.311	.024		
	IND1	.289	.115	.295	2.504	.015	.622	1.607
	IND2	.172	.109	.194	1.576	.120	.568	1.760
	IND3	.032	.105	.036	.306	.761	.617	1.621
	IND4	.248	.086	.318	2.867	.006	.700	1.428

a. Dependent Variable: DEP

Collinearity Diagnostics^c

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions				
				(Constant)	IND1	IND2	IND3	IND4
1	1	4.899	1.000	.00	.00	.00	.00	.00
	2	.041	10.929	.03	.01	.00	.14	.84
	3	.025	14.102	.57	.05	.05	.45	.02
	4	.019	16.090	.04	.34	.73	.13	.03
	5	.017	17.187	.35	.60	.21	.29	.11

a. Dependent Variable: DEP

Regression**Variables Entered/Removed^b**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IND1 ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: DEP

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.555 ^a	.308	.298	.63120

a. Predictors: (Constant), IND1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	11.708	1	11.708	29.387	.000 ^a
	Residual	26.295	66	.398		
	Total	38.003	67			

a. Predictors: (Constant), IND1

b. Dependent Variable: DEP

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.671	.403		4.148	.000
	IND1	.544	.100	.555	5.421	.000

a. Dependent Variable: DEP

Regression**Variables Entered/Removed^b**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IND2 ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: DEP

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.517 ^a	.268	.256	.64943

a. Predictors: (Constant), IND2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	10.167	1	10.167	24.106	.000 ^a
	Residual	27.836	66	.422		
	Total	38.003	67			

a. Predictors: (Constant), IND2

b. Dependent Variable: DEP

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.951	.387		5.037	.000
	IND2	.458	.093	.517	4.910	.000

a. Dependent Variable: DEP

Regression**Variables Entered/Removed^b**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IND3 ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: DEP

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.404 ^a	.163	.150	.69420

a. Predictors: (Constant), IND3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.197	1	6.197	12.858	.001 ^a
	Residual	31.807	66	.482		
	Total	38.003	67			

a. Predictors: (Constant), IND3

b. Dependent Variable: DEP

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.473	.383		6.451	.000
	IND3	.358	.100	.404	3.586	.001

a. Dependent Variable: DEP

Regression**Variables Entered/Removed^b**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IND4 ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: DEP

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.560 ^a	.313	.303	.62875

a. Predictors: (Constant), IND4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	11.912	1	11.912	30.132	.000 ^a
	Residual	26.091	66	.395		
	Total	38.003	67			

a. Predictors: (Constant), IND4

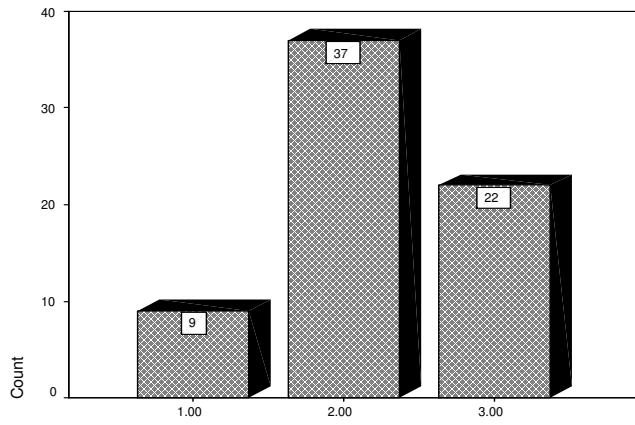
b. Dependent Variable: DEP

Coefficients^a

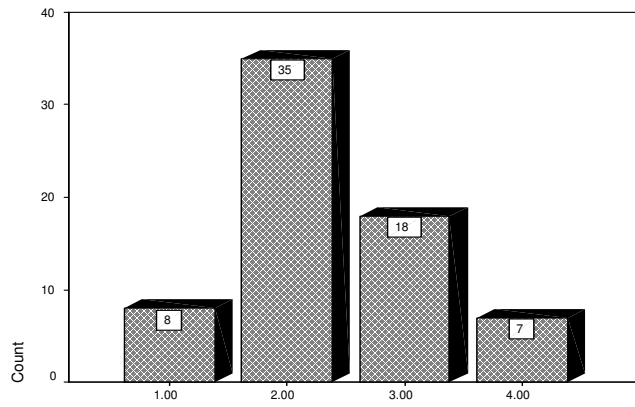
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.245	.296		7.589	.000
	IND4	.436	.079	.560	5.489	.000

a. Dependent Variable: DEP

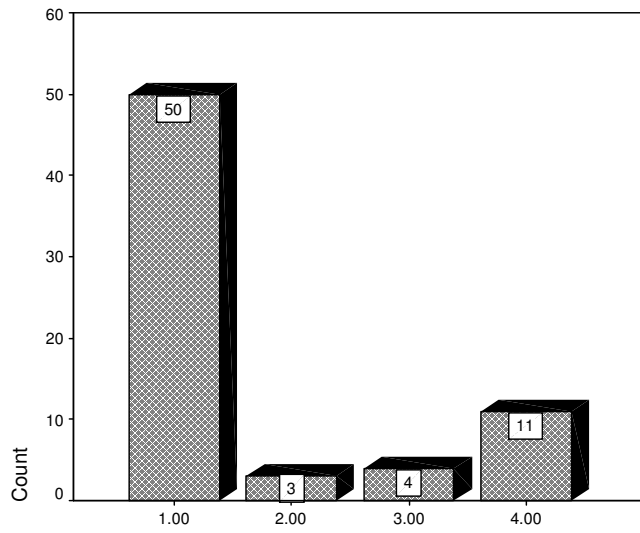
Graph



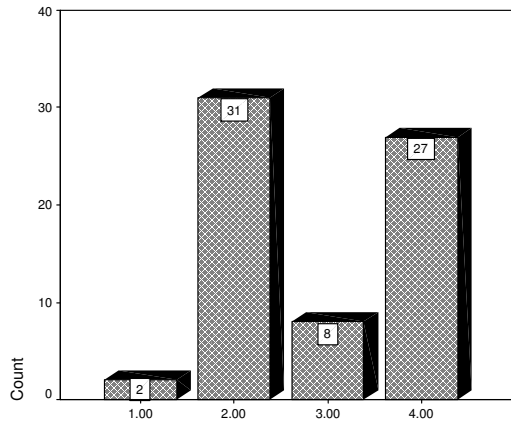
Graph



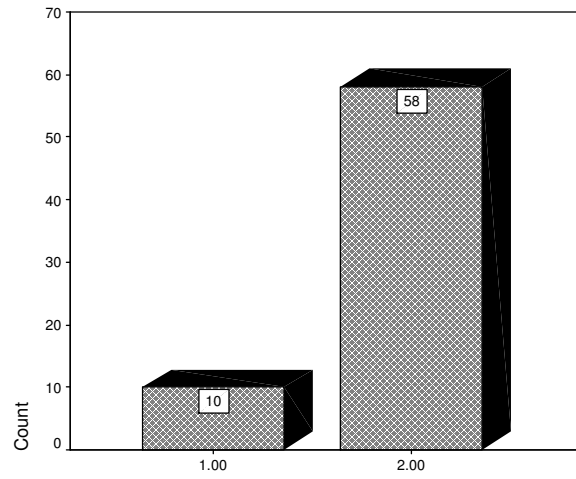
Graph



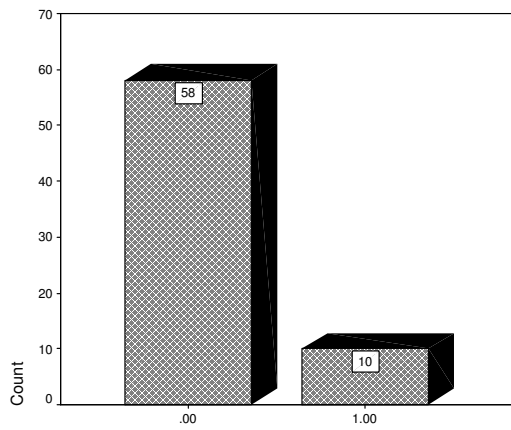
Graph



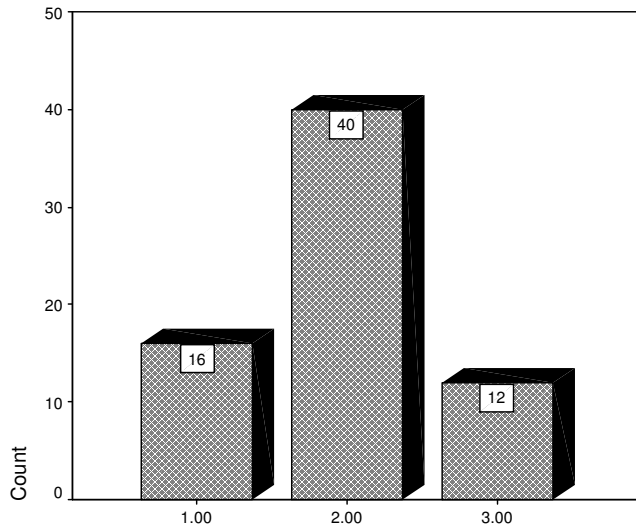
Graph



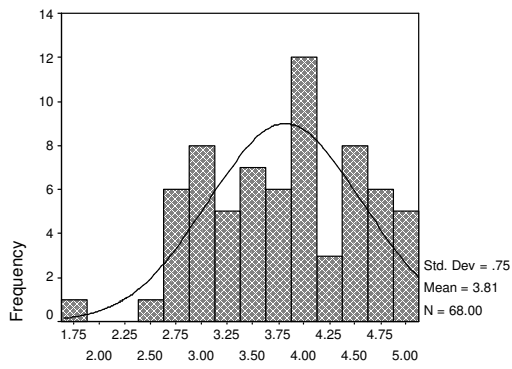
Graph



Graph

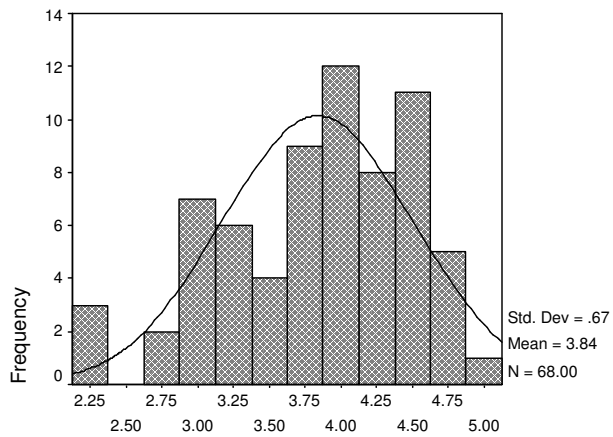


DEP



DEP

IND



IND

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean
Q15	68	4.1471
Q17	68	4.0147
Q12	68	4.0147
Q13	68	3.9559
Q11	68	3.9118
Q16	68	3.8971
Q10	68	3.8676
Q14	68	3.8382
Q9	68	3.8235
Valid N (listwise)	68	

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean
Q26	68	4.1912
Q29	68	4.0735
Q30	68	4.0588
Q28	68	4.0588
Q27	68	3.9412
Valid N (listwise)	68	

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean
Q32	68	3.8676
Q34	68	3.7941
Q31	68	3.7794
Q33	68	3.6471
Q35	68	3.6324
Valid N (listwise)	68	

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean
Q40	68	3.7059
Q38	68	3.6176
Q37	68	3.6029
Q39	68	3.5735
Q36	68	3.5000
Valid N (listwise)	68	

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean
Q42	68	4.0735
Q45	68	3.8971
Q44	68	3.8824
Q43	68	3.8382
Q41	68	3.7941
Q46	68	3.7500
Valid N (listwise)	68	

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean
Q48	68	4.0147
Q55	68	3.9853
Q56	68	3.9412
Q54	68	3.8382
Q57	68	3.8088
Q53	68	3.7794
Q47	68	3.7500
Q49	68	3.7353
Q50	68	3.6912
Q51	68	3.5882
Q52	68	3.3382
Valid N (listwise)	68	

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean
Q58	68	3.9265
Q60	68	3.8529
Q61	68	3.8382
Q59	68	3.7647
Valid N (listwise)	68	

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
X1	68	3.8401	.79464	.09636
IND1	68	3.9412	.76872	.09322
X2	68	3.9154	.80878	.09808
IND2	68	4.0647	.85024	.10311
IND3	68	3.7441	.84912	.10297
IND4	68	3.6000	.96753	.11733
DEP1	68	3.8725	.75646	.09173
DEP2	68	3.7701	.77878	.09444
DEP3	68	3.8456	.97260	.11795
DEP	68	3.8137	.75314	.09133
IND	68	3.8375	.66796	.08100